جمعيــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

مجتمع الأعمال

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين
السنة 26 - ايــار 2023

Investment for Future

أكثر من 600 فرع
عبر 5 قارات

من خلال شبكة فروعنا المنتشرة عالمياً، نتيح لكم الوصول إلى الأسواق المختلفة خصوصاً أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الواعدة والتي نعتبر أحد أقدم البنوك فيها وأكثرها أماناً وموثوقية.

البنك العربي
ARAB BANK

النجاح مسيرة

arabbank.com

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

مجتمع الأعمال

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

في هذا العدد

- افتتاحية العدد	3
- جمعية رجال الأعمال الأردنيين تثمن جهود سفيرة سريلانكا	4
- الطباع: الملك حريص على تعزيز مكانة الأردن كمركز إقليمي للاستثمار	6
- اقتصاديون: الأمن والاستقرار وسيادة القانون روافع للأعمال والاستثمار	6
- المنتدى الاقتصادي الأردني- الكيني يبحث أهم القطاعات التنافسية للأردن	7
- جمعية رجال الأعمال الأردنيين تشارك في لقاء افتراضي حول الفرص الاستثمارية بين الأردن والهند	14
- الطبّاع: ارتفاع الضرائب على المشتقات النفطية يزيد الكلف التشغيلية لكافة القطاعات	15
- خلدون أبو حسان رئيساً لمجلس أمناء جمعية رجال الأعمال الأردنيين	16
- فاعليات اقتصادية تؤكد أهمية إقرار البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي	16
- مجلس الأعمال الأردني البحريني المشترك يجتمع في المنامة	18
- جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث آفاق التعاون المشتركة مع جمعية عون الثقافية	19
- الطباع: الثروة المعدنية في الأردن لم تستغل	20
- الصفدي يطلع ممثلي القطاع الخاص على نتائج زيارته للعراق	20
- « رجال الأعمال» تلتقي وفداً من منظمة رجال الأعمال التنفيذيين لمجموعة الأمن القومي الأمريكية	21
- حجازي : التكتلات العربية تعمل على تسريع عملية التعافي الاقتصادي للوطن العربي	22
- بحث انشاء منطقة لوجيستية أردنية- تونسية مشتركة في العقبة	24
-الطباع يؤكد أهمية التشبيك بين القطاع الخاص الأردني والعراقي	26
- «رجال الأعمال» تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية السودانية	28
- جمعية رجال الاعمال تستضيف وزيرة الاستثمار للحديث حول قانون البيئة الاستثمارية والنظام الموحد	30
- جمعية رجال الأعمال والنهضة العربية (أرض) تكرمان رجال وسيدات الأعمال في الأردن	33
- "منتدى أعمال الأردن والعراق" يؤكد أهمية بناء شراكات اقتصادية تكاملية بين البلدين	35
- التأثيرات المستقبلية لإرتفاع أسعار الفائدة على نمو الاقتصاد الأردني	37
- جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الأردنية- الفرنسية	38
- « رجال الأعمال» تؤكد أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية البلجيكية	40
- جمعية رجال الأعمال الأردنيين تعقد ندوة نقاشية حول فرص الاستثمار في ولاية كيرلا الهندية	42
- بحث برنامج تنفيذي لمجلس الأعمال الأردني- السويدي	44
- استثمارات المستقبل.. الهيدروجين الأخضر	46
- « رجال الأعمال» تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية- الاسترالية	47
- «رجال الأعمال» تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية -الجزائرية	49
- رجال الأعمال تبحث تطور العلاقات الاقتصادية الأردنية- الفرنسية	51
- المسارات الإصلاحية ومتطلبات نجاحها	53
- برعاية ملكية سامية إنطلاق أعمال المؤتمر الدولي لأصحاب الأعمال الناطقين بالفرنسية منتصف أيار القادم	55
- رجال الأعمال تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية - الصينية	56
- جلسة حوارية حول « أثر انهيار بعض البنوك الأمريكية على الاقتصاد الأردني والعالمي» تؤكد سلامة ومتانة الجهاز المصرفي الأردني	58
- بحث تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية- التركية	60
- « رجال الأعمال» تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية- اليونانية	62
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص .. طريق للنمو واستقطاب الاستثمارات	64
- رئيس رجال الأعمال العرب يدعو لتبني استراتيجيات عربية وطنية إنمائية	66
- جمعية رجال الأعمال الأردنيين تستعرض نشاطاتها في إجتماع الهيئة العامة العادي عن عام 2022	69

المدير المسؤول
طارق حجازي
المدير العام

هاتف
+962 6 537 3355

فاكس
+962 6 533 76 17

ص.ب 926182
عمان 11190 الأردن

البريد الالكتروني
info@jba.com.jo

الموقع الالكتروني
www.jba.com.jo

لجنة الإعداد والتحرير

طارق حجازي
المدير العام

د. روان شبيطة
باحث اقتصادي

تحرير خطاب
مسؤول شؤون الاعضاء

افتتاحية العدد

حمدي الطباع
رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

مما لا شك فيه أن العام الحالي يحمل في طياته تحديات اقتصادية عديدة ناتجة عن أزمات عالمية من المتوقع أن ينجم عنها حالة من الركود التضخمي والذي سيتأثر به الأردن لا محالة، كون اقتصاده منفتح تجارياً على باقي دول العالم، ويعتمد بشكل أكبر على الاستيراد بقاعدة تصديرية غير منوعة كما يجب مما يضعف قدرة الصناعة المحلية على المنافسة عالمياً.

وصف البنك الدولي عام 2022 على أنه عام التعافي لكن يسوده حالة من عدم اليقين والمتوقع استمرارها حتى عام 2023 وتعود حالة عدم اليقين للعديد من الأسباب من أهمها تقلبات الأسعار سواء أسعار الغذاء أو أسعار المشتقات النفطية، الى جانب موجة التضخم والتغييرات في التوجهات العالمية للسياسة النقدية فأصبحت انكماشية ومترافقه مع ارتفاعات متكررة على أسعار الفوائد وارتفاع كُلف التمويل كذلك.

وفيما يتعلق بمدى تأثر الاقتصاد الأردني سلباً فمن المؤكد أن يكون هناك ضغوطات اضافية على خزينة الدولة مع توقعات ارتفاع خدمة الدين العام، وعليه من المهم العمل على خفض تكلفة المديونية والتي تحد من الموارد المالية المتاحة للإنفاق الرأسمالي ذات الطبيعة الإنتاجية و توجيه النسبة الأكبر من الإيرادات الحكومية نحو الإنفاق الجاري الذي يستنزف خزينة الدولة.

ومن المهم العمل على تحسين الإنتاجية ومعالجة بواطن الضعف في عوامل الإنتاج لنتمكن من تحسين مستويات النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات، خاصة وأن معدل النمو المتحقق في عام 2022 والبالغ 2.5% لا يمكن من خلاله الحد من تفاقم مشكلة البطالة والفقر والبالغة لما يقارب 22.9% خلال الربع الرابع من عام 2022.

ومن وجهة نظر القطاع الخاص فإن أفضل وسيلة للتصدي لجميع المشاكل الاقتصادية هي بالتركيز على تحفيز الاستثمار سواء الاستثمار المحلي أو الأجنبي، الى جانب التركيز على تحفيز الاستثمارات الحكومية المولدة للعوائد والإيرادات على المدى الطويل.

كما ومن المهم العمل على تبني اصلاحات شاملة لمختلف القوانين والأنظمة وبما يساهم في تحفيز البيئة الاستثمارية وتحقيق الأهداف المرجوة من رؤية التحديث الاقتصادي ومن مختلف الخطط والاستراتيجيات الموضوعة في هذا الخصوص وبما يساهم في توفير بيئة مشجعة للأعمال وداعمة للقطاع الخاص لأداء دوره التنموي.

وفي الختام، فإنه يسر جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن تقدم لكم في هذا العدد من مجلة مجتمع الأعمال موجزاً حول أبرز نشاطات الجمعية خلال الربع الأول من عام 2023 والتي حرصت الجمعية من خلالها على مواكبة أبرز الأحداث الاقتصادية وأداء دورها في خدمة أعضائها وفي الترويج الاستثماري للمملكة.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تثمن جهود سفيرة سريلانكا

استقبل حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين و أعضاء مجلس الإدارة، سفيرة جمهورية سريلانكا الديمقراطية الإشتراكية لدى المملكة شانيكا ديسانایاكا في مقر الجمعية، وذلك لتثمين وتكريم جهودها في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين بمناسبة انتهاء ولاية عملها لدى المملكة.

وثمن الطباع خلال اللقاء جهود السفيرة في تقوية وتعزيز العلاقات الثنائية المشتركة بين البلدين خلال فترة عملها لافتاً الى الدور الهام الذي يؤديه مجلس الأعمال الأردني السريلانكي المشترك والذي تم تأسيسه مع الغرفة الوطنية لمصدري سريلانكا بتاريخ 2021/11/30 في الترويج للبيئة الاستثمارية للأردن بالشكل الذي يليق بها، الى جانب تعزيز آواصر العلاقات التجارية المشتركة وتعزيز عملية جذب الاستثمارات المشتركة كذلك.

من جهتها، أكدت سعادة السفيرة على عمق العلاقات بين الأردن وسريلانكا مثمنةً دور الجمعية الهام في توطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين، معربةً عن حرص السفارة الدائم على التواصل المستمر مع الجمعية والتعاون في عقد النشاطات والمحافظة على استمرارية نشاط مجلس الأعمال الأردني السريلانكي وبما يساهم في الحد من التحديات التي يواجهها القطاع الخاص من كلا الجانبين.

كما ودعا الطباع مجتمع الأعمال السريلانكي لزيارة الأردن والإطلاع على الفرص الاستثمارية والحوافز المقدمة خاصة مع تمتع الأردن ببيئة استثمارية جاذبة تمتاز بموقع استراتيجي وبإستقرار سياسي ونقدي، بالإضافة إلى إمكانية الإستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التي ترتبط بها الأردن مع عدد من الدول على المستوى العربي والأجنبي.

وأكدت السفيرة على أهمية موصلة عقد لقاءات ثنائية بين الجانبين وذلك بهدف تعزيز العلاقات وتعريف كلا الجانبين بأسواق كلا البلدين الى جانب التعرف على القطاعات المتميزة ذات القيمة المضافة. داعيةً الجانب الأردني الى الاستثمار في سريلانكا والإطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة خاصة وأن سريلانكا توفر بيئة استثمارية متميزة.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ ما يقارب 33.3 مليون دينار خلال أول 9 أشهر من عام 2022 شكلت الصادرات منه ما يقارب 1.2 مليون دينار تركزت بشكل كبير في الملابس، والحديد والفولاذ، بينما شكلت المستوردات ما قيمته 32.1 مليون دينار تركزت في البهارات والبن والشاي، وجوز الهند.

كما وحضراللقاء أعضاء مجلس الإدارة المهندس عبد الحليم عابدين، والمهندس يُسري طهبوب، ومدير عام الجمعية طارق حجازي.

التبادل التجاري بين الأردن و سريلانكا (2020-2021)

العام	الصادرات مليون دولار	الواردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2020	5.5	38	44	- 33
2021	4.8	55.8	61	- 51

* المصدر: مركز التجارة الدولية

أبرز الصادرات الأردنية الى سريلانكا (2021)	قيمة الصادرات مليون دولار
أقمشة محبوكة أو كروشيه أبرز السلع: أقمشة محبوكة أو كروشيه بعرض أكبر من 30 سم	1.6
مصنوعات من حديد أو صلب أبرز السلع: خزانات وبراميل	1.3
الآلات والأجهزة الميكانيكية أبرز السلع: ماكنات الخياطة	0.823
مصنوعات من ألبسة وإكسسواراتها محبوكة أو كروشيه أبرز السلع: اكسسوارات الملابس الجاهزة	0.357

* المصدر: مركز التجارة الدولية

أبرز الواردات الأردنية من سريلانكا (2021)	قيمة الواردات مليون دولار
قهوة وشاي ومتة وتوابل أبرز السلع: الشاي	27.3
أقمشة محبوكة أو كروشيه أبرز السلع: أقمشة محبوكة أو كروشيه بعرض أكبر من 30 سم	12.6
الأقمشة المنسوجة الخاصة أبرز السلع: أقمشة منسوجة ضيقة من مواد نسجية بعرض <= 30 سم	3.5
خيوط نسجية أبرز السلع: الأقمشة المنسوجة من خيوط الغزل الاصطناعية	3.4

* المصدر: مركز التجارة الدولية

الطباع: الملك حريص على تعزيز مكانة الأردن كمركز إقليمي للاستثمار

ثمن رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع زيارة جلالة الملك عبدالله الثاني إلى الجزائر، كونها ستسهم في فتح آفاق جديدة للتعاون الاستثماري والتجاري والاقتصادي بين البلدين، خاصة مع توقيع حزمة متنوعة من اتفاقيات التعاون والتفاهم في مختلف الأصعدة خلال الزيارة.

وأكد الطباع أن جلالة الملك دائماً ما كان حريص على تعزيز مكانة الأردن كمركز إقليمي للأعمال والاستثمار من خلال زيارته الملكية لمختلف الدول على المستوى العربي والدولي.

وأشار إلى أن العلاقات الأردنية الجزائرية علاقات قوية ومتميزة في مختلف المجالات، وبين الطباع وجود العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الواعدة ذات الاهتمام المشترك خاصة مع وجود استثمارات مشتركة بين البلدين في مجال الصناعات الصيدلانية والتي تعد كذلك من أبرز الصادرات الأردنية الى الجزائر.

وأكد الطباع أن مجتمع الأعمال الأردني يتطلع إلى النتائج الإيجابية لهذه الزيارة الهامة كخطوة جادة نحو تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وبما يخدم الاقتصاد الوطني. لافتاً الى أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين دائماً ما كانت حريصة على التشبيك بين رجال الأعمال من كلا البلدين وبما يساهم في تعزيز الاستثمارات المتبادلة.

وبين الطباع بأن الجمعية قامت خلال شهر آب من عام 2022 بتنظيم فعاليات المنتدى الاستثماري الأردني الجزائري وذلك بالتعاون مع الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل وتم من خلال المنتدى بحث تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية الجزائرية في مختلف المجالات وإيجاد سُبل لتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين وفتح آفاق جديدة لإقامة المشاريع الاستثمارية، والتشبيك بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين كما و ضم المنتدى مشاركة لنخبة من رجال الأعمال الأردنيين والجزائريين الممثلين لعدد من القطاعات الاقتصادية الهامة.

مشدداً على أهمية العمل على تكثيف اللقاءات الثنائية بين القطاع الخاص من كلا الجانبين وتبادل الوفود التجارية لتعريف كلا الجانبين بأبرز الفرص الاستثمارية المتاحة على أن يتم وضع آليات عمل للمرحلة القادمة تساهم في تذليل أي صعوبات قد تواجه أعمال التجارة من استيراد وتصدير وكذلك الاستثمار مع التنسيق المستمر مع الهيئات ومؤسسات القطاع الخاص.

اقتصاديون: الأمن والاستقرار وسيادة القانون روافع للأعمال والاستثمار

أكد ممثلون لفعاليات اقتصادية أن الأمن والإستقرار وسيادة القانون، روافع مهمة لإقامة الأعمال وتوطينها واستقطاب الاستثمارات وتحقيق التنمية الشاملة. وعبروا عن اعتزازهم بالجهود الكبيرة التي تبذلها القوات المسلحة والأجهزة الأمنية لتدعيم حالة الأمن والإستقرار بعموم المملكة، مشيدين بكل التضحيات المستمرة ليبقى الأردن عصيا قويا صامدا أمام الأخطار وقوى الشر والظلام والأجرام.

بدورها، أكدت جمعية رجال الأعمال الأردنيين أهمية الإسراع في اتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة وعدم التهاون في تنفيذ القانون وفرض سيادته على كل من يحاول الإخلال بالأمن والاعتداء على رجال الأمن العام بشكل خاص والأجهزة الأمنية بشكل عام والممتلكات العامة والخاصة واستثمار أي ظرف لإحداث الفوضى وترهيب المواطنين من اية جهة.

وثمنت الجمعية الجهود التي يبذلها منتسبوا مديرية الأمن العام الأجهزة الأمنية لإنفاذ القانون وسيادته والحفاظ على الأرواح والممتلكات والأمن والإستقرار وحماية المكتسبات الوطنية بكل عدالة وحزم. وأكدت الجمعية أن مجتمع الأعمال الأردني يثمن هذه الجهود الكبيرة والتضحيات التي يقدمها حماة وطننا الغالي في سبيل التصدي للجماعات المخربة والهادفة لزعزعت أمن المجتمع الأردني.

ولفتت الجمعية إلى أهمية الإسراع في ظل الظروف الراهنة والعمل بأقصى سرعة على السيطرة على مسببين الخراب لتجنب خسارة المزيد من الأرواح الغالية على قلوبنا جميعاً.

وأكدت الجمعية أن مجتمع الأعمال الأردني يقف مع جلالة الملك عبدالله الثاني ومؤسسات الدولة الأردنية بهدف تحقيق الأمن والأمان المجتمعي والتصدي لجميع الأعمال التخريبية.

وقال رئيس جمعية مستثمري شرق عمان الصناعية، الدكتور أياد أبو حلتم، إن فرض هيبة الدولة وإنفاذ القانون، من «البديهيات» الضرورية في البيئة الاستثمارية الناجحة، بهدف استقطاب استثمارات جديدة والتوسع في القائم منها وأضاف أبو حلتم إن الأمن والأمان، من أهم عوامل ومقومات استقطاب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن، مشيراً إلى أن المملكة دولة مؤسسات، وسلطتها القضائية فاعلة، والأجهزة الأمنية تتعامل بمهنية واحترافية وبمرجعية قانونية.

واكد أهمية أن تكون عيون المواطنين متربصة لكل من تسول له نفسه للمساس بمقوم الأمن والأمان، موضحاً أن عاملي الأمن والأمان، واستقلال القضاء هي أول ما يسأل عنه المستثمرون عند التفكير في إقامة مشاريعهم في أية دولة.

المصدر: وكالة الأنباء الأردنية (بترا)

المنتدى الاقتصادي الأردني– الكيني يبحث أهم القطاعات التنافسية للأردن

نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين بالتعاون المشترك مع السفارة الأردنية بنيروبي ومؤسسة واترا أفريقيا للاستشارات التجارية والاستثمارية منتدى الاقتصاد الأردني – الكيني، وذلك على هامش زيارة وفد تجاري كيني للمملكة.

وهدف المنتدى الى بحث تعزيز التعاون الاقتصادي بين الجانبين في مختلف المجالات، وبما يساهم في اقامة مشاريع استثمارية مشتركة وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، الى جانب التشبيك بين رجال الأعمال من كلا الجانبين في القطاعات ذات الاهتمام المشترك. وشارك في أعمال المنتدى نخبة من رجال الأعمال من الجانب الأردني والكيني في عدد متنوع من القطاعات الاقتصادية الهامة.

البقاعي: الأردن يمتلك المقومات التي تتيح له أن يكون مركزاً اقليمياً للأعمال وبوابة لدخول أسواق المنطقة

أكد المهندس عبد الرحيم البقاعي أمين سر جمعية رجال الأعمال الأردنيين بأن المنتدى يشكل خطوة هامة للإستفادة من الفرص التجارية والاستثمارية المتاحة بين البلدين، والتشبيك بشكل أكبر بين رجال الأعمال من كلا الجانبين، لافتاً الى أن الجمعية تسعى الى تعزيز العلاقات الأردنية الكينية في مختلف المجالات الاقتصادية.

وبين البقاعي أن توقيع اتفاقية تأسيس مجلس أعمال أردني– كيني مشترك سيساهم بشكل ايجابي في بناء شراكات تجارية وفتح المزيد من الآفاق المستقبلية لتطوير العلاقات الثنائية. مشيراً الى امتلاك الأردن للعديد من المقومات التي تتيح له أن يكون مركزاً اقليمياً للأعمال وبوابة لدخول أسواق المنطقة، ولتمتع القطاعات الاقتصادية بمزايا تنافسية متنوعة الى جانب اتسام الاقتصاد الأردني بالانفتاح التجاري، مما يتيح المجال للمستثمرين في الأردن الى الإستفادة من مزايا الاتفاقيات التجارية الحرة التي يرتبط بها الأردن مع أهم التكتلات الاقتصادية العالمية الى جانب اتسام البيئة الاستثمارية بالاستقرار السياسي والنقدي.

وقال البقاعي « دائماً ما يهتم مجتمع الأعمال الأردني بإيجاد أسواق بديلة وزيادة نفاذية المنتجات الأردنية الى مختلف الأسواق العالمية وتعد السوق الافريقية من الأسواق المستهدفة والتي نتطلع الى دخولها بشكل أكبر خاصة السوق الكيني والذي لم يتجاوز حجم التبادل التجاري المشترك 6.6 مليون دولار خلال أول 9 أشهر من العام الحالي».

كما وأشار البقاعي الى أهمية العمل على بناء خطة عمل استراتيجية بين الجانبين تستهدف زيادة حجم التبادل الثنائي، والتوسع في الاستيراد والتصدير، و تنويع قاعدة التصدير التي تعتبر محدودة للغاية الى جانب بحث فرص التصدير المتاحة وغير المستغلة، لافتاً

الى أهمية العمل على تحديد المعوقات التجارية وإيجاد الحلول المناسبة لها ومن أهمها إيجاد الآليات الممكنة لتسهيل شحن البضائع بين البلدين خاصة مع عدم وجود خطوط شحن مباشرة بتكاليف مناسبة فيتم الشحن بإستخدام خطوط شحن وسيطة متعددة بين الدول مما يجعل تكاليف الشحن عقبة رئيسية أمام التبادل التجاري بين البلدين.

ماسيندي: السوق الكيني بوابة لعبور السلع الأردنية للسوق الأفريقية

من جهته، عبر أنسموس ماسيندي مدير التجارة والاستثمار في مؤسسة واترا أفريقيا للاستشارات التجارية والاستثمارية عن سعادته في لقاء اليوم ولزيارته الهامة للأردن، لافتاً الى أن المنتدى سوف يساهم في تطوير العلاقات الثنائية وتحسين حجم التبادل التجاري في المستقبل القريب.

كما وبين ماسيندي تواجد العديد من الفرص غير المستغلة بعد والتي يتطلع الجانب الكيني من خلال هذه الزيارة الى تحديد المجالات ذات الإهتمام المشترك خاصة في مجالات البنى التحتية و الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والقطاع اللوجيستي وقطاع التعليم.

كما وأكد ماسيندي على أهمية التعاون المشترك في مجالات تبادل المعرفة والخبرات بين كلا الجانبين وتعريف الجانب الأردني بأهم الإمكانيات المتاحة في كينيا. مشيراً الى أهمية توقيع اتفاقية تأسيس مجلس الأعمال المشترك متطلعين الى توقيع مزيد من مذكرات التفاهم مع مختلف الجهات.

وأشار ماسيندي الى أهمية السوق الكيني كبوابة لعبور السوق الأفريقية والإستفادة من كينيا كشريك تجاري، داعياً رجال الأعمال الأردنيين الى زيارة كينيا والإطلاع على الفرص الاستثمارية والتجارية المتاحة.

الخوري: السفارة حريصة وبشكل متواصل على تطوير العلاقات الأردنية الكينية

من جهته، رحب فراس الخوري السفير الأردني في نيروبي بالوفد الكيني الزائر، مثمناً جهود جمعية رجال الأعمال الأردنيين في تعزيز العلاقات الثنائية من خلال انعقاد أعمال منتدى اليوم وما يساهمه في التشبيك بشكل أكبر مع رجال الأعمال من كلا الجانبين.

وأشار الخوري الى تأسيس السفارة الأردنية في نيروبي في عام 2016 وباشرت أعمالها خلال عام 2017 مؤكداً حرص السفارة بشكل متواصل لتطوير العلاقات الأردنية الكينية خاصة مع كون كينيا من أبرز دول شرق افريقيا بعدد سكان 50 مليون ويعتبر رجال لأعمال الكينيين من أهم القطاعات العاملة في كينيا واحتوائها على العديد من الفرص المتنوعة.

كما وتم توقيع اتفاقية تأسيس بين الجانبين وذلك بهدف تدعيم علاقات التعاون بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري وتطوير العمل المشترك وبما يخدم ويوسع آفاق العلاقات الاقتصادية بين كلا الجانبين.

وأكد المهندس عبد الرحيم البقاعي بأن تأسيس مجلس الأعمال الأردني-الكيني المشترك هو بداية نحو تأسيس شراكات مستقبلية في المجالات ذات الإهتمام المشترك. لافتاً الى أن الاتفاقية تأتي إنطلاقاً من حرص الجمعية على تفعيل دورها في تعزيز البيئة الاستثمارية بالمملكة واستقطاب الاستثمارات الكينية وإتاحة الفرصة أمام أصحاب الأعمال من كلا البلدين للتشبيك فيما بينهم واقامة شراكات بمختلف القطاعات الاقتصادية.

كما وتضمن المنتدى عدداً من جلسات العمل والتي تم من خلالها استعراض آفاق وفرص الاستثمار في كل من الأردن و كينيا، الى جانب مناقشة واقع وفرص القطاعات الاقتصادية في الأردن والذي تم من خلالها تقديم عدد من العروض التقديمية.

الوديان: المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية تتيح نافذة موحدة توفر جميع الخدمات المتنوعة التي قد يحتاجها المستثمرين

وبين الدكتور أمجد الوديان مدير ترويج الاستثمار والإعلام والإتصال في المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية أهمية المجموعة كذراع استثماري في المملكة ودورها الهام في تطوير وتنمية مختلف المشاريع الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية الواعدة.

واستعرض الوديان أهم المؤشرات الاقتصادية حول المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية لافتاً الى وجود 6 مناطق حرة عامة و32 مناطق حرة خاصة، الى جانب وجود منطقتين تنمويتين، كما وتقدر الاستثمارات في المجموعة بما يقارب 3.5 مليار دولار بعدد مستثمرين 3.5 الف ويبلغ حجم التبادل التجاري ما قيمته 8.8 مليار دولار وتساهم الصادرات من المناطق الحرة بما نسبته 53.9% من اجمالي الصادرات الوطنية، وبتوظيفها لأيدي عاملة تقارب 26.7 ألف.

كما وأشار الوديان الى احتواء المناطق الحرة والتنموية على عدد متنوع من الفرص الاستثمارية المتنوعة في مختلف المجالات والتي من أهمها الصناعات الغذائية والدوائية والآلات والأجهزة الكهربائية وغيرها العديد من المجالات المتنوعة.

كما لفت الوديان الى توفير المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية لعدد من الحوافز الاستثمارية والإعفاءات المتنوعة الضريبية وغير الضريبية والجمركية كذلك، مؤكداً أن المجموعة تتيح نافذة موحدة توفر جميع الخدمات المتنوعة التي قد يحتاجها المستثمرين.

كما وبين الوديان للوفد الكيني أهم الفرص الاستثمارية المتاحة والمشاريع الواعدة في المناطق الحرة والتنموية.

كـي مـروان: شـركة المـدن الصناعيـة توفـر نافـذة واحـدة للمسـتثمرين

بـدوره، أشـار كـي مـروان مديـر الاسـتثمار فـي شـركة المـدن الصناعيـة الأردنيـة الـى أنـه تـم تأسـيس الشـركة بالشـراكة مـع القطـاع الخـاص و العـام فـي عـام 1980 وذلـك بهـدف انشـاء وتطويـر وادارة المناطـق الصناعيـة فتـم انشـاء 10 مناطـق صناعيـة فـي كل مـن سـحاب واربـد وكـرك والعقبـة والموقـر والسـلط ومادبـا والطفيلـة وجـرش.

واشـار الـى أن شـركة المـدن الصناعيـة توفـر نافـذة واحـدة للمسـتثمرين الـى جانـب تقديمهـا لعـدد مـن الإعفـاءات والحوافـز الاسـتثمارية ومسـاعدة المشـاريع الصناعيـة علـى البـدء والتطـور. وبيـن مـروان وجـود العديـد مـن المزايـا الاسـتثمارية منهـا اتاحـت الملكيـة الأجنبيـة 100% وتوفيـر قـوى عاملـة ماهـرة بتكاليـف تنافسـية، لافتـاً الـى أن الشـركة تدعـم المسـتثمرين مـن بدايـة المشـروع الـى تنفيـذه علـى أرض الواقـع.

كمـا واسـتعرض مـروان عـدداً مـن التجـارب الناجحـة والتـي تمكنـت مـن التطـور فـي المـدن الصناعيـة، مبينـاً أن المـدن الصناعيـة تحتـوي علـى مـا يقـارب 883 شـركة بـرأس مـال 2.9 مليـار دينـار وتوظـف 63.2 الـف. وتتركـز الاسـتثمارات كنسـبة أكبـر فـي الصناعـات الغذائيـة والهندسـية والألبسـة الـى جانـب صناعـات الأدويـة والصناعـات الكيماويـة.

بـدوره، اسـتعرض محمـد السـرابي اختصاصـي رئيسـي لدراسـة الأسـواق الخارجيـة فـي بيـت التصديـر أهـم أهـداف بيـت التصديـر لافتـاً الـى أنـه تـم انشـاءه لتنسـيق ومتابعـة نشـاطات الصادرات الوطنيـة كمظلـة لتطويـر وترويـج الصـادرات فـي الأردن وربـط المصدريـن بشـكل أفضـل مـع باقـي دول العالـم.

وبيـن بـأن بيـت التصديـر يسـعى وبشـكل مسـتمر وبالتنسـيق مـع مختلـف الجهـات ذات العلاقـة لتقديـم مختلـف الخدمـات التصديريـة وتوفيـر الدعـم المطلـوب للمصدريـن، لافتـاً الـى وجـود العديـد مـن الفـرص التصديريـة بيـن الأردن وكينيـا مـن أهمهـا مجـالات الأسـمدة والكيماويـات والأدويـة والمنتجـات الورقيـة والملابـس.

مرجـي: تـم تأسـيس السـلطة وفقـاً لرؤيـة ملكيـة لجلالـة الملـك لتحويـل العقبـة الـى مركـز لوجيسـتي للأعمـال

مـن جانبـه، أشـار بيتـر مرجـي مديـر قسـم السـياحة فـي سـلطة منطقـة العقبـة الاقتصاديـة الخاصـة الـى أنـه تـم تأسـيس السـلطة وفقـاً لرؤيـة ملكيـة لجلالـة الملـك لتحويـل العقبـة الـى مركـز لوجيسـتي للأعمـال علـى مسـتوى المنطقـة، لافتـاً الـى أن منطقـة العقبـة الاقتصاديـة الخاصـة توفـر بيئـة منافسـة للاسـتثمار الـى جانـب توفيرهـا لبنـى تحتيـة متطـورة. مؤكـداً تمتـع ميناء العقبـة بأهميـة اسـتراتيجية للمملكـة خاصـة كميناء بحـري هـام وأساسـي لنقـل البضائـع.

ولفـت مرجـي الـى أن سـلطة منطقـة العقبـة الاقتصاديـة الخاصـة توفـر نافـذة موحـدة تقـدم للمسـتثمرين مختلـف الخدمـات لضمـان

استفادتهم من مختلف الحوافز والخدمات المقدمة. واستعرض مرجي أبرز الفرص الاستثمارية المتاحة في منطقة القويرة الى جانب مشروع آيلة وسرايا العقبة ومرسى زايد ومشروع المطل.

كما وعرف مرجي الوفد الكيني بأهم الإعفاءات التي تقدمها منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والتي من أبرزها عدم وجود قيود على الملكية الأجنبية واعفاء من ضريبة الدخل على السلع العابرة المخزنة واعادة التصدير، واعفاءات من الرسوم الجمركية الى جانب 50% خصم على تداول البضائع العابرة وغيرها العديد من الحوافز الاستثمارية الأخرى.

الأحمد: الأردن يتمتع بسمعة طيبة في مجال السياحة العلاجية

بجانبه، استعرض الدكتور أحمد الأحمد عضو مجلس ادارة جمعية المستشفيات الخاصة أبرز مؤشرات قطاع الرعاية الصحية في الأردن لافتاً الى وجود 119 مشفى و71 مستشفى خاص و33 حكومي ويوظف القطاع 40 ألف.

وبين الأحمد أن جمعية المستشفيات الخاصة تم انشائها في عام 1984 وتضم في عضويتها عدد من المستشفيات الخاصة التي تؤدي دوراً هاماً في القطاع، وتهدف الجمعية الى تحسين خدمات الرعاية الصحية المقدمة من قبل المستشفيات كما وتضم الجمعية عدداً متنوعاً من اللجان لمتابعة مختلف المجالات المتعلقة بالصحة.

كما وأشار الأحمد الى أن الأردن يتمتع بسمعة طيبة في مجال السياحة العلاجية كوجهة متميزة في هذا المجال. فاستقبلت المملكة ما يقارب 250 ألف مريض من مختلف دول العالم على نحو سنوي لتلقي العلاج في الأردن.

النجمي: قطاع الأدوية يعد رابع أكبر قطاع من حيث الصادرات الصناعية

بدوره، استعرض وسيم النجمي رئيس الاتحاد الأردني لمنتجي الأدوية والمستلزمات الطبية أبرز مؤشرات قطاع الصناعات الدوائية لافتاً الى وجود ما يقارب 23 مصنع للأدوية ويوجد 17 فرعاً من هذه المصانع في ثمانية دول، كما وويوظف القطاع ما يقارب 50 ألف.

لافتاً الى أن قطاع الأدوية يعد رابع أكبر قطاع من حيث الصادرات الصناعية وتشكل صادرات صناعة الأدوية ما نسبته 7% من اجمالي الصادرات الأردنية وبلغت صادرات الأدوية في نهاية عام 2021 ما يقارب 594 مليون دولار.

كما وتصدر الأردن الأدوية الى ما يقارب 78دولة وتغطي حاجة السوق المحلي بما يقارب 70%، وأكد النجمي أن قطاع الصناعات الدوائية والمنتجات الصيدلانية تتمتع بسمعة طيبة على مستوى المنطقة، وبقوى عاملة ماهرة تتميز في مجالات البحث والتطوير.

كما وأكد النجمي على جهود الاتحاد الأردني لمنتجي الأدوية والمستلزمات الطبية في

تعزيز قطاع الصناعات الصيدلانية الأردني، لافتاً الى وجود العديد من المجالات التي يمكن استغلالها من حيث التعاون في مجالات الأدوية والصناعات الصيدلانية بين الجانب الأردني والكيني.

البيطار: يتميز الأردن بمركز متقدم على مستوى الوطن العربي في تقديم المحتوى الإلكتروني

واستعرض المهندس نضال البيطار المدير التنفيذي لجمعية شركات تقنية المعلومات والإتصالات (انتاج) أهم الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، مشيراً الى وجود ما يقارب 700 شركة عاملة في القطاع توظف ما يقارب 26 ألف عامل كما ويحقق القطاع عائداً يبلغ 2 مليار دولار.

لافتاً الى تمتع القطاع بعدد متنوع من الشركات الناشئة في هذا القطاع في عدد من المجالات من أهمها التجارة الإلكترونية بنسبة 26% ومجالات التكنولوجيا المالية بنسبة 6%، ومجالات التسويق الإلكتروني كذلك. كما ويقدم القطاع عدداً من الخدمات من أهمها الأمن السيبراني والحوسبة السحابية الى جانب تقديم القطاع للحلول للعديد من المشاكل في مختلف القطاعات كالقطاع العام والتعليم والسياحة والسفر.

وأكد البيطار تميز الأردن بمركز متقدم على مستوى الوطن العربي في تقديم المحتوى الإلكتروني باللغة العربية، ويصدر قطاع تكنولوجيا المعلومات خدماته الى السعودية بما نسبته 21,5% والى الإمارات بنسبة 15% والكويت بنسبة 12.6%. كما وأشار البيطار الى وجود عدد متنوع من الشركات العالمية التي لها مكاتب في الأردن منها أمازون وسيسكو وكذلك مايكروسوفت.

وبين البيطار أهم الحوافز الاستثمارية المقدمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات من أهمها الإعفاءات الجمركية، والضريبية على ضريبة المبيعات و الإعفاء الضريبي من الدخل المتأتي من التصدير.

وأكد البيطار بأن قطاع تكنولوجيا المعلومات قطاع متميز وواعد ويحظى بدعم كبير من جلالة الملك كما ويتميز بوجود عمالة ماهرة وبنية تحتية متميزة الى جانب موقع الأردن الاستراتيجي كذلك.

حداد: تتمتع المملكة بموقع استراتيجي ومناسب لإنتاج التمور

بدوره، استعرض المهندس أنور حداد مدير جمعية التمور الأردنية مميزات الاستثمار في مجالات انتاج التمور في الأردن، لافتاً الى تمتع المملكة بموقع استراتيجي ومناسب لإنتاج التمور الى جانب ملائمة المناخ كذلك.

وبين حداد أن الطلب على التمور مرتفع في الأردن وهناك اقبال كبير عليه، لافتاً الى أن زراعة النخيل في الأردن بدأت في الأردن وفقاً لدراسة تم اعدادها في عام 1995، مشيراً الى أنه تم اعداد استراتيجية زراعة النخيل في الأردن 2022-2030 بالتعاون مع جائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والإبتكار الزراعي.

كما وبين حداد أنه تم انتاج في عام 2020 ما يقارب 9.4 ألف طن من التمر وتصدير ما يقارب 29.1 ألف دولار، ويحتل الأردن المرتبة 11 على مستوى الدول المصدرة للتمور. مؤكداً بأن الجمعية تهدف الى توسيع انتاج التمور وتصديرها الى مختلف الدول.

الزيود: حجم الاستثمار في الزيتون يقارب 1.5 مليار دينار

وأكد فياض الزيود رئيس الجمعية الأردنية لمصدري منتجات الزيتون تميز الأردن بزراعة أشجار الزيتون منذ فترات زمنية طويلة، لافتاً الى حجم الاستثمار في الزيتون تقارب 1.5 مليار دينار، كما ويولد سنوياً دخل للاقتصاد الأردني يقارب 120 مليون دينار.

وبين الزيود بأنه تم خلال الفترة 2016-2020 زراعة ما يقارب 151 ألف طن من الزيتون و انتاج 23.4 ألف طن من زيت الزيتون. وتم تصدير ما يقارب 732 طن خلال الفترة 2019-2020.

وتم خلال أعمال المنتدى عقد عدد من اللقاءات الثنائية لبحث آلية تطوير الشراكات بين رجال الأعمال في البلدين في القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك والتي من أهمها، القطاع الزراعي والصناعات الغذائية، قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، قطاع الرعاية الصحية وصناعات الأدوية، قطاع الطاقة المتجددة ، قطاع السياحة والسياحة العلاجية، قطاع الملابس، قطاع النقل، قطاع التعليم، وقطاع الإنشاءات والمقاولات والاستثمار العقاري.

كما وتم على هامش زيارة الوفد الكيني تنظيم عدد من الزيارات الميدانية واللقاءات الثنائية فتم زيارة كل من شركة المدن الصناعية منطقة الموقر، ومجمع الملك حسين للأعمال، ووزارة الاستثمار، و المنطقة الحرة في مطار الملكة علياء الدولي، ومنطقة المغطس، وغرفة صناعة الأردن.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تشارك في لقاء افتراضي حول الفرص الاستثمارية بين الأردن والهند

شارك ميشيل نزال عضو مجلس ادارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين في أعمال ملتقى استثماري افتراضي مع عدد من الشركات الهندية وذلك بتنظيم مشترك من وزارة الاستثمار والسفارة الأردنية في نيودلهي ومنتدى الأعمال الهندي الدولي، وهدف الملتقى الى مناقشة الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاعات المحيكات والألبسة، وقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقطاع التعدين والأسمدة، والسياحة والصناعات الدوائية، الى جانب بحث امكانية عقد شراكات بين كلا الجانبين. كما وشارك في اللقاء ما يقارب 35 شركة هندية.

و أكد نزال أن الأردن يرتبط بعلاقات اقتصادية عريقة مع الهند، وأن الشراكات التجارية بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين في تطور مستمر، مبيناً أن هناك العديد من المشاريع الهندية الناجحة في الأردن والتي تمتعت بالمزايا التنافسية للبيئة الاستثمارية الأردنية. مشيراً إلى حرص الجمعية على تقوية العلاقات الاستثمارية والتجارية والاقتصادية بين البلدين.

كما وأكدت وزيرة الاستثمار خلود السقاف ان العلاقات الأردنية الهندية تشهد تطوراً متزايداً خاصة في القطاع الاستثماري والتجاري، وان دولة الهند تعتبر من اهم المستثمرين الرئيسيين في السوق الأردني، فحجم الاستثمارات الهندية وصل لأكثر من 1.3 مليار دولار أمريكي في قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية، بينما حجم التبادل التجاري بين البلدين وصل لأكثر من 1.9 مليار دولار في عام 2021.

السقاف دعت الشركات الهندية للاستثمار في الأردن، كونه يملك العديد من المزايا الاستثمارية التي تجعله وجهة مفضلة لرجال المال والأعمال، إضافة إلى وجود فرص استثمارية واعدة وتنافسية يمكن الاستثمار بها، كتكنولوجيا المعلومات، والطاقة المتجددة، والبنى التحتية، والسياحة، والخدمات الطبية والصحية والصناعة، وقطاع التعدين، واهمية الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التي تربط الاردن مع الولايات المتحدة واوروبا والدول العربية.

السفير الأردني لدى الهند السيد محمد الكايد أشاد بالعلاقات الاردنية الهندية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، مشدداً على أهمية الشراكة التجارية بين البلدين وضرورة تطويرها في المجال الاقتصادي والاستثماري.

رئيس منتدى الاعمال العالمي الهندي الدكتور جيتندرا جوشي أكد على وجود اهتمام في زيادة التعاون في المجالات الاستثمارية بين رجال الاعمال وتعريفهم بالفرص الاستثمارية الموجودة في كلا البلدين مشيراً الى ان وجود تنسيق دائم مع السفارة الاردنية بالهند والجمعيات القطاعية بالمملكة.

وبين جوشي ان المنتدى يهتم بترويج المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالهند وبالبلدان التي تربطها علاقات اقتصادية بالهند من خلال عقد لقاءات تعريفية بتلك المشاريع افتراضيا مشيراً الى ان تلك اللقاءات تساعد رجال الاعمال على ايجاد شراكات تجارية واستثمارات ضمن القطاعات التي يعملون بها.

وخلال اللقاء الافتراضي تم تقديم عرض عن الفرص الاستثمارية في قطاع تكنولوجيا المعلومات قدم من قبل الرئيس التنفيذي لجمعية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأردنية (انتاج) نضال البيطار، وعرض عن الفرص الاستثمارية في قطاع التعدين قدم من قبل شركة البوتاس العربية وشركة مناجم الفوسفات الأردنية، إضافة إلى استعراض قصة نجاح لاستثمار هندي في الأردن قدم من قبل المالك والرئيس التنفيذي لشركة الازياء التقليدية سنال كومار.

الطبّاع: ارتفاع الضرائب على المشتقات النفطية يزيد الكلف التشغيلية لكافة القطاعات

خلال لقاء جمع غرف الصناعة وجمعية رجال الاعمال الاردنيين للتباحث في الأوضاع الاقتصادية التي تشهدها المملكة دعا رئيس جمعية رجال الاعمال الأردنيين حمدي الطباع، الى وضع خطة استراتيجية لاعادة تنظيم قطاع النقل في المملكة والمواءمة بين النقل الفردي وشركات النقل بما يضمن استمرارية سلاسل التزويد، وشدد الطبّاع على ضرورة عدم المساس بأسعار الفوائد على كافة القروض القائمة سواء التجارية او الشخصية حتى نهاية عمر القرض، وكذلك دراسة نسب مساهمة القطاع الخاص في الضمان الإجتماعي والذي أصبح يشكل عبئا يتجاوز ١٤٪ من تكلفة الرواتب والأجور.

من جهته، أكد رئيس غرفتي صناعة الأردن وعمان المهندس فتحي الجغبير، أن زيادة الصادرات الصناعية الوطنية تسهم في التخفيف من مشكلة البطالة في المملكة، الأمر الذي يستوجب تعزيز تنافسية الصناعات الوطنية من خلال التخفيف من كُلف الإنتاج والإسراع في عملية ايصال الغاز للمصانع مع تسهيل منح الرخص اللازمة لذلك، الأمر الذي سينعكس ايجاباً في مكافحة مشكلتي البطالة والفقر والتخفيف من الأعباء الاقتصادية التي يعانيها المواطنين.

وأضاف الجغبير خلال لقاء جمع أعضاء مجلسي ادارة غرفتي صناعة الأردن وعمان بمجلس ادارة جمعية رجال الاعمال الأردنيين، في مبنى غرفة صناعة عمان، لبحث تعزيز التعاون بين الطرفين، ومناقشة التطورات الاقتصادية الراهنة التي يشهدها الأردن وكذلك آليات تحقيق الرؤية الملكية فيما يتعلق بتطوير الاقتصاد الأردني ، إن الحكومة

مدعوة لاتخاذ اجراءات ادارية مناسبة لحماية الصناعات الوطنية على أساس المعاملة بالمثل، في حالة تعرض الصادرات الأردنية الى سوق معين لمعيقات ادارية وجمركية تحد من هذه الصادرات، حيث تتابع الغرفة اولا بأول اي مشاكل يواجهها الصناعيون في اي سوق تصديرين ليتم متابعتها بالتنسيق مع الجهات الرسمية والحكومية.

وثمّن الطرفان الجهود التي تبذلها الأجهزة الأمنية والرسمية في الحفاظ على الأمن والإستقرار وضمان ديمومة حركة الشحن في الإتجاهين، وأكد الطرفان على أن ارتفاع الضرائب على اسعار المشتقات النفطية يزيد من الكلف التشغيلية لكافة القطاعات الصناعية والتجارية، داعين الحكومة لاتخاذ ما يلزم من اجراءات لضمان استقرار هذه الاسعار ضمن المعدلات التي لا تزيد اعباء القطاعات التشغيلية والمواطنين.

واتفق الطرفان في نهاية اللقاء على تشكيل لجنة مشتركة من غرف الصناعة وجمعية رجال الاعمال الاردنيين تجتمع دورياً لتوحيد الجهود والآراء تجاه اي تطورات أو قضايا اقتصادية تشهدها المملكة.

خلدون أبو حسان رئيساً
لمجلس أمناء جمعية رجال الأعمال الأردنيين

اختار مجلس أمناء جمعية رجال الأعمال الأردنيين خلال اجتماعه الاول لعام 2022 ، خلدون أبو حسان رئيساً للمجلس و معالي أيمن حتاحت نائباً للرئيس، والمهندس عبد الرحيم البقاعي أميناً للسر. كما وناقش مجلس الأمناء خلال اجتماعه عدداً من المواضيع الهامة الى جانب وضع آلية لعمله للفترة المقبلة و تحديد الأولويات بالنسبة للقطاع الخاص الأردني وبما يساهم في ايصال رؤيته لأصحاب القرار.

وأكد أعضاء مجلس الأمناء على أهمية المجلس الذي تم إنشاءه وفقاً للنظام الأساسي للجمعية لتحقيق أهدافها وتطوير آلية عملها ودعم خططها ونشاطاتها في حدود غاياتها المعتمدة، وفي محيط العلاقات المحلية والعربية والدولية. كما واتفق مجلس الأمناء على عقد اجتماعته بشكل دوري.

وبين حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين بأن إعادة تشكيل مجلس الأمناء جاء وفقاً لأحكام النظام الأساسي للجمعية كمجلس استشاري يهدف لتعزيز وتوطيد علاقات الجمعية مع مختلف الفعاليات الاقتصادية النظيرة على المستوى المحلي والعربي والدولي، وتقديم الدعم والمشورة لبرامج الجمعية ونشاطاتها، وتهيئة الظروف المناسبة لإنجاح هذه البرامج والنشاطات. مؤكداً بأن خبرات المجلس لا تقدر بثمن.

وأكد رئيس مجلس الأمناء خلدون أبو حسان على أهمية دور مجلس الأمناء خاصة في المرحلة القادمة، لافتاً الى مرور الاقتصاد الأردني بالعديد من التحديات والظروف الاقتصادية الصعبة وعلى الرغم من كل الظروف يبقى الأردن رمزاً للتميز.

كما ويضم مجلس الأمناء في عضويته كل من معالي ثابت الطاهر، معالي الدكتور محمد الذنيبات، معالي أيمن حتاحت، محمد البلبيسي، المهندس عبدالرحيم البقاعي، خلدون أبوحسان، المهندس عوني الساكت، المهندس حسام الدين الهدهد، حسن الطباع، موسى شحادة، الدكتور رجائي صويص، المهندس أنس سنو، تغريد النفيسي، عصام فخر الدين، وهيثم البطيخي.

فاعليات اقتصادية تؤكد أهمية إقرار
البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي

29/12/2022

أكد ممثلون لفاعليات اقتصادية أهمية إقرار مجلس الوزراء البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي (أولويات 2023 – 2025)، مشددين على ضرورة الإسراع بعمليات التنفيذ بما يعزز من عملية التعافي التي بدأت تظهر لدى غالبية القطاعات الاقتصادية.

وقالوا إن إقرار البرنامج يؤكد التزام الحكومة بتعجيل عملية تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي التي تشكل مرتكزاً مهماً في عملية التحديث التي تسير بها المملكة للوصول إلى الأردن الجديد، رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع أكد أهمية إقرار مجلس الوزراء للبرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي(أولويات 2023-2025)، وذلك تمهيداً لبدء تنفيذ الخطة مطلع العام المقبل. وأشار إلى ضرورة الإسراع في متابعة الخطة التنفيذية بمختلف محاورها خاصة فيما يتعلق بتحفيز الاستثمار من خلال تبني سياسات إصلاحية تدعم الاستثمار وتستهدف تعزيز تنافسية البيئة الاستثمارية الأردنية وذلك لتنعكس آثارها الإيجابية على الاقتصاد الوطني.

وقال الطباع إنه إذا جرى تطبيق ما ورد في محور الاستثمار من إطلاق منصة إلكترونية وتطوير الخارطة الاستثمارية، وتوفير خدمات استشارية لتسويق الفرص الاستثمارية من خلال تنفيذ 14 مبادرة و20 أولوية خلال الأعوام المقبلة»، فإنه سيسهم بنحو ملموس في تحفيز الاستثمارات المحلية والدولية ووصول الاستثمارات إلى المستوى المأمول.

وأكد ضرورة أن تتواءم الموازنة العامة للدولة والخطة التنفيذية للرؤية من حيث نسب النمو المتوقعة وتمويل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتخصيص المبالغ اللازمة لتنفيذ الخطة. وبين الطباع

ضرورة العمل بالتوازي مع خطة التحديث الإداري للقطاع العام، كون العنصر البشري هو العامل الرئيس في تنفيذ الخطة وبالتالي نجاح الرؤية.

وأشار إلى أهمية التنسيق المشترك بين القطاع العام والخاص للمتابعة والإشراف على مختلف المبادرات والمشاريع والإجراءات الواردة في الخطة التنفيذية حسب أولويات المرحلة المقبلة على أن يجري الأخذ بعين الإعتبار أداء الاقتصاد الأردني خلال العام الحالي وتطورات مختلف المؤشرات الاقتصادية والمالية.

وأكد الطباع أن القطاع الخاص يتطلع إلى نجاح الخطة التنفيذية لرؤية التحديث الاقتصادي وهو على أتم الاستعداد للتعاون للوصول إلى الإصلاح الاقتصادي الشامل من خلال العمل على ترويج الاستثمار واستقطابه وفق بيئة استثمارية جاذبة.

وشدد رئيس غرفة تجارة الزرقاء حسين شريم على ضرورة البدء فوراً بعملية تنفيذ البرنامج بما يسهم في توفير ممكنات قوية لنشاط القطاعات الاقتصادية خلال العام المقبل، مؤكدا أن نجاح عملية الإصلاح تستند على الإصلاح الاداري.

وأكد ضرورة العمل على إزالة العوائق والعقبات المتداخلة أمام العملية الاستثمارية لا سيما العبء الضريبي الذي يتحمله القطاع الخاص والترهل الإداري الذي يعرقل الطريق أمام أي استثمار.

وأشار شريم إلى وجود خلل في الخدمات اللوجستية ما يرتب زيادة الأعباء والتكاليف على قطاع الأعمال والاستثمار، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الطاقة المرهقة، مشددا على ضرورة إزالة أية تحديات تواجه قطاع الطاقة المتجددة.

وأكد أن المرحلة المقبلة تتطلب من الجميع العمل معا كفريق واحد وبشفافية لخدمة الاقتصاد الوطني، داعياً إلى تطوير منظومة التعليم لتتواءم مع احتياجات سوق العمل وخصوصا التعليم والتدريب المهني والتقني وأن يكون القطاع الخاص شريكا أساسيا فيها.

وقال نقيب أصحاب شركات التخليص ونقل البضائع ضيف الله أبو عاقولة إن إقرار مجلس الوزراء للبرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي والتي شملت قطاع النقل والخدمات اللوجستية وتحديث لنظام الأسيكودا في دائرة الجمارك العامة سيدعم قطاع النقل الذي يعد شريان الحياة لمختلف القطاعات الإنتاجية.

وأضاف إن رؤية التحديث الاقتصادي تواكب المتغيرات والمستجدات المحلية والإقليمية وتقوم على بناء نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف، مشيرا إلى أن إقرار البرنامج التنفيذي لهذه الرؤية دليل على جدية الحكومة بتطبيقها للنهوض بالقطاعات كافة، ما ينعكس على قطاع النقل الذي يدخل في غالبية القطاعات التي تشملها رؤية التحديث الاقتصادي.

وبين أبو عاقولة أن رؤية التحديث الاقتصادي لها ميزات تجعلها مدعاة للتفاؤل للمرحلة المقبلة خاصة أنها مرتبطة بجدول زمني عابر للحكومات وفق أولويات البرنامج التنفيذي من حيث الجاهزية وتوفير التمويل، والمواءمة مع مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة، والمساهمة في توفير قيمة مضافة للنمو والتشغيل.

وأكد أبو عاقولة أن تحديث نظام الأسيكودا بدائرة الجمارك العامة سيعزز من عملية الربط مع دول الجوار ودول العالم، مشيراً إلى أن هذه التحديثات تعطي مجالا أوسع لتسريع إنجاز البيانات الجمركية بأقل تكلفة ووقت زمني.

وقال رئيس مجلس إدارة المنتدى الاقتصادي الأردني النائب الدكتور خير أبو صعيليك، إن إعلان الحكومة عن البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي، جاء في توقيت مهم وحاسم قبل بدء العام الجديد، مما يدل على جدية التنفيذ، خاصة وأن الحكومة رصدت مبلغاً يتجاوز 600 مليون دينار في الموازنة العامة لتنفيذ الرؤية.

وأشار إلى أن النواب سيفعلون أدواتهم الرقابية؛ للتأكد من تطبيق البرنامج التنفيذي وفق معايير قياس الأداء المحددة، والجداول الزمنية، لافتاً إلى ضرورة رفع نسب النمو أكثر.

وأضاف أبو صعيليك أن البرامج الموصوفة في البرنامج التنفيذي جيدة، وهي خطوة في الإتجاه الصحيح لتنفيذ الرؤية، والتأكيد على الإلتزام بذلك، داعياً الجهات المعنية من وزارات ودوائر حكومية، إلى الإلتزام بالجداول الزمنية ومؤشرات قياس الأداء، بالإضافة إلى إيجاد رقابة فاعلة من النواب من خلال الأسئلة والجلسات. كما دعا القطاع الخاص إلى التفاعل بإيجابية، ليكون مساهما وشريكا في التنفيذ.

مجلس الأعمال الأردني البحريني المشترك يجتمع في المنامة

على هامش انعقاد اجتماعات اللجنة العليا الأردنية البحرينية المشتركة في دورتها الخامسة، عقدت جمعية رجال الأعمال البحرينية وجمعية رجال الأعمال الأردنيين جلسة مباحثات ثنائية في سبل تنمية العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم الاستثمارات والتجارة البينية بين البلدين واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة في المملكتين الشقيقتين. هذا واستقبل أحمد عبد الله بن هندي رئيس جمعية رجال الأعمال البحرينية الوفد الأردني من جمعية رجال الأعمال الأردنيين برئاسة عضو مجلس الإدارة أيمن العلاونة، المشارك في أعمال اللجنة وملتقى الأعمال الأردني البحريني بحضور عدد من رجال الأعمال من الطرفين.

وناقش الجانبان عددا من المشاريع الاستثمارية المقترحة من أجل النهوض بالعلاقات التجارية والاستثمارية بين الطرفين لا سيماً في مجال الصناعات والمنتجات الغذائية والبتروكيماويات وتقنية المعلومات والملابس والمنسوجات وفي قطاع التعليم والتدريب والسياحة العلاجية، نظراً لما تتمع به هذه القطاعات من فرص كبيرة غير مستغلة وأنه من الممكن تعظيم التكامل الاقتصادي بين البلدين في هذه القطاعات الهامة ذات القيمة المضافة للبلدين.

واستعرض الجانبان خلال الإجتماع بعض المعوقات التي تقف أمام انسياب المنتجات والبضائع في كلا الجانبين من ضمنها اختلاف المواصفات الفنية للسلع وارتفاع تكاليف النقل البحري وصعوبة الحصول على تأشيرات دخول لسائقي شاحنات نقل البضائع وتعدد إجراءات التخليص الجمركي على الحدود البرية.

من جانبه أعرب العلاونة عن أهمية الارتقاء بحجم التجارة البينية بين الجانبين في ظل الدعم والتسهيلات الحكومية المتوفرة وتدشين مرحلة جديدة من التعاون التجاري عبر إطلاق عدد من المشروعات الاستثمارية المشتركة ، داعياً قطاع الأعمال البحريني إلى زيارة الأردن والاستفادة من المزايا والحوافز التي يمنحها قانون البيئة الاستثمارية الجديد والاطلاع عن قرب على الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف المناطق الحرة والتنموية. مبيناً بأن الطريق أمام القطاع الخاص أصبح أكثر سهولة في ظل النتائج المبشرة والمثمرة للجنة العليا الأردنية البحرينية المشتركة، واتفاق حكومتي البلدين على الانتظام في دورية عقد هذه اللجنة التي تعد من اهم اللجان لدى الجانب الأردني.

كما أكد العلاونة أن موقع الأردن الاستراتيجي في قلب الشرق الأوسط يعتبر حلقة الوصل بين آسيا وأفريقيا، ولما يتمتع به الأردن من اتفاقيات تجارة حرة مع أهم التكتلات الاقتصادية العالمية مبيناً بأن أمام أي مستثمر في الأردن سهولة الوصول إلى ما يزيد عن مليار مستهلك حول العالم بمزايا تفضيلية وتحفيزية للصادرات ذات المنشأ الأردني.

وأكد بن هندي خلال اللقاء على العلاقات التجارية المتميزة التي تربط بين مملكة البحرين والمملكة الأردنية الهاشمية مشيداً بدور مختلف الجهات الحكومية في كلا البلدين في خلق الأرضية المناسبة لإنطلاق الشراكات الاستثمارية بين قطاع الخاص وتذليل كافة العقبات التي تواجه المستثمرين في الجانبين من أجل تنمية حجم التبادل التجاري الذي لازال دون المستويات المأمولة التي تعكس حجم الفرص المتوافرة.

وأضاف بن هندي أن تبادل زيارة الوفود وتنظيم المعارض التجارية سيساهم بلا أدنى شك في تعزيز العلاقات الاقتصادية وتوفير فرص متميزة للتشبيك بين قطاع الأعمال والمستثمرين في كلا الجانبين، مؤكداً أن مملكة البحرين توفر الكثير من التسهيلات والإمتيازات لجذب الاستثمارات الخارجية وتسهيل مزاولة الأعمال تماشياً مع الخطط الحكومية للتنوع الاقتصادي وتنمية الاستثمارات، داعياً قطاع الأعمال الأردني للإستفادة من الموقع الجغرافي المتميز لمملكة البحرين في قلب منطقة الخليج العربي للدخول إلى الأسواق الإقليمية.

وشارك في الإجتماع من جانب جمعية رجال الأعمال البحرينية نبيل أجورعبد الوهاب الحواج والسيد ناصر الأهلي جمال الكوهجي، ومن جانب جمعية رجال الأعمال الأردنيين كلاً من طارق الطباع والدكتور شكري المراشدة نضال ملو العين ومدير عام الجمعية طارق حجازي.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
تبحث آفاق التعاون المشتركة مع جمعية عون الثقافية

استقبل حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الاعمال الأردنيين وأعضاء مجلس الإدارة، وفد من جمعية عون الثقافية الوطنية برئاسة أسعد العزام وأعضاء الهيئة الاستشارية، وذلك للإطلاع على مسيرة وانجازات الجمعية وبحث آفاق التعاون بين الجمعيتين.

وثمن الطباع الدور الذي تمثله جمعية عون الثقافية الوطنية في رفد الحركة الثقافية الأردنية من خلال الجهود الكبيرة المبذولة من قبل أعضاء الجمعية، مؤكداً على أهمية توطيد العلاقات مع كافة الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، خاصة وأن الجمعية حريصة على التشبيك بشكل مستمر مع مختلف الفعاليات الاقتصادية.

وبين الطباع بأن الجمعية ومنذ تأسيسها وهي حريصة على تعزيز دور القطاع الخاص كشريك أساسي وهام في عملية التنمية الاقتصادية الى جانب دور الجمعية الهام في تعزيز البيئة الاستثمارية والترويج الاستثماري للأردن على المستوى العربي والدولي.

من جهته، أعرب رئيس جمعية عون الثقافية الوطنية أسعد العزام عن سعادته باللقاء مثمناً دور جمعية رجال الأعمال الأردنيين الاقتصادي الهام كأحد الممثلين للقطاع الخاص، لافتاً الى أن الجمعية حريصة على اللقاء وبشكل مستمر مع مختلف الفعاليات الاقتصادية لمناقشة أبرز القضايا التي تهم المجتمع المحلي، الى جانب التعريف المستمر بجهود الجمعية المبذولة في مختلف المجالات والأصعدة.

وأشار عزام الى أن جمعية عون الثقافية تأخذ على عاتقها مسؤولية المحافظة على التاريخ الأردني بالتشارك مع مختلف المؤسسات الوطنية والأهلية. كما واستعرض موجزاً تعريفياً حول أهداف الجمعية ورسالتها وأبرز مشاريعها على المستويات الوطنية والريادية وحرصها الكبير في المحافظة على تاريخ الأردن والتركيز على دور كافة مكونات الدولة الأردنية واظهارها بالمكانة التي تليق بها.

وبين عزام بأنه تم إنشاء مركز عون للأبحاث والدراسات ومركز عون للتدريب والاستشارات، مؤكداً اهتمام الجمعية بشكل كبير بفئة الشباب، ولفت الى تطلع جمعية عون الثقافية الوطنية نحو عقد مؤتمر اقتصادي وطني مشترك بالتعاون مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين. كما وبحث الجانبين آليات التعاون بين الجمعيتين وتم اقتراح توقيع مذكرة تفاهم لتأطير التعاون المشترك في المستقبل القريب.

كما وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة ميشيل نزال، المهندس عبد الرحيم البقاعي، المهندس يُسري طهبوب، وأيمن علاونة، ومدير عام الجمعية طارق حجازي.

12/01/2023

الطباع: الثروة المعدنية في الأردن لم تستغل

قال رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع ، إن الثروة المعدنية في الأردن لم تستغل حتى اللحظة، وأن الإهتمام بها لم يكن بالشكل المطلوب. ودعا الطباع وزير الطاقة والثروة المعدنية صالح الخرابشة في تصريحات متلفزة إلى عقد اجتماع مع القطاع الخاص، لبحث امكانية استغلال الموجودات من الثروات الطبيعية.

وأضاف، أن الأردن لديه من الثروات المعدنية ذات الخامات الممتازة، كالذهب والنحاس والسيلكا والفوسفات والبوتاس وغيرها، مقارنة مع الدول الأخرى. واعتبر الطباع أن التشريعات غير مشجعة، إذ أن المعلومات غير كافية للقطاع الخاص عن تلك القطاعات والبنية التحتية، لكي يتمكن المستثمر من الوصول إلى تلك المواقع.

واقترح بإنشاء شركة وطنية للتعدين، والإستفادة من مشروع واحد على الأقل كبداية، لإيجاد صناعات تتسم بالكلفة القليلة على المواطن والاقتصاد الأردني، من الثروات الطبيعية والمعدنية. ولفت الطباع إلى أن تجاوب الوزارة مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين والقطاع الخاص كان ضعيفاً، مشدداً على ضرورة تطبيق توجيهات جلالة الملك في التشاركية ما بين القطاع العام والخاص على الأرض وليس بالحديث.

19/01/2023

الصفدي يطلع ممثلي القطاع الخاص على نتائج زيارته للعراق

أكد رئيس مجلس النواب، أحمد الصفدي، ضرورة رفع مستوى التنسيق بين الحكومة ومجلس النواب والقطاع الخاص، مشدداً على أن الجميع شركاء في إنجاح ملف الشراكة والتعاون مع العراق الشقيق، والثلاثي أيضا مع مصر الشقيقة.

حديث الصفدي جاء لدى لقائه بدار مجلس النواب، رئيس جمعية رجال الأعمال حمدي الطباع ورئيس جمعية البنوك باسم السالم، ورئيس غرفة صناعة الأردن فتحي الجغبير، ونقيب المقاولين أيمن الخضري، ورئيس غرفة تجارة الأردن خليل الحاج توفيق، ونقيب تجار ومصدري الخضار و الفواكه سعدي أبو حماد، ورئيس جمعية المستشفيات الخاصة الدكتور فوزي الحموري.

وتناول الصفدي، في مستهل اللقاء، الذي حضره النواب: خير أبو صعيليك، وعمر العياصرة، ويزن شديفات، وعمر النبر، ودينا البشير، نتائج زيارته والوفد البرلماني إلى العاصمة العراقية بغداد، وأهمية ودور القطاع الخاص في المشاريع الثنائية، والثلاثية مع مصر.

ودعا الصفدي إلى تشكيل لجنة عليا من مجلس النواب والقطاع الخاص لتنسيق العمل المشترك والوصول إلى توصيات يتم العمل عليها مع الحكومة لتذليل الصعوبات التي تواجه القطاع الخاص بمختلف أشكاله في ما يخص التبادل التجاري والاقتصادي، وتعزيز الاستثمارات بين البلدان الثلاثة.

من جهتهم، أثنى ممثلوا القطاع الخاص على زيارة الوفد البرلماني برئاسة رئيس مجلس النواب أحمد الصفدي إلى العراق، معتبرين أنها زيارة متميزة فتحت آفاقاً جديدة للعمل والتبادل المشترك، ومن شأنها توسيع مجالات العمل وإيجاد فرص عمل جديدة يستفيد منها الشباب الأردني واستثمارات أردنية جديدة في العراق.

واعتبروا أن تأكيدات الجانب العراقي أن البدء بتنفيذ خط أنبوب النفط بين البصرة والعقبة قريباً، والمضي بتنفيذ مشروع المنطقة الاقتصادية من شأنه فتح آفاق جديدة في العمل الاقتصادي الأردني العراقي المتبادل بما يعود بالنفع على البلدين والشعبين الشقيقين.

« رجال الأعمال» تلتقي وفداً من منظمة رجال الأعمال التنفيذيين لمجموعة الأمن القومي الأمريكية

استقبل حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين بحضور عدد من أعضاء مجلس الإدارة والهيئة العامة وفداً من منظمة رجال الأعمال التنفيذيين لمجموعة الأمن القومي الأمريكية وذلك ضمن زيارتهم للمملكة، وأكد الطباع خلال اللقاء على متانة العلاقات الأردنية الأمريكية ووصولها الى مستويات متقدمة في مختلف الأصعدة. لافتاً الى أهمية الدور الذي تؤديه اتفاقية التجارة الحرة المبرمة بين البلدين الصديقين في مواصلة تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والدفع بها نحو آفاق أرحب.

كما وأشار الطباع الى أهمية تعزيز التعاون المشترك وتطويره خاصة مع وجود العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة لكلا الجانبين ومجالات متنوعة لدخول أسواق البلدين، لافتاً الى أن النمو الاقتصادي في المنطقة يتسارع مما يتطلب العمل على وضع الأردن على الخارطة الاستثمارية والعمل على تسهيل اجراءات ممارسة الأعمال.

كما وبين الطباع بأن القطاع الخاص الأردني دائماً ما يحاول الإستفادة من مزايا اتفاقية التجارة الحرة ومحاولة توسيع قاعدة التعاون المشترك ودخول السوق الأمريكية، مشيراً الى أن الميزان التجاري بين البلدين يميل لصالح الأردن مما يعكس مدى نجاح الاتفاقية في تحقيق المصالح المشتركة والتي جعلت الولايات المتحدة أهم شريك تجاري للأردن من حيث التصدير على وجه الخصوص، والتي عملت أيضاً على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن للاستفادة من هذه الاتفاقية.

وأشار الطباع الى تطلع القطاع الخاص الأردني نحو الاستفادة بشكل أكبر من اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين في مجال تصدير الخدمات خاصة في مجالات الإنشاءات والمقاولات وتكنولوجيا المعلومات وتفعيل الاتفاقية بشكل أفضل لمساعدة القطاع الخاص على التوسع والدخول للسوق الأمريكية بشكل أكبر.

كما وبين الطباع تميز الأردن بعدد متنوع من القطاعات الواعدة ذات القيمة المضافة والتي تتمتع بفرص استثمارية عديدة من أهمها مشروع الناقل الوطني والذي يتطلب وجود دور أكبر للقطاع الخاص كممول ومنفذ للمشروع الى جانب حاجة المشروع الى الدعم من المنظمات الدولية، الى جانب تميز الأردن بمجالات الصناعات الدوائية و تكنولوجيا المعلومات والصناعات الغذائية والرعاية الطبية والسياحة العلاجية. بالإضافة الى المشاريع المتميزة القائمة في المدن الصناعية والمناطق الحرة والتنموية وما تقدمها من مزايا واعفاءات خاصة مع اصدار قانون البيئة الاستثمارية الجديد.

وبين الطباع بأن الأردن خلال عام 2022 قام بتبني حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية من أهمها اطلاق رؤية التحديث الاقتصادي والتعديلات على قانون المنافسة الى جانب رسم خارطة لتطوير القطاع العام، مثمناً الدعم المستمر الذي تقدمه الولايات المتحدة للأردن.

تعتبر منظمة رجال الأعمال التنفيذيين لمجموعة الأمن القومي الأمريكية غير ربحية وغير حزبية، وتتألف من كبار المديرين التنفيذيين في مجال الأعمال والصناعة بالولايات المتحدة الذين يطبقون أفضل الممارسات التجارية لمواجهة التحديات الأمنية الملحة في أمريكا.

حجازي : التكتلات العربية تعمل على تسريع عملية التعافي الاقتصادي للوطن العربي

شارك طارق حجازي الأمين العام المساعد لاتحاد رجال الأعمال العرب في اجتماعات الدورة 54 للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، والدورة السادسة لملتقى الاتحادات العربية النوعية المتخصصة، والتي استمرت لثلاثة أيام في العاصمة الاماراتية أبو ظبي برئاسة الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، وبمشاركة كبيرة من ممثلي المنظمات والاتحادات العربية أعضاء المكتب التنفيذي للملتقى. كما وتم خلال على هامش الإجتماعات توقيع مذكرة تفاهم لتأسيس السوق العربي الرقمي للمواد الغذائية بحضور سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان وزير الداخلية في دولة الامارات العربية المتحدة.

في ضوء ترحيب القمة العربية التي عقدت في الجزائر مطلع تشرين الثاني العام الماضي بالدراسة التي أعدتها الأمانة العامة لاتحاد رجال الأعمال العرب حول «تداعيات جائحة فيروس كورونا على الوطن العربي (2019-2022)، رؤية مستقبلية للسياسات الاقتصادية المُثلى للتعافي والإزدهار»، قدم حجازي خلال الاجتماعات موجزاً حول الدراسة متضمنة عدد من التوصيات الهامة على مستوى الاقتصاد الكلي وعدد من القطاعات الاقتصادية العربية الهامة منها السياحة والنقل والاستثمار والتجارة البينية اضافة إلى متطلبات الأمن الغذائي العربي وتطوير شبكة الضمان الاجتماعي.

وأشار حجازي الى أن الاتحاد كأحد مؤسسات العمل العربي المشترك هدف من خلال هذه الدراسة الى الخروج بتوصيات وحلول عملية تحاكي التطورات والتغيرات في الهياكل الاقتصادية التي أحدثتها الجائحة، ليصبح الاقتصاد العربي أكثر مرونة وأفضل استجابة لأي صدمات مستقبلية غير متوقعة دون إحداث اختلالات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية وبما يساهم في تسريع عملية التعافي الاقتصادي. مؤكداً بأن التكتلات العربية هي الوسيلة للوصول إلى التكامل العربي المشترك وأن ما بدأت به عدد من الدول العربية تعبتر أنموذجاً يحتذى به بعد إنشاء تكتل التكامل الصناعي العربي بين الأردن ومصر والإمارات والبحرين والقمة الثلاثية بين الأردن ومصر والعراق.

لافتاً الى أن الدراسة قامت بإبراز تأثيرات جائحة فيروس كورونا على عدد من القطاعات المحورية على المستوى العربي و تسليط الضوء على أحد أهم الأزمات الدولية

الحديثة وغير المسبوقة، مع التركيزعلى ثلاثة محاور رئيسية منها تأثير جائحة فيروس كورونا على القطاعات الاقتصادية في الوطن العربي، الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية للمحافظة على اقتصادها من التدهور، ومدى قدرة القطاعات الاقتصادية في المنطقة العربية على التعافي.

كما وعرض حجازي عدد من التوصيات المتضمنة أهمية تشجيع الصناعات الدوائية العربية وتسهيل تسجيل الأدوية المصنعة في احدى الدول العربية لدى باقي الدول الأخرى على المستوى العربي لاتاحة نفاذها بشكل أفضل الى الأسواق وتوجه الدول العربية نحو التعاون المشترك في سبيل تحقيق الإكتفاء الغذائي وتوفير الأمن الغذائي وذلك من خلال بناء برامج عمل مشترك تستهدف التعاون في تحقيق التكامل الغذائي وتقليل فجوة الغذاء خاصة في ظل الأزمة الروسية– الأوكرانية وتداعياتها السلبية على الأمن الغذائي العربي.

من جهة أخرى أكد على التوجه نحو تطبيق سياسة الاعتماد على الذات في الانتاج ،بمعنى التوسع الحقيقي في بناء صناعات تكاملية عامودية ، وبناء سياسات الحوافز الاقتصادية حولها، وهذا ينطبق ايضاً على الصناعات الزراعية وتبني سياسات تطوير أكثر تقدماً في تكنولوجيا وأساليب الانتاج.

وأكد حجازي على أهمية التركيز على حزمة التوصيات الواردة في الدراسة ليتم تطبيقها من قبل صانعي القرار في الوطن العربي لتجاوز هذه التحديات وغيرها العديد لإعادة بناء الاقتصاد في الوطن العربي ليتمكن من تحمل وتلقي الصدمات بشكل أفضل و تبني خطط تعافي اقتصادي تزيد من متانة الاقتصاد وتعيد أداء مختلف القطاعات الاقتصادية، مشدداً بأن التكامل الاقتصادي العربي يعزز من مناعة الاقتصاد العربي في مواجهة الصدمات المستمرة والمتلاحقة، مستشهداً بالتكامل الاقتصادي الأردني الإماراتي المصري اضافة إلى التكامل الصناعي الأردني العراقي المصري البحريني.

من جهة أخرى وفي اجتماع منفصل للاتحادات العربية النوعية المتخصصة في دورتها السادسة استعرض حجازي موجزاً حول المبادرات المتعلقة بقضايا دعم ريادة الأعمال في الوطن العربي وتأهيل الطاقات العربية والاستثمار في رأس المال البشري في ظل التحول الرقمي. لافتاً الى أنه في السنوات الأخيرة زادت أهمية ريادة الأعمال والشركات الناشئة القائمة على الأفكار الإبداعية خاصة مع تنامي الإهتمام في اقتصاد المعرفة، وإن ريادة الأعمال تساهم في تحقيق النمو الشامل كما وتعد حالياً من محركات النمو الاقتصادي، خاصة وأن عملية تحويل الأفكار الى مشاريع إنتاجية توفر فرص عمل وتولد دخل للأفراد العاملين في تلك المشاريع الريادية، مما له تأثير ايجابي على المجتمع. وأكد حجازي على ضرورة تحديد المعوقات التي تواجه ريادة الأعمال في الوطن العربي وتمكين المرأة اقتصادياً من خلال ايجاد أنظمة مؤسسية لدعم إنشاء الشركات. مبيناً أن الاستثمار في رأس المال البشري دعامة أساسية في خلق ميزة تنافسية للاقتصاد في الوطن العربي.

وبين حجازي أن ارتفاع معدلات البطالة في الوطن العربي خاصة لدى الشباب وحاملي الشهادات العليا من المشاكل الجوهرية والتي يترتب عليها ضعف القدرة التنافسية للقوى العاملة، مما يظهر أهمية زيادة المساهمة الفعالة في اقتصاد المعرفة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة. ولفت حجازي الى أهمية توفير التعليم والتأهيل والتدريب لرفع كفاءة الطاقات البشرية العربية من خلال التعاون على مستوى مؤسسات العمل العربي المشترك.

كما ورحبت اللجنة بإستضافة المملكة الأردنية الهاشمية مقر اتحاد رجال الأعمال العرب لاجتماعات الدورة (55) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك منتصف هذا العام

بحث انشاء منطقة لوجيستية أردنية- تونسية مشتركة في العقبة

استقبل المهندس عبد الرحيم البقاعي أمين سر جمعية رجال الاعمال الاردنيين سعادة القائم بالأعمال بالنيابة في سفارة تونس محمد علي بالحبيب، بحضور أركان السفارة زهراء بو حسين القائم بالأعمال القنصلية وعاطف الغرباني الملحق التجاري بالسفارة، ومدير عام الجمعية طارق حجازي وذلك لبحث سُبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين وتعزيز آفاق التعاون المشترك بين مجتمعي الأعمال.

وأكد البقاعي على العلاقات الثنائية القوية بين البلدين والتي تتطلب التعاون المشترك في سبيل تطوير العلاقات الاستثمارية والاقتصادية خاصة على مستوى القطاع الخاص، مشيراً الى الدور الهام الذي يؤديه مجلس الأعمال الأردني التونسي المشترك والذي ترتبط به الجمعية منذ عام 2016 مع كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية في تعزيز الاستثمارات المشتركة و زيادة حجم التبادل التجاري بين الأردن وتونس.

من جهته، أكد سعادة القائم بالأعمال بالنيابة على عمق العلاقات بين الأردن وتونس مما يستدعي التطوير المستمر من خلال تفعيل دور مجلس الأعمال الأردني- التونسي المشترك، وجذب المزيد من الاستثمارات في المشاريع الواعدة بين كلا الجانبين، وبما يساهم في احداث نقلة نوعية على مستوى التعاون الثنائي بين البلدين. مشيراً الى حرص السفارة على التواصل المستمر مع ممثلين القطاع الخاص والتعاون معهم، لافتاً الى بدء التحضير لاجتماعات اللجنة العليا المشتركة ليتم عقدها خلال الربع الثاني من العام الحالي.

ولفت سعادة القائم بالأعمال بالنيابة على أهمية بحث التعاون في قطاعات الصناعات الحرفية والتقليدية والتي تشكل فرص استثمارية واعدة خاصة مع تميز تونس في هذه المجالات.

وأكد البقاعي على ضرورة التنسيق مع القطاع الخاص فيما يتعلق بمعوقات التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين وايجاد حلول لها في اطار اجتماعات اللجان المشتركة بين البلدين، مبيناً أهمية أن يتم وضع خطة عمل مع الجانب التونسي للتعاون في مجال انشاء منطقة لوجيستية في العقبة للاستثمارات التونسية تساهم في زيادة نفاذ السلع المشتركة بين كلا الجانبين، وحث الشركات الأردنية والتونسية على المشاركة في المعارض الدولية واقامة معارض تشاركية بين البلدين خاصة في المجالات ذات الإهتمام المشترك.

كما ودعا البقاعي مجتمع الأعمال التونسي لزيارة الأردن والإطلاع على الفرص الاستثمارية والحوافز المقدمة خاصة مع تمتع الأردن ببيئة استثمارية جاذبة تمتاز بموقع استراتيجي وبإستقرار سياسي ونقدي، بالإضافة إلى إمكانية الإستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التي ترتبط بها الأردن مع عدد من الدول على المستوى العربي والأجنبي والإستفادة من المزايا التي يتيحها قانون البيئة الاستثمارية الجديد.

كما واتفق الجانبان على تحديد جدول للأعمال وتحديد القطاعات ذات الإهتمام المشترك والتي تشكل أولوية في الوقت الحالي كفرص استثمارية محتملة، لدى كلا

الجانبين وذلك تمهيداً لعقد أعمال الدورة الرابعة لمجلس الأعمال الأردني- التونسي المشترك خلال الربع الأخير من العام الحالي. ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ خلال عام 2021 ما قيمته 24.7 مليون دينار، شكلت الصادرات منه 11 مليون دينار تركزت في الأدوية، ومنتجات صناعة الأغذية، والألواح الشمسية، بينما شكلت المستوردات منها 13.7 مليون دينار تركزت في الأدوية، الكاكاو، الأسماك والقشريات، الى جانب الألبسة.

التبادل التجاري بين الأردن وتونس (2020-2021)

العام	الصادرات مليون دولار	الواردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2020	9.1	13.9	23	- 4.8
2021	11	13.7	24.7	- 2.7

*المصدر: مركز التجارة الدولية، دائرة الإحصاءات العامة.

أبرز الصادرات الأردنية الى تونس (2021)	قيمة الصادرات مليون دولار
منتجات الصناعات الكيماوية أبرز السلع: أدوية	6.6
منتجات صناعة الاغذية أبرز السلع: خلاصات الشعير الناشط	1.8
آلات واجهزة، معدات كهربائية أبرز السلع: ألواح شمسية	1.3
لدائن ومصنوعاتها أبرز السلع: أنابيب ومواسير	0.465

*المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

أبرز الواردات الأردنية من تونس (2021)	قيمة الواردات مليون دولار
منتجات الصناعات الكيماوية أبرز السلع: ادوية	5.4
منتجات صناعة الاغذية أبرز السلع: كاكاو	2.3
حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية أبرز السلع:اسماك وقشريات	2.3
مواد نسيجية ومصنوعاتها أبرز السلع: البسة وتوابع البسة من مصنرات	0.753

*المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

الطباع يؤكد أهمية التشبيك بين القطاع الخاص الأردني والعراقي

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع، أن أساس نجاح التعاون الاقتصادي بين الأردن والعراق ينطلق من تعزيز دور القطاع الخاص في البلدين والتشبيك بينهما بشكل أكبر لإتاحة الفرص لإقامة شراكات استثمارية وتجارية تكون قائمة على تحقيق مصالح الجميع.

وقال الطباع إنه يجب وضع خطة عمل زمنية محددة تمثل رؤية واضحة لأولويات المرحلة المقبلة وما يرغب كلا الجانبين بتحقيقه، وتتبع نتائج الزيارات الرسمية وما تم البناء عليه من اتفاقيات ومذكرات تفاهم تحتاج لمزيد من الجهود لتنفيذها على أرض الواقع.

بدأت بالعاصمة العراقية بغداد في 8 شباط من العام الحالي، اجتماعات اللجنة الأردنية العراقية المشتركة لبحث العديد من الملفات التي تستهدف تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات، خاصة الاقتصادية.و بحثت اللجنة تعزيز التجارة البينية وتحفيز القطاع الخاص وإقامة مشاريع استثمارية، ومتابعة سير العمل بمشروع المدينة الاقتصادية المشتركة، والتعاون في مجالات الطاقة والنقل والجمارك والصحة والغذاء التجارة والصناعة وغيرها. وتم اقامة على هامش اجتماعات اللجنة، ملتقى أعمال مشترك لبحث التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص في البلدين وأصحاب الأعمال والشركات.

وأكد الطباع، وجود العديد من الفرص المتاحة في اطار مشاريع التعاون التي يجري العمل على تنفيذها بين البلدين، كما تتوفر قطاعات متنوعة تشكل اهتماماً مشتركاً بين الجانبين أهمها قطاع الإنشاءات والمقاولات والقطاع السياحي والقطاع المالي، الى جانب المشاريع الواعدة في مجال مشروع الربط الكهربائي ومشروع أنبوب النفط بين البصرة والعقبة.

وبين أن السوق العراقية واعدة وكبيرة للصناعة الأردنية، وتفوقت على العديد من الصناعات على مستوى المنطقة، مشيراً إلى أن مجتمع الأعمال يتطلع الى أن يكون الأردن مركزاً لإنطلاق الاستثمارات العربية والأجنبية التي تستهدف العراق الشقيق والمشاركة في عملية التنمية التي نتطلع لها كإقليم.

وأوضح أن من الفرص المتاحة بين البلدين إمكانية اقامة منطقة لوجيستية من مدينة المفرق بهدف خدمة الأسواق المجاورة وخدمة السوقين الأردني والعراقي، رائياً أن القطاع الخاص يلعب دوراً مهماً وأساسياً خاصة في الجوانب الاستثمارية التي يمكن تعزيزها من خلال تكثيف لقاءات الجانبين وتعريفهم بشكل مستمر بأبرز الفرص الاستثمارية المتاحة وتبادل زيارات البعثات التجارية بشكل أكبر.

وأكد أهمية إشراك القطاع الخاص في مختلف المجالات بإعتباره المصدر الحقيقي لتعزيز القدرة على النمو الفعلي والشامل والمستدام وخلق فرص عمل وبناء القدرات والمهارات وتوجيهها نحو الإنتاج والإبتكار والتجديد، لافتاً الى أنه لا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال تقديم التسهيلات والمتطلبات اللازمة لتمكين القطاع الخاص من أن يكون جزءاً لا يتجزأ من هذا التكامل الذي يحتاج الى بناء شراكات استراتيجية وتنفيذ حزمة من المشاريع المشتركة في عدد من القطاعات الواعدة.

ولفت الى أن القطاع الخاص في البلدين يحتاج لبيئة داعمة بالتنسيق مع المؤسسات الرسمية، ليتمكن من ترجمة الفرص الاستثمارية لمشاريع انتاجية على أرض الواقع من خلال البدء بإعداد خطة عمل على مستوى ممثلي القطاع الخاص تستهدف تحديد المعوقات وتذليلها من خلال التشاركية مع القطاع العام في البلدين.

وأوضح أن القطاع الخاص يسهم في استقطاب الاستثمارات لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية بين البلدين والتي تحتاج الى دعم القطاع الخاص من كلا الجانبين خاصة في ظل المشاريع المشتركة المتفق على تنفيذها خلال السنوات المقبلة.

وأشار الى وجود العديد من التحديات التي يواجهها القطاع الخاص الأردني خاصة فيما يتعلق بالتصدير ودخول المنتجات الأردنية الى السوق العراقية الذي كان سابقاً من أهم الأسواق التقليدية للمملكة، إضافة الى العديد من العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تحتاج للمزيد من المفاوضات بين الجانبين.

وأكد رئيس الجمعية، أن فرض الجانب العراقي رسوما جمركية تقارب 30 % يشكل عائقاً أمام التبادل التجاري خاصة في المجالات الصناعية، ما يتطلب العمل على توسيع قاعدة السلع الأردنية المعفاة وتنويعها بالشكل الكافي.

وبين أن إجراءات الاستيراد المفروضة من الجانب العراقي تحتاج الى المزيد من التبسيط خاصة فيما يتعلق بالسلع الزراعية والأسمدة وتسجيل منتجات الأدوية والمستلزمات الطبية الأردنية. وأشار الى أهمية منح تخفيضات على رسوم التأشيرة السنوية المتعددة وتبسيط اجراءات الحصول عليها لتسهيل حركة المستثمرين، لافتا الى وجود العديد من القيود الكبيرة على الحوالات الواردة

من العراق، الى جانب تعقيد إجراءات استلام وتسليم الاعتمادات البنكية عن طريق البنوك العراقية.
واكد الطباع أن مجتمع الأعمال الأردني يتطلع الى تذليل العقبات التي تواجه تعزيز المبادلات التجارية والاستثمارية بين البلدين خلال الفترة المقبلة لضمان نجاح الجهود المبذولة في بناء تكامل اقتصادي بين البلدين.
يذكر أن مبادلات الأردن والعراق التجارية زادت خلال 11 شهراً من العام الماضي، لتصل إلى نحو 707 مليون دينار، مقابل 415 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021

تأسست شركة الكربونات الاردنية عام 1979 ، وتحولت الشركة على مر السنين الى وطنية لاستغلال المواد الخام المحلية وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية وتوفير العملات الصعبة نتيجة لزيادة الصادرات .
تختص شركة الكربونات الاردنية في مجال تعدين وصناعة وتصدير كربونات الكالسيوم باعلى مواصفات الجودة والنقاوة والدقة في التسليم ، حيث يتم انتاج أصناف مختلفة من بودرة كربونات الكالسيوم الطبيعي والمعالج تناسب الصناعات المتعددة وحسب حاجاتها .
تقوم الشركة بتصدير 80% من إنتاجها لأكثر من 35 دولة حول العالم من ضمنها كافة الدول العربية اضافة الى بلدان في جنوب شرق اسيا وشرق وغرب افريقيا وبعض الشحنات الى اوروبا .

It all started back in 1979 when the first calcium carbonate (calcite) powder production started at Jordan Carbonate in the Middle East. The company started its operations to serve initially the regional paint and coatings market where manufacturers used to import from Europe and Asia. The management philosophy has been always focusing to adopt the latest grinding and mining technology managed by industry leaders and an innovative team that is thriving to diversify our customers' options when it comes to sustainable production. Three generations later led by the family, Jordan Carbonate continues to carry the legacy of the founder to provide world-class service and products to customers in the region.

«رجال الأعمال» تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية السودانية

استقبل سعادة السفير السوداني لدى المملكة حسن صالح سوار الذهب رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع بحضور عضو مجلس الإدارة أيمن علاونة و مدير عام الجمعية طارق حجازي، في مقر السفارة وذلك لبحث آفاق التعاون المشترك بين البلدين على المستوى الاقتصادي والاستثماري والتجاري وبما يساهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

وأكد الطباع ارتباط البلدين بعلاقات وثيقة ومتميزة في مختلف المستويات، لافتاً الى أن مجلس الأعمال الأردني –السوداني المشترك والذي تأسس بتاريخ 2017/8/10 مع الاتحاد العام لأصحاب العمل السوداني يحتاج الى مزيد من التفعيل والى تعاون مختلف الجهات الممثلة للقطاع الخاص لتكثيف اللقاءات المشتركة وتبادل برامج العمل الثنائية في القطاعات ذات الإهتمام المشترك.

وأشار الطباع الى أن أسس نجاح الجهود المبذولة في تقوية العلاقات وتطويرها يكمن بالتنسيق المشترك مع ممثلين القطاع الخاص من كلا الجانبين، مبيناً أهمية أن يكون هناك تعزيز لدور الجانب السوداني في اتحاد رجال الأعمال العرب.

من جهته، أكد سعادة السفير على تمتع الاقتصاد السوداني بالعديد من الإمكانيات من أهمها توافر مساحات تبلغ 84 مليون هكتار صالحة للزراعة، مبيناً تطلع الجانب السوداني للإستفادة من خبرات الجانب الأردني في مجالات تكنولوجيا المعلومات حيث تعتبر الأردن من أفضل الدول العربية في هذا القطاع

الهام، الى جانب الفرص الاستثمارية الواعدة في مجال الثروة الحيوانية.

وأكد سعادة السفير على وجود العديد من الفرص الاستثمارية والتجارية غير المستغلة بعد بالسودان فيمتلك السودان أكبر احتياطي من النحاس وأكبر مخزون من المياه الجوفية، مما يشكل فرصة حقيقية للتعاون مع الجانب الأردني في مجالات التعدين.

وأعرب سعادة السفير عن استعداد السفارة للتعاون المشترك في سبيل تفعيل مجلس الأعمال الأردني–السوداني المشترك وتكثيف اللقاءات المشتركة وبما يساهم في تشبيك رجال الأعمال من كلا الجانبين بشكل أفضل، مبيناً أهمية التعاون المشترك في سبيل تنويع السلع المتبادلة بين البلدين وزيادة حجم التبادل التجاري.

كما ودعا الطباع مجتمع الأعمال السوداني لزيارة الأردن والإطلاع على الفرص الاستثمارية والحوافز المقدمة خاصة مع تمتع الأردن ببيئة استثمارية جاذبة تمتاز باستقرار سياسي

ونقدي، بالإضافة إلى إمكانية الإستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التي ترتبط بها الأردن مع عدد من الدول على المستوى العربي والأجنبي والإستفادة من المزايا التي يتيحها قانون البيئة الاستثمارية الجديد، لافتاً الى تمتع السودان بعدد متنوع من الثروات المعدنية الى جانب وجود استثمارات أردنية ناجحة فيها.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ 122.7 مليون دولار خلال عام 2021 شكلت الصادرات منها ما يقارب 81.8 مليون دولار، تركزت في الأدوية والحديد والفولاذ و آلات تكييف الهواء، بينما شكلت المستوردات منها ما يقارب 40.9 مليون دولار تركزت في بذور السمسم و اللحوم و الفحم الخشبي.

التبادل التجاري بين الأردن والسودان (2020-2021)

العام	الصادرات مليون دولار	الواردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2020	60.6	42.4	103	18.2
2021	81.8	40.9	40.9	122.7

*المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية الى السودان (2021)	قيمة الصادرات مليون دولار
منتجات الصناعات الكيماوية أبرز السلع: أدوية	57.1
معادن عادية ومصنوعاتها أبرز السلع: حديد وفولاذ	14.8
منتجات صناعة الأغذية أبرز السلع: محضرات مستعملة لتغذية الحيوانات	2.7
آلات واجهزة، معدات كهربائية أبرز السلع:آلات تكييف هواء	2.1

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.*

أبرز الواردات الأردنية من السودان (2021)	قيمة الواردات مليون دولار
منتجات المملكة النباتية أبرز السلع: بذور سمسم	33.3
حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية أبرز السلع: لحوم من فصيلة الضأن او الماعز	7.5
خشب ومصنوعاته أبرز السلع: فحم خشبي	0.247

*المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

جمعية رجال الاعمال تستضيف وزيرة الاستثمار للحديث حول قانون البيئة الاستثمارية والنظام الموحد

أكدت معالي وزيرة الاستثمار خلود السقاف ان قانون البيئة الاستثمارية الجديد والنظام المنبثق عنه جاء تماشياً مع خارطة الطريق لتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي والهادفة الى جذب المزيد من الاستثمارات وخلق المزيد من فرص العمل، وبهدف توحيد كافة الأنظمة والتعليمات التي ورد ذكرها في قانون البيئة الاستثمارية لسنة 2022 وعددها 18 نظام، ودمجها جميعاً في نظام واحد تسهيلاً على المستثمرين.

جاء ذلك خلال اللقاء الذي نظمته جمعية رجال الأعمال الاردنيين للحديث حول قانون البيئة الاستثمارية والنظام الموحد، وبحضور نخبة من رجال الأعمال والمستثمرين في الأردن. وتأكيداً على الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأضافت ان قانون الاستثمار الجديد جاء وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدوليَّة، وتضمن العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات التي تُشجّع الاستثمار في المملكة، فتضمن حوافز أساسية وحوافز إضافية، وجاء نظام تنظيم البيئة الاستثمارية ليضع آلية واضحة وشفافة للحصول على الإعفاءات اللازمة لممارسة النشاط الاقتصادي، سواء كانت إعفاءات من الرسوم الجمركية او من الضريبة العامة على

المبيعات والتي تصل في بعض الحالات لنسبة صفر بالمئة.

وتابعت السقاف ان النظام جاء مفسراً للعديد من المواد القانونية والإجراءات التي ذكرت في قانون الاستثمار، فمثلاً وضح آلية التقدم للخدمة الاستثمارية الشاملة من خلال منصة الكترونية أطلقتها وزارة الاستثمار، وعلى الجهات الرسمية ذات العلاقة انجاز المعاملات المرتبطة بالخدمة الاستثمارية الشاملة خلال مدة لا تتجاوز (15) يوم عمل، وفي حال تأخر الجهة الرسمية عن الرد قبل انتهاء هذه الفترة يعتبر ذلك موافقة تلقائية لإنجاز المعاملة.

ولتشجيع الاستثمار في المناطق الأقل نمواً، أكدت وزيرة الاستثمار أنه يتم الإعفاء او التخفيض من ضريبة الدخل للأنشطة الاقتصادية وفق نسب مرتبطة بالمناطق التي تم تحديدها كأقل نمواً في المملكة، أو المشاريع التي تشغل 250 عامل أردني على الأقل.

وأشارت انه لتنشيط العملية الاستثمارية ومنح خيارات متعددة للمستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري، تم بموجب قانون البيئة الاستثمارية إقرار إنشاء صناديق استثمار لرصد الأموال لغايات استثمارها في الأنشطة الاقتصادية، فبموجب النظام تم تحديد آليات إنشاء صناديق الاستثمار وتم تحديد الحد الادنى لرأس مال الصندوق، بحيث لا يقل عن 100 مليون دينار أردني.

وبينت اهمية الاستقرار التشريعي الذي وفره القانون الجديد للعملية الاستثمارية، حيث ضمن القانون الإستقرار التشريعي، حيث يحق للمستثمر المطالبة بعدم تطبيق أي تعديل أو تغيير في الأحكام التشريعية أو التنظيمية والتي تؤثر سلباً على استثماره الذي يبلغ حجمه 5 ملايين دينار فأكثر أو قام بتوظيف 250 عامل أردني فأكثر.

وقالت وزيرة الاستثمار ان العملية الاستثمارية لا تتحقق فقط من خلال وزارة الاستثمار بل يجب ان يكون هناك تشاركية شاملة مع كافة الجهات في القطاع العام والقطاع الخاص، حتى نستطيع تحقيق الأهداف المرجوة سواء كانت بجذب استثمارات جديدة او تمكين الاستثمارات القائمة، وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية قادرة على خلق المزيد من فرص

العمل، فاليوم لا يمكن ان تحارب البطالة إلى من خلال الاستثمار ومن خلال القطاع الخاص، وهذا يتطلب تضافر كافة الجهود حتى نستطيع جذب استثمارات جديدة قادرة على خلق فرص العمل.

من جانبه، أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع على أهمية الملف الاستثماري لمجتمع الأعمال الأردني، لافتاً الى وجود العديد من معوقات الاستثمار التي تتطلب من جميع الجهات ذات العلاقة بالاستثمار من التعاون المشترك في سبيل تذليلها، ككلف الطاقة والإنتاج المرتفعة، والبيروقراطية في ترخيص المشاريع وتعدد المرجعيات وغيرها من المعوقات الأخرى.

وبين أهمية أن يكون قانون البيئة الاستثمارية الجديد والذي دخل حيز التنفيذ مؤخراً يمتلك المقومات اللازمة لتحقيق تطلعات رؤية التحديث الاقتصادي للعشرة سنوات القادمة، وتحديد الآليات المنوي اتباعها من قبل وزارة الاستثمار لتسهيل عملية جذب الاستثمارات على المستوى العربي والدولي في إطار القانون الجديد مع الاهتمام بالاستثمار المحلي كذلك.

لافتاً الى أنه ومن وجهة نظر الجمعية فإن المشكلة فيما يتعلق بجذب الاستثمار هو العائد على الاستثمار المنخفض للمشاريع القائمة والمستقبلية بسبب ارتفاع نسب ضريبة الدخل التي تسبب انخفاض في معدل العائد الداخلي على المشاريع.

وتم خلال اللقاء مناقشة عدد من المواضيع التي تهم مجتمع الأعمال الأردني في مختلف المجالات الاستثمارية، خاصة فيما يتعلق بمعوقات الاستثمار، وآليات منح الحوافز الاستثمارية وفقاً لقانون البيئة الاستثمارية والخطط المستقبلية لوزارة الاستثمار فيما يتعلق بالترويج الاستثماري للمملكة.

جمعية رجال الأعمال والنهضة العربية (أرض)
تكرمان رجال وسيدات الأعمال في الأردن

تحت رعاية رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، حمدي الطباع، عقدت الجمعية ومنظمة النهضة العربيّة للديمقراطيّة والتنميّة (أرض) وبالشراكة مع نادي صاحبات الأعمال والمهن، حفلاً تكريمياً لمجموعة من قادة الأعمال في المملكة، ضمن مبادرة بعنوان: "نحو هدف مشترك: النمو الاقتصادي المتكافئ في الأردن".

وتضمن الحفل الذي شهد وقفة حداد على أرواح ضحايا الزلزال المدمر الذي ضرب سورية وتركيا، وشارك فيه نخبة من أصحاب وصاحبات الأعمال وممثلين عن القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني المحلي والدولي، تكريم القياديين والمستثمرين في الاقتصاد الأردني لدورهم في التأسيس لبيئة أعمال ناجحة ومثمرة وجاذبة للعمل والاستثمار في الأردن على الصعيدين المحلي والدولي، ولمساهماتهم في بناء ركائز القيادة الأخلاقية في قطاع الأعمال في الأردن، والتي ساهمت في رفد اقتصاده الحديث.

بدورها، عبرت المديرة التنفيذية للنهضة العربية (أرض)، سمر محارب، عن تقديرها للجهود الداعمة لهذه المبادرة، والتي تسلط الضوء على أسس القيادة الأخلاقية في قطاع الأعمال ودورها في بناء السمعة المحفزة للاستثمار المحلي والأجنبي فيه، وتحفيز قيم العمل والعطاء الملتزم بمبادئ الحوكمة النزاهة وحقوق الإنسان.

وثمنت محارب الشراكة الرائدة مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين، مؤكدةً على دورهم القيادي من خلال العمل المؤسسي في تطوير هذه المبادرة واحتضانها، لتصبح تقليد سنوي يظهر جهود الرياديين والرياديات الأوائل من رجال وسيدات الأعمال الأردنيين ممن آمنوا ومهدوا لبيئة عمل جاذبة لكافة فئات المجتمع؛ فرغم تحديات القطاع الخاص، لكنهم مستمرين بالوفاء والوقوف إلى جانب الوطن وصون أمنه واستقراره في هذا الإقليم المتأزم.

من جهته، أكد أمين عام جمعية رجال الأعمال، المهندس عبد الرحيم البقاعي، على أهمية السعي الدائم لتحقيق التوازن بين مختلف فئات المجتمع، وتجنب تحقيق منفعة طرف على حساب الآخر وإيجاد معادلة متوازنة ترضي جميع الأطراف، وهو ما يتطلب التعاون المستمر بين مختلف مؤسسات المجتمع المدني ومجتمع الأعمال لتحقيقه، مثمناً جهود مجتمع الأعمال الأردني والتزامه الكبير في تطبيق القوانين الدولية في مختلف مجالات حقوق الإنسان.

في حين بحثت الجلسة النقاشية، التي أدارها منسق منتدى التنمية البشرية والاقتصادية (هدف)، د. رعد التل، الأبعاد والمشاكل الاقتصادية وانعكاساتها على الظروف

الاجتماعية والإنسانية، فضلاً عن أهمية التركيز على الاستثمار والصادرات لتوسيع فرص النمو الاقتصادي.

وحول تحديات القطاع الاقتصادي، أكد الخبير الاقتصادي ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية السابق، د. يوسف منصور، على أن أكبر تحديات الشركات الصغيرة تتمثل بعدم حصولها على التمويل، فتبقى دون تطور حتى تصل إلى الإفلاس، شركاء وبناء الثقة معهم، مشدداً على ضرورة تحمل الحكومة مسؤولياتها تجاه اقتصادها.

وبخصوص أهمية القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، انتقد رئيس مجلس إدارة شركة مينا للفنادق، وعضو جمعية رجال الأعمال الأردنيين، ميشيل نزال، عدم تنفيذ الاستراتيجيات الاقتصادية ومتابعتها، حيث ما نزال نصطدم بقرارات غير صحيحة، فلذلك نجد قلة الاستثمارات وهروب المستثمرين، مؤكداً على أهمية التأسيس لبيئة أعمال أخلاقية وذات منافسة شريفة.

وبشأن أسباب ضعف مشاركة المرأة اقتصادياً، اعتبرت الرئيس التنفيذي لشركة ملتقى التداول للوساطة والاستثمارات المالية، تغريد النفيسي، أن عدم دخول المرأة إلى سوق العمل بالشكل الصحيح، يعود بالأساس للثقافة المجتمعية السائدة، وعدم فهم أولوياتها في المجتمع، لافتة إلى أن مؤسسات المجتمع المدني واللجنة الوطنية لشؤون المرأة والمجتمع العمالي بشكل عام كان لهم دور مهم في تغيير الكثير من التشريعات والقوانين التي تخدم النساء وتنظم حياتهن.

وتضمن اللقاء إشهار توقيع مذكرة إعلان النوايا الحسنة "نحو هدف مشترك" للقيادة الأخلاقية والارتقاء ببيئة العمل والاستثمار وتعزيز الممارسات الفضلى فيها لتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية في المملكة، إلى جانب بناء شراكة جديدة بين مؤسسات الدولة كافة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني، بُغية تعزيز الحوار والعمل الاجتماعيين اللذين يُسهمان في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في الأردن. حيث تمت صياغة هذه المذكرة لتمثل مجموعة من المبادئ الأساسية بالإضافة إلى جدول أعمال يضمن العمل المشترك لتحقيق أهداف ملموسة على أرض الواقع، والمساهمة في تهيئة بيئة سياسية واجتماعية مواتية للتنمية المستدامة والعمل اللائق من خلال تقديم توصيات للسياسات والأطر التنظيمية في مجال حقوق الإنسان والأعمال، وخاصة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية ودعم سوق العمل.

إلى ذلك، كرم خلال الحفل كل من المؤسسات الرائدة والمشاركة في المبادرة "شركة مناجم الفوسفات الأردنية، إرنست أند يونغ الأردن، شركة مالترانس للوكالات الملاحية والتخليص، جامعة البتراء، شركة مروان الكردي وشركاه، شركة السلام الدولية للنقل والتجارة المساهمة العامة، الشركة العربية الوطنية للسيارات، ملتقى التداول للوساطة والاستثمارات المالية، مجموعة حيدر مراد وأولاده للاستثمار، مجموعة قعوار، شركة الناي للاستشارات المعلوماتية والإتصالات، مجموعة شركات الناعوري، مارسيليا لتكنولوجيا المعلومات – سكاي تيك، أداء لاستشارات التنمية المستدامة، استديو ر، مركز الفا للدراسات، درة المنال، حضانة وروضة بلاد الأطفال، طوق الصحة للتجارة، مؤسسة الهدية لأملاح البحر الميت".

"منتدى أعمال الأردن والعراق" يؤكد أهمية بناء شراكات اقتصادية تكاملية بين البلدين

ناقش أصحاب اعمال من العراق والأردن، فرص زيادة التعاون الاقتصادي بين البلدين واستغلال الفرص التجارية والاستثمارية بينهما، وذلك خلال مشاركتهم في فعاليات منتدى الاعمال بالعاصمة بغداد "تحت شعار الشراكة من أجل المستقبل"، بمشاركة أصحاب أعمال وشركات من البلدين.

وأشاروا في المنتدى الذي حضره وزير الصناعة والتجارة الأردني و وزير العمل يوسف الشمالي، ونظمته غرفتا تجارة وصناعة الأردن وجمعية رجال الأعمال الأردنيين بالشراكة مع مجلس الأعمال العراقي في عمان، لمناقشة فرص التعاون خلال الفترة المقبلة، وفي مقدمتها المدينة الاقتصادية المشتركة ومشروع الربط الكهربائي وخط أنابيب من غربي العراق للعقبة وتعزيز الامن الغذائي وسلاسل التوريد، والتكامل في مجال التصنيع. وتضمن المنتدى الذي عقد على هامش اجتماعات اللجنة الأردنية العراقية المشتركة، لقاءات بين الشركات الأردنية والعراقية، وعرضا للفرص الاستثمارية المتاحة بالمملكة.

وقال عضو مجلس ادارة جمعية رجال الاعمال الأردنيين أيمن العلاونة، أن القطاع الخدمي الأردني يتميز بالتنوع وتوافر الكفاءات، ويتسم بميزة تنافسية بالنسبة للاقتصاد الأردني، يمكن للجانب العراقي الإستفادة منها، بخاصة في القطاع المالي وتكنولوجيا المعلومات، الذي يحتل فيها الأردن مكانة متميزة إقليمياً.

وعرض العلاونة أهم الفرص المتاحة للتعاون بين البلدين، منها خدمات الأعمال المختلفة بخاصة المالية والتمويل الأصغر والتكنولوجيا المالية وقطاع الصيرفة، وزيادة التكامل بين الجانبين في قطاع المقاولات والخدمات الاستثمارية والاستشارات الهندسية، لافتاً لأهمية انشاء برامج عمل مشتركة، تحدد فيها أولويات الخدمات المستهدفة وفق حاجة السوقين، وتكثيف اللقاءات لممثلي القطاع الخاص والوفود التجارية.

رئيس غرفة تجارة الأردن خليل الحاج توفيق، دعا لبناء وحدة اقتصادية، فالعراق بالنسبة للأردن رئة اقتصادية مهمة، وطي صفحة الإجراءات والمعيقات التي تحول دون النهوض بعلاقات البلدين الاقتصادية، مشيداً بمجالات التعاون بين البلدين، والإستفادة من الخبرات الأردنية في التصنيع الغذائي.

وأعلن توفيق، عن إنشاء منصة الكترونية أردنية عراقية، تحوي معلومات عن البلدين والصناعات العراقية والمواقع السياحية، قائلا ""واجبنا الوقوف الى جانب العراق"، داعياً القطاع الخاص العراقي لزيادة الأردن، لمتابعة تطوير العلاقات الاقصادية وحل أي مشاكل تحول دون ذلك.

وأكد رئيس غرفتي صناعة عمان والأردن فتحي الجغبير، وجود فرص كبيرة لتعزيز ونمو العلاقات الاقتصادية بين البلدين، مبيناً أن الصناعة الأردنية تمتلك فرصاً تصديرية للسوق العراقية، تقدر بنحو 200 مليون دولار، تتمثل بالصناعات الغذائية والدوائية، والبلاستيكية والتعبئة والتغليف.

ولفت الى أن الصناعة العراقية تمتلك أيضاً فرصاً تصديرية للسوق الأردنية، تقدر بنحو 100 مليون دولار، تتمثل بالصناعات التعدينية والمعادن والورقية والغذائية (بإستثناء المشتقات النفطية(، وبين أن الصناعة الأردنية، ذات خبرات واسعة لتكون شريكا استراتيجياً

قطاعات صناعية ذات فرص حقيقية لإنجاح إعادة الإعمار، تتمثل بالصناعات الإنشائية.

وقدم ممثل قطاع الصناعات الجلدية والمحيكات ايهاب قادري عرضاً حول آفاق التعاون بين البلدين، مبيناً أن علاقات البلدين التجارية تتركز في منتجات محددة، وهناك 340 منتجا أردنياً تصدر للعراق مقابل 50 منتجاً عراقياً مستورداً للمملكة، وشكلت صادرات منتجات الصيدلة والصابون 41 % من اجمالي الصادرات الأردنية للعراق، بينما تعتبر المنتجات النفطية ابرز السلع التي يصدرها العراق للأردن.

وأشار قادري لفرص التعاون التجاري والاستثماري الواعدة بين البلدين، والمتمثلة بإقامة المدنية الاقتصادية التي أعلن عنها في 2018، مشيراً الى أن الأردن يمتلك ميزات كفيلة بدعم العراق بإعادة الإعمار، لا سيما في قطاعات الإنشاءات والمقاولات والطاقة والمياه، والصناعات والخدمات. وأكد أن رؤية التحديث الاقتصادي التي أطلقتها الأردن، تستقطب 30 مليار دينار العقد المقبل في قطاعات السياحة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقال رئيس مجلس الأعمال العراقي في عمان ماجد الساعي، أن المنتدى يعقد في ظروف دولية واقليمة معقدة، تتطلب تكاملاً اقتصادياً حقيقياً في مجال الأمن الغذائي وسلاسل التوريد، مشيراً الى أن الاستثمارات العراقية في المملكة، تعتبر من أكثر الاستثمارات، وتوزع على الأصول والسندات والأسهم والودائع، وساهمت بدعم وتحريك عجلة الاقتصاد الأردني. ولفت الى أن التكامل الاقتصادي مسؤولية تقع على عاتق القطاع الخاص، لكن على حكومتي البلدين توفير الدعم لهذا التوجه لجهة التشريعات المناسبة، وتسهيل اجراءات تنقل رجال الأعمال والبضائع.

وقال السفير الأردني في العراق منتصر العقلة، أن العلاقات الأردنية العراقية تطورت في السنوات الماضية، بفضل رعاية قيادتي البلدين، داعيا لإغتنام الفرص المتاحة بينهما لدعم التكامل الاقتصادي بينهما، بما يحقق المصالح المشتركة.

رئيس اتحاد غرف التجارة العراقية عبد الرزاق الزهيري، أكد أهمية التكتلات الاقتصادية في المنطقة، شريطة ان يكون هنالك ميزان تجاري متوازن فيما بينها، مبيناً أن هنالك مقومات ايجابية لبناء تكامل اقتصادي بين البلدين.

وقال رئيس اتحاد الصناعات العراقية عادل عكاب، أن الصناعات العراقية دخلت بوابة التطور والتقدم، وباتت منافساً قوياً لمثيلاتها المستوردة، ووصلت لأسواق عربية وأجنبية.

وقال رئيس اتحاد المقاولين العراقيين علي السنافي، أن العراق في بداية اعادة البناء لمشاريع البنية التحتية، في ظل حالة الامن والاستقرار التي يعيشها، وهذه فرصة كبيرة للشركات الأردنية للمشاركة فيها.

وأشار لوجود شراكات أردنية عراقية في قطاع المقاولات، ونحن ما نزال نبحث عن شراكات حقيقية، مشدداً على ضرورة اقتناص الفرصة وتبادل الخبرات في مجال المقاولات والإنشاءات.

التأثيرات المستقبلية لإرتفاع أسعار الفائدة على نمو الاقتصاد الأردني

بقلم: **فايق حجازين**
صحفي مختص بالشأن الاقتصادي

يعد النمو الهدف الرئيس للسياسة الاقتصادية، ويحقق ارتفاع معدل النمو الاقتصادي أهدافاً فرعية عديدة؛ فإلى جانب زيادة الثروة تزيد فرص الإنتاج وفرص العمل المستحدثة وترتفع القدرة على التصدير، وما يتبعها من تحسين في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وأيضاً تزيد الإيرادات العامة من خلال الضرائب المباشرة على الدخل أو التصدير. وتعد السياستان النقدية والمالية من أهم ركائز السياسة الاقتصادية لأي دولة.

وتستخدم السياسة النقدية، في سبيل تحقيق أهدافها، أدوات عديدة للمحافظة على الاستقرار النقدي والسعي للوصول إلى معدل النمو الاقتصادي المرغوب، بالمحافظة على استقرار أسعار الصرف واحتواء معدل التضخم، بالتحكم بالمعروض النقدي بإستخدام الأداة الأبرز من أدوات السياسة النقدية المتمثلة بأسعار الفائدة التأشيرية على هذه الأدوات. ويبرز التساؤل في كل مرة يلجأ فيها البنك المركزي الأردني إلى رفع سعر الفائدة حول الآثار المترتبة على عملية الرفع سواء على الأفراد أم على النشاط الاقتصادي. وحتى نفهم هذا التأثير وتداعياته، علينا معرفة أن دوافع البنك المركزي لتعديل سعر الفائدة على أدوات الدينار الأردني، وهو سعر تأشيري، تعود للمحافظة على الدينار الأردني كوعاء ادخاري في حال رفع الفدرالي الأميركي سعر الفائدة على الدولار، وخوفاً من عملية «الدولرة» أي الإقبال على الدولار من قبل المدخرين بدلاً من الدينار في حالة كان سعر الفائدة لصالح الدولار.

كما أن دوافع المركزي لا تقتصر على المحافظة على جاذبية الدينار للإدخار، بل تتعداها إلى حماية الاقتصاد الوطني بشكل عام من التداعيات السلبية التي قد تلحق بالاقتصاد في حال بقيت أسعار الفائدة مرتفعة لصالح الدولار. وبشكل عام يبقى سعر الفائدة من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي عند تقييم الأوضاع الاقتصادية المحلية والدولية، ويقرر اتباع سياسة إما «إنكماشية» برفع أسعار الفائدة لتخفيف عرض النقد، أو سياسة «توسعية» بتخفيض أسعار الفائدة أو تثبيتها في بعض الحالات، وبالتالي توفير عرض أوسع للنقد في السوق المحلية.

لا يعاني الاقتصاد الوطني من نقص في رأس المال الاستثماري، حيث تمتلك البنوك القدرة على تلبية الطلب على الإقتراض، لاسيما في ظل وجود ودائع تتجاوز ٤٢ مليار دينار، ولكن بسعر فائدة أعلى بسبب الظروف العالمية، وهو ما يعني ارتفاع تكاليف خدمة الدين، ومع كفاءة أكبر في تخصيص رأس المال فإن إمكانية تحقيق عوائد أفضل على المدى الطويل واردة. إنخفاض أسعار الفائدة في فترة الركود المصاحب لجائحة كورونا والتوسع في الإقتراض حينها مع إجراءات توسعية أكبر من البنوك لتنشيط الاقتصاد، يحتاج إلى استعادة التوازن للدورة الاقتصادية بإستخدام أسعار الفائدة وبالتالي تشجيع الاستثمار الآمن المدروس.

ارتفاع سعر الفائدة وبكل تأكيد له آثار سلبية على الاقتصاد وعلى الفرد لارتفاع تكلفة الأموال، وبالتالي الحد من القدرة على إنشاء استثمار جديد والحد من النمط الاستهلاكي للفرد الأمر الذي يؤثر نوعاً ما على مسيرة التنمية الاقتصادية. لكن كما أسلفت أن السياسة الاقتصادية تعتمد في تحقيق النمو الاقتصادي على ادارة السياسة النقدية والتي يقود البنك المركزي والسياسة المالية والتي تناط مهامها بوزارة المالية، وبالتالي فان حركة هاتين السياستين يجب أن تسير بإنسجام تام، فالمركزي أدى دوره بشكل تام في محاولته لإحتواء التضخم العالمي والمحافظة على الدينار الأردني، وبات اليوم على السياسة المالية أن تقوم من جانبها بالتحفيز وتقديم التسهيلات والإعفاءات الممكنة لتسيير عجلة النمو الاقتصادي.

المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، هو الاستثمار، والحل السحري لجميع المشكلات الاقتصادية التي تواجهنا هو الاستثمار؛ لذلك على الحكومة أن تهيئ البيئة المواتية للاستثمار للمحافظة على الاستثمارات القائمة وتشجيع الاستثمار، خصوصاً الأجنبي المباشر، سواء من خلال إعادة النظر في الحوافز المقدمة للمستثمرين، وإعادة النظر في التشريعات الناظمة للنشاطات الاقتصادية، وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين وإزالة العوائق التي تواجه المصدرين الأردنيين، لاسيما لبعض الدول العربية، جميعها تسهم في تشجيع الاستثمار وبالتالي تحقيق الأهداف المرغوبة في زيادة الثروات وتوفير فرص العمل وزيادة قيمة الصادرات وكمياتها، وبالتالي زيادة الإيرادات العامة وتقليل عجز الموازنة وزيادة الإعتماد على الذات وتخفيض الدين العام بالقيمة المطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتقليل العجز في الميزان التجاري والحساب الجاري وغيرها من الأهداف الاستراتيجية للدولة الأردنية.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
تبحث تعزيز العلاقات الأردنية- الفرنسية

استقبل سعادة السفير الفرنسي لدى المملكة السيد اليكسي كوور غرانميزون في مقر السفارة حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين وأعضاء مجلس الإدارة، وذلك لبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين ومناقشة الآفاق المستقبلية للفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية الواعدة، وتنمية العلاقات بين مجتمعي الأعمال من كلا البلدين.

وأكد الطباع خلال اللقاء على اهتمام الجمعية بتعزيز وتطوير العلاقات الاستثمارية والتجارية بين الأردن وفرنسا، مستعرضاً جهود الجمعية الحثيثة ودورها في الترويج الاستثماري لأهم الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الاقتصادية الواعدة في الأردن وذلك بهدف تحويلها لمشاريع ذات قيمة مضافة للاقتصاد الأردني. لافتاً الى الدور الهام الذي يؤديه مجلس الأعمال الأردني الفرنسي المؤسس منذ عام 1994 مع مؤسسة أرباب العمل الفرنسيين MEDEF والذي يعد من أنجح مجالس الأعمال.

بدوره، أكد سعادة السفير على أهمية تطوير العلاقات الفرنسية الأردنية ودفع العلاقات الثنائية بين البلدين نحو آفاق أرحب تساهم في تعزيز الاستثمارات المشتركة وتنويع التبادل التجاري وزيادة حجمه. كما وأعرب عن استعداد السفارة للتعاون مع الجمعية لزيادة التشبيك بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين لتحقيق شراكات استراتيجية تُترجم على أرض الواقع لمشاريع تنموية تساهم في دفع عجلة النمو لدى كلا البلدين، الى جانب مشاركة الجمعية بالفعاليات المختلفة لمجالس الاعمال على المستوى الدولي.

كما وأشار سعادة السفير الى وجود العديد من الفرص المتاحة لزيادة التعاون المشترك بين البلدين في مختلف المجالات والأصعدة خاصة في القطاع الزراعي والذي يلاقي اهتماماً من قبل الجانب الفرنسي.

كما وبين الطباع بأن الاستثمارات الفرنسية لدى المملكة متميزة وتقارب 2 مليار دولار في قطاعات اقتصادية متنوعة خاصة قطاع المياه وقد ساهم مجلس الأعمال المشترك في تحقيق ذلك، مشيراً الى وجود عدد من المشاريع الاستراتيجية الهامة والتي تعمل المملكة على تنفيذها خلال المرحلة القادمة والتي من أهمها مشروع الناقل الوطني.

وأكد مجلس الادارة بأن الجمعية تشكل 11 قطاعاً اقتصادياً هاماً، مبينين الى أنه جاري التحضير لعقد مؤتمر أعمال دولي للناطقين باللغة الفرنسية ليتم عقده خلال شهر أيار من العام الحالي وذلك بالتعاون مع عدد من الجهات.

كما وأشار مجلس الإدارة الى تمتع القطاع السياحي الأردني بعدد متنوع من الفرص الاستثمارية الواعدة ونتطلع لأن يكون هناك تواجد لاستثمارات فرنسية في القطاع السياحي والعمل على اعادة خط الطيران الفرنسي وتسهيل اجراءات الحصول على الفيزا، مشيرين الى أن المملكة تصدر لفرنسا بشكل كبير مختلف الصادرات الزراعية ولكن من المهم كذلك التعاون وتبادل الخبرات بين الجانبين في مجالات الزراعة والتكنولوجيا المستخدمة الى جانب اتاحة المجال أمام الشحن الجوي.

من جهة أخرى استعرض مجلس الإدارة آفاق التعاون في المجال التعليمي وفتح جامعة فرنسية يكون مقرها الأردن، وسوف يساهم ذلك في توطيد العلاقات الثنائية على تطوير المستوى الثقافي الى جانب تطوير التعليم وانعكاس ذلك في المستقبل على العلاقات التجارية والصناعية والاستثمارية.

كما وبين الطباع بأن الاقتصاد الأردني يتمتع بالعديد من المزايا خاصة مع انفتاحه التجاري وامتلاكه لعدد من الإتفاقيات التجارية التي تجمعه مع مختلف الدول على المستوى العربي والدولي والاقليمي الى جانب التكتلات الدولية كذلك، مما يتيح الفرصة أمام القطاع

الخاص الفرنسي من الاستفادة من جميع هذه المزايا من خلال الاستثمار في الأردن والذي يتسم بوجود عدد متنوع من المناطق الحرة والتنموية والتي تمتد جغرافياً بشكل واسع في مختلف المحافظات ومناطق المملكة.

ومن الجدير ذكره أن حجم لتبادل التجاري بين البلدين بلغ في نهاية عام 2021 ما قيمته 327.8 مليون دولار شكلت الصادرات منها ما يقارب 30.3 مليون دولار تركزت في الكيماويات، والخضروات، والمواد الغذائية، بينما شكلت المستوردات منها ما قيمته 297.5 مليون دولار تركزت في الكيماويات والحيوانات الحية و المركبات.

كما وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة المهندس عبد الرحيم البقاعي، ميشيل نزال، و المهندس يُسري طهبوب، وأيمن علاونة، ومدير عام الجمعية طارق حجازي.

التبادل التجاري بين الأردن و فرنسا (2020-2021)

العام	الصادرات مليون دولار	الواردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2020	12.4	268.5	280.9	- 256.1
2021	30.3	297.5	327.8	- 267.2

* المصدر: مركز التجارة الدولية

أبرز الصادرات الأردنية الى فرنسا (2021)	قيمة الصادرات مليون دولار
المركبات والطائرات والسفن أبرز السلع: أجزاء من الطائرات والمركبات الفضائية	5.9
الفاكهة والمكسرات الصالحة للأكل أبرز السلع: التمور	3
أجهزة بصرية أبرز السلع: أجهزة تعتمد على استخدام الأشعة السينية أو إشعاعات ألفا أو بيتا أو جاما	2.8
أسمدة أبرز السلع: الأسمدة المعدنية أو الكيماوية البوتاسية	2.4

* المصدر: مركز التجارة الدولية

أبرز الواردات الأردنية من فرنسا (2021)	قيمة الواردات مليون دولار
محضرات الحبوب أو الدقيق أو النشا أو الحليب أبرز السلع: مستخلص الشعير	12.7
منتجات الألبان أبرز السلع: الزبدة	8.5
دواجن حية أبرز السلع: حيوانات حية	7.6
المخلفات والنفايات من الصناعات الغذائية أبرز السلع: علف حيواني	5.3

* المصدر: مركز التجارة الدولية

« رجال الأعمال» تؤكد أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية البلجيكية

استقبل حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين وأعضاء مجلس الإدارة سعادة السفير سيرج ديكشن سفير بلجيكا لدى المملكة، وشكري سلفيتي رئيس جمعية الأعمال والصداقة الأردنية البلجيكية في مقر الجمعية، وذلك لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين وتنمية العلاقات بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

واستعرض الطباع خلال اللقاء جهود الجمعية الحثيثة ودورها في الترويج الاستثماري لأهم الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الاقتصادية الواعدة في الأردن وحرص الجمعية منذ تأسيسها في عام 1985 على تعزيز مكانة الأردن وعلاقتها الخارجية على المستوى الدولي، لافتاً الى أن الجمعية تمثل ١١ قطاعاً هاماً للاقتصاد الأردني والجمعية حريصة على أن تكون بمثابة الذراع الاستثماري لدى المملكة وبما يساهم في زيادة ثقة المستثمرين في الأردن كوجهة آمنة للاستثمار.

وأشار الطباع الى وجود العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة في عدد من القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك من أبرزها القطاع السياحي، قطاع الطاقة، والقطاع المالي، لافتاً الى أن مدينة العقبة تتمتع بالعديد من الفرص الاستثمارية الى جانب تميزها بالخدمات اللوجيستية الهامة على مستوى الإقليم والتي يمكن من خلالها الربط مع موانيء بلجيكا وبما يساهم في تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين.

من جهته، أشاد السفير بدور الجمعية الهام في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين مبيناً أهمية دور مجتمع الأعمال الأردني وحرصهم على تطوير أعمالهم خاصة مع الجانب البلجيكي، مشيراً الى تمتع العلاقات الأردنية البلجيكية بالقوة والمتانة.

كما وبين سعادة السفير أن بلجيكيا تتمتع بإمكانيات تصديرية كبيرة معرباً عن استعداده للتعاون في سبيل تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين والبحث عن الفرص غير المستغلة والعمل على زيادة حجم المبادلات التجارية والاستثمارات المشتركة وذلك لعكس العلاقات التاريخية بين البلدين والقائمة على الإحترام المتبادل.

وأكد سعادة السفير بأن للأردن مكانة مرموقة على مستوى الاقليم ويتمتع بمزايا تنافسية فيما يتعلق بالبيئة الاستثمارية خاصة الاستقرار السياسي والنقدي وهي عوامل هامة يبحث عنها المستثمر. لافتاً الى أن الأردن متميز كذلك في ريادة الأعمال ولديه العديد من قصص النجاح لشركات ناشئة تمكنت من التطور على مستوى العالم.

كما وبين سعادة السفير أهمية العمل على رفع حجم التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين وتوسيع القاعدة التصديرية وتنويعها بشكل أفضل الى جانب أهمية تفعيل دور رجال الأعمال والتعاون على مستوى القطاع الخاص بين البلدين والتشبيك فيما بينهم بشكل أكبر.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ في عام 2021 ما يقارب 169.1 مليون دولار شكلت الصادرات منها ما قيمته 35 مليون دولار تركزت في الألبسة والألمنيوم والمنتجات الكيماوية، بينما شكلت المستوردات ما يقارب 134.1 مليون دولار تركزت في المنتجات الصيدلانية، والمنتجات الغذائية ومنتجات الألبان.

كما وحضر اللقاء أعضاء مجلس الادارة المهندس عبد الرحيم البقاعي، ميشيل نزال، والمهندس يُسري طهبوب، وأيمن علاونة، ومدير عام الجمعية طارق حجازي.

التبادل التجاري بين الأردن وبلجيكا (2020-2021)

العام	الصادرات مليون دولار	الواردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2020	24.9	169	193.9	- 144.1
2021	35	134.1	169.1	- 99.1

*المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية الى بلجيكا (2021)	قيمة الصادرات مليون دولار
المنسوجات أبرز السلع: ملابس	43
المعادن الأساسية ومصنوعاتها أبرز السلع: ألمنيوم	3
منتجات الصناعات الكيماوية أبرز السلع: مواد كيماوية غير عضوية	1.6
مواد غذائية جاهزة أبرز السلع: مستحضرات غذائية متنوعة	0.703

*المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الواردات الأردنية من بلجيكا (2021)	قيمة الواردات مليون دولار
منتجات الصناعات الكيماوية أبرز السلع: المنتجات الصيدلانية	86.8
مواد غذائية جاهزة أبرز السلع: محضرات الخضار	55
منتجات الألبان أبرز السلع: الحليب	12
الآلات والأجهزة الميكانيكية أبرز السلع: آلات تكييف الهواء	11.7

*المصدر: مركز التجارة الدولية.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تعقد ندوة نقاشية حول فرص الاستثمار في ولاية كيرلا الهندية

نظمت السفارة الهندية في الأردن بالتعاون مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين ندوة نقاشية حول فرص الاستثمار في عدد من ولايات الهند وعلى وجه الخصوص ولاية كيرلا كوجهة للأعمال والسياحة، وذلك في مقر الجمعية وشارك في الندوة نخبة من رجال الأعمال من كلا الجانبين.

وأكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين بأن الأردن يرتبط بعلاقات اقتصادية تاريخية مع الهند كما وأن الشراكات التجارية بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين في تطور مستمر خاصة وأن حجم التبادل التجاري بين الجانبين قد نما بشكل ملحوظ خلال السنوات السابقة فبلغ خلال أول ١١ شهراً من عام 2022 ما يقارب 2.9 مليار دولار.

وبين الطباع بأن الهند تعتبر مستثمراً هاماً للسوق الأردني فبلغت حجم الاستثمارات الهندية ما يتجاوز 1.3 مليار دولار تتركز في قطاع الألبسة والمنسوجات والفوسفات، كما وتحتل الهند المرتبة السابعة على مستوى الدول المستثمرة في بورصة عمان بحجم استثمارات بلغت 1.1 مليار دولار خلال عام 2022 الى جانب وجود العديد من الاستثمارات الهندية الناجحة لدى المملكة.

وقال الطباع « إن التعاون المثمر بين البلدين يمكن أن يأخذ أوجه مختلفة لكن من أهمها هو التعاون الاستثماري وهو ما نأمل تحقيقه من خلال هذه الندوة». مشيراً الى أن هناك العديد من القطاعات الاقتصادية الواعدة ذات الاهتمام المشترك منها قطاع التعدين والصناعات الكيماوية والأسمدة، الى جانب الصناعات الصيدلانية والقطاع الزراعي وتكنولوجيا المعلومات، والقطاع السياحي"

وأشار الطباع الى أن القطاع الخاص الأردني يقترح إيجاد شراكات استراتيجية بين البلدين وذلك من خلال التوجه نحو انشاء شركة أردنية هندية مشتركة متخصصة بالتعدين والصناعات الاستخراجية يتم من خلالها استغلال ما يتمتع به الأردن من ثروات معدنية بشكل أفضل، هذا الى جانب التوجه نحو تأسيس مركز إقليمي لتكنولوجيا المعلومات بشراكة أردنية هندية لاستقطاب مختلف الشركات الرائدة في مجالات تكنولوجيا المعلومات لفتح مكاتب إقليمية مقرها الأردن ويتم من خلالها تصدير مختلف خدمات تكنولوجيا المعلومات والحلول التقنية الى دول الإقليم.

وأكد الطباع حرص الجمعية على تقوية العلاقات الاستثمارية والتجارية والاقتصادية بين البلدين، معرباً عن أمله بأن تشكل ندوة اليوم فرصة لبحث الفرص الاستثمارية المتاحة لكلا البلدين. مثمناً جهود سعادة السفير الهندي لدى المملكة أنور حليم على جهوده الكبيرة المبذولة في سبيل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

بدوره، أكد سعادة السفير الهندي لدى المملكة أنور حليم أهمية لقاء اليوم

مثمناً جهود الجمعية في التعاون المستمر مع السفارة وبما يساهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، مشيراً الى أن العلاقات بين البلدين متميزة في مختلف المجالات.
وأشار حليم الى أن ولاية كيرلا تعد من الولايات الهامة للهند على المستوى الاقتصادي على الرغم من صغر عدد سكانها كما وتحقق ناتج محلي اجمالي جيد.
وأشار حليم الى تمتع ولاية كيرلا بعلاقات تاريخية متميزة مع الدول العربية خاصة في مجال التبادل التجاري في القطاع الزراعي، لافتاً الى أن الأردن يستورد من الهند سلع متنوعة من أهمها البهارات وتأتي أغلبها من ولاية كيرلا.
كما وبين حليم بأن ولاية كيرلا متقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات ويمتلك المستثمرون الهنود من ولاية كيرلا استثمارات متنوعة في عدد من الدول خاصة دول الخليج العربي، الى جانب تميز ولاية كيرلا بالصناعات الغذائية والقطاع الزراعي.
ولفت حليم بأن التبادل التجاري بين الأردن والهند تحسن بشكل ملحوظ فتجاوز السنة السابقة 3 مليار دولار ونتطلع بأن يتحسن بشكل أكبر خلال المرحلة القادمة، مشيراً الى وجود شراكات هندية أردنية قوية خاصة في مجال الفوسفات والألبسة.
وأكد حليم بأن ولاية كيرلا تدعم اقامة المشاريع خاصة الصغيرة والمتوسطة وتوفر بيئة مجشعة لممارسة الأعمال وهي مكان يستحق الاستثمار فيه، معرباً عن استعداد السفارة على التعاون ومساعدة رجال لأعمال الأردنيين الراغبين في الاستثمار في ولاية كيرلا.

من جهته، أشاد الممثل التجاري لدى السفارة الهندية ساندیب سينغ بمستوى العلاقات الاقتصادية بين البلدين، لافتاً الى جهود السفارة الهندية وضمن خطط عملها في الترويج الاستثماري لمختلف ولايات الهند وتعريف مجتمع الأعمال الأردني بمميزات تلك الولايات كوجهات مستقبلية لإقامة الأعمال والاستثمار وكذلك للسياحة.
كما وأشار سينغ الى أن عدد سكان ولاية كيرلايتجاوز 3.5 مليون نسمة وتتميز بشكل كبير في الزراعة وبمناخها الرطب والثروة السمكية الغنية، كما وتتميز ولاية كيرلا بطبيعتها الخلابة مما يجعلها وجهة سياحية متميزة. مبيناً تمتع الولاية بعدد متنوع من المعالم والوجهات السياحية، كما وتتمتع بألوب حياة عصري.
وأكد سينغ بأننا نسعى الى جذب المزيد من الاستثمارات نحو ولاية كيرلا خاصة في المجالات التي تتميز فيها في القطاع الزراعي.
بدوره، أعرب المستثمر الهندي سنال كومال عن سعادته بتواجده في لقاء اليوم لافتاً الى أنه بدء أعماله في الأردن منذ عام 2000 وتم تأسيس أول مصنع في عام 2003 وتوسعت هذه المصانع لتشمل فروع عديدة في الأردن والعقبة ومختلف دول العالم،

مبيناً بأن الأردن بلد مشجعة للأعمال، فتمكنت المصانع المقامة في الأردن من تحقيق مبيعات قارب على المليار خلال العام الفائت.
وأعرب كومال عن استعداده لنقل معرفته وخبراته الممتدة لأكثر من 33 عاماً لكل رجل أعمال يرغب في تطوير أعماله وخلق فرص عمل جديدة ونجاح اقامة الأعمال هنا بالأردن.
كما وتم استعراض خلال الندوة فيدو تعريفي حول الفرص التجارية المتاحة في ولاية كيرلا وأهم المزايا الاستثمارية والتنافسية في مختلف القطاعات الاقتصادية. كما وتم كذلك استعراض فيديو ترويجي حول مميزات ولاية كيرلا كوجهة سياحية متميزة.

بحث برنامج تنفيذي لمجلس الأعمال الأردني- السويدي

استقبل حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين وأعضاء مجلس الإدارة سفيرة السويد لدى المملكة الكسندرا ريدمارك بحضورالمفوض للتجارة والاستثمار السويدي ماركوس بيترسون و ممثل القسم السياسي لدى السفارة ميري رودي في مقر الجمعية. وذلك لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين وتنمية العلاقات بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

واستعرض الطباع خلال اللقاء جهود الجمعية ودورها في الترويج الاستثماري لأهم الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الاقتصادية الواعدة في الأردن وحرص الجمعية على تعزيز مكانة الأردن وعلاقته الخارجية على المستوى الدولي، لافتاً الى أن الجمعية قامت بتأسيس مجلس أعمال أردني-سويدي على هامش زيارة ملك السويد الى الأردن في شهر تشرين الثاني من العام السابق.

وأكد الطباع على أهمية وضع برامج عمل لمتابعة نتائج الزيارة الملكية وبما يساهم في تعزيز حجم التبادل التجاري بين الجانبين والذي لا يزال متواضعاً الى جانب تعزيز الاستثمارات المشتركة.

بدورها، أكدت سعادة السفيرة على أهمية لقاء اليوم الهادف لوضع آليات وبرامج عمل تنفيذية لمتابعة نتائج الزيارة خاصة بعد تأسيس مجلس أعمال مشترك، لافتةً الى أنه جاري التحضير والترتيب لتبادل زيارات متبادلة في منتصف العام خاصة في قطاع الصناعات الدوائية والرعاية الطبية، والإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

كما وأشارت سعادة السفيرة الى أهمية السعي الجاد وايجاد الفرص لعقد شراكات بين مجتمعي الأعمال من كلا البلدين، الى جانب العمل على عقد ورش عمل مشتركة، مبينةً أن حجم التبادل التجاري ما يزال متواضعاً ويتطلب العمل على زيادته.

ولفتت سعادة السفيرة الى أن الأردن لا يستورد بشكل مباشر من السويد وإنما من خلال دول المنطقة الى جانب كون المعلومات المتوفرة عن الأردن لدى الجانب السويدي قليلة مما يتطلب العمل معا والتعاون في مجال التشبيك بين رجال الأعمال، معربةً عن أملها بأن يتم افتتاح سفارة للأردن في السويد لما يساهمه ذلك في تعزيز وتطوير العلاقات التجارية المشتركة، الى جانب التوجه نحو فتح خط جوي.

من جانبه، أشار المفوض العام للتجارة والاستثمار السويدي ماركوس بيترسون الى نجاح زيارة ملك السويد والوفد التجاري المرافق له الى الأردن كما وأن الشركات الأردنية التي تستورد من السويد بازدياد ملحوظ وهو مؤشر ايجابي.

بدوره أشار عضو مجلس الإدارة ميشيل نزال بأن الجمعية ترتبط بما يقرب من 28 مجلس أعمال أردني مشترك كما وتنظم الجمعية زيارات الى مختلف الدول في اطار تلك المجالس ونتطلع بأن يتم تنظيم زيارة مشتركة الى السويد.

مشيراً الى أهمية السعي الدائم لتطوير العلاقات المشتركة وبما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وجذب المزيد من الاستثمارات في مختلف القطاعات.

كما وبين ميشيل أن هناك العديد من الأفكار الإبداعية لفتح مشاريع ناشئة تساهم في توفير فرص عمل جديدة ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، مؤكداً بأن وجود خط طيران مهم جداً في زيادة السياحة بين البلدين.

بدوره، أكد عضو مجلس الإدارة المهندس عبد الحليم عابدين على أهمية التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة لأهميتها الاقتصادية، لافتاً الى أن الأردن يمتلك مقومات أن يكون مركزاً اقليمياً على مستوى المنطقة والذي يتيح الوصول الى مليار مستهلك.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ خلال عام 2021 ما يقارب 82.3 مليون دولار شكلت الصادرات منها ما قيمته 6.3 مليون دولار تركزت في الخضراوات والمواد الغذائية والكيماويات، بينما شكلت المستوردات ما قيمته 76 مليون دولار تركزت في المنتجات الصيدلانية والآلات الكهربائية والأخشاب.

كما وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة ميشيل نزال، المهندس عبد الحليم عابدين، ومدير عام الجمعية طارق حجازي.

التبادل التجاري بين الأردن والسويد (2020-2021)

العام	الصادرات مليون دولار	الواردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2020	6.4	64.7	71.1	- 58.3
2021	6.3	76	82.3	- 69.7

*المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية الى السويد (2021)	قيمة الصادرات مليون دولار
منتجات نباتية أبرز السلع: خضراوات طازجة أو مبردة	3.4
مواد غذائية جاهزة أبرز السلع: مستحضرات غذائية	2
مركبات أبرز السلع: أجزاء أخرى من الطائرات أو المروحيات	0.774
منتجات الصناعات الكيماوية أبرز السلع: الزيوت الأساسية	0.066

*المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الواردات الأردنية من السويد (2021)	قيمة الواردات مليون دولار
منتجات الصناعات الكيماوية أبرز السلع: المنتجات الصيدلانية	26.2
خشب ومصنوعاته أبرز السلع: الخشب المنشور	9.4
أجهزة بصرية أبرز السلع: أجهزة تعتمد على استخدام الأشعة السينية أو إشعاعات ألفا أو بيتا أو جاما	5.9

*المصدر: مركز التجارة الدولية.

استثمارات المستقبل.. الهيدروجين الأخضر

تطـورات متسـارعة، وتحالفـات متزايـدة، ونتائـج متقدمـة؛ هـذا مـا يشـهده العالـم حاليـاً فيمـا يخـص اسـتثمارات المسـتقبل المختلفـة؛ ومنهـا الاسـتثمار فـي إنتـاج الهيدروجيـن الأخضـر، حيـث أصبـح هدفـاً رئيسـياً ومهمـاً فـي اسـتراتيجيات الطاقـة لـدى العديـد مـن الـدول، فـي الوقـت الـذي أطلقـت فيـه أكثـر مـن 30 دولـة حـول العالـم خططهـا الوطنيـة للاسـتثمار فـي الهيدروجيـن.

السباق العالمي نحو إنتاج الهيدروجين الأخضر يشتد يوماً بعد يوم، والعديد من الدول أصبحت تتحالف مع الشركات الكبرى لوضع رؤية مستقبلية تقوم على الإنتاج النوعي لهذا المنتج الذي أصبح حديث العالم، وبات الطلب عليه يزداد بصورة ملفتة.

الطاقة النظيفة تنتج الهيدروجين الأخضر

الهيدروجين الأخضر ينتج من خلال عملية كيميائية تتم بالتحليل الكهربائي؛ وتستخدم تياراً كهربائياً لفصل الهيدروجين عن الأكسجين في الماء، وإذا تم الحصول على الكهرباء من الطاقة النظيفة (المتجددة)، فسينتج عن هذه العملية طاقة دون أن يتم بث ثاني أكسيد الكربون في الجو.

الاستثمارات العالمية في الطاقة النظيفة

عالمياً؛ الأرقام تشير إلى أن العالم بحاجة إلى حوالي 2 تريليون دولار من الاستثمارات في مجال الطاقة النظيفة، وبالتالي فإن الهيدروجين الأخضر يعتبر أحد أهم العناصر الرئيسية في خليط الطاقة العالمي، وقد بدأت فعلياً العديد من الدول والشركات الكبرى في ضخ مئات الملايين في استثمارات مشتركة؛ ومن المتوقع أن تؤتي تلك الاستثمارات ثمارها خلال السنوات الخمس القادمة.

تنافس عالمي تدعمه المعدات والمليارات

الصين من جانبها تسعى لتكون المصدر الأول لمعدات إنتاج الهيدروجين، حيث تخطط العديد من شركات الطاقة النظيفة الصينية لاستثمار مليارات الدولارات في تطوير منشآت متخصصة في إنتاج الهيدروجين؛ وهذا يتطلب وجود صناعات متقدمة في مجال المعدات المطلوبة لهذه الصناعة.

أوروبياً، تسعى ألمانيا لقيادة القارة العجوز في هذا القطاع الحيوي والهام، ضمن الجهود التي تبذلها أوروبا للتخلص من الوقود الذي يحتوي على الكربون، حيث نشرت المفوضية الأوروبية في شهر تموز من هذا العام إستراتيجية الهيدروجين التي تضمنت رؤيتها لإنتاجه؛ بهدف الوصول إلى

بقلم: **الدكتور بسام الزعبي**
كاتب ومحلل اقتصادي

الحياد الكربوني على المدى المتوسط، وهذا ما سعت له العديد من الدول الأوروبية؛ وعلى رأسها ألمانيا وإسبانيا والبرتغال وفرنسا، إلا أن ألمانيا تعمل بخطوات متسارعة أكثر من غيرها في هذا المجال؛ وبالذات على صعيد التكنولوجيا.

الطلب العالمي يتزايد حتى عام *2050*

وتتوقع تقارير متخصصة أن الطلب على الهيدروجين سيتصاعد بشكل مستمر وكبير حتى العام 2050، فيما سيكون هناك طلب متزايد على الهيدروجين منخفض الكربون في مجال الصناعة، إذ ستشهد الفترة 2030 – 2040 تزايد الطلب على الهيدروجين في قطاع النقل، وخاصة للحافلات والشاحنات الثقيلة.

خارطة طريق للاستراتيجية الوطنيةللهيدروجين الأخضر في الأردن

في الأردن، عملت وزارة الطاقة على إعداد خارطة طريق للاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر في الأردن، وتم فعلياً توقيع إتفاقية إطارية مع شركة (Fortescue Future Industries)، لإنشاء مشروع إنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء في منطقة العقبة الاقتصادية.

صناعة الهيدروجين تتطور؛ من حيث المعدات والمصانع والتكنولوجيا المستخدمة، والدول تتنافس للتربع على عرش هذا الصناعة الحديثة التي ستقود قطاع الطاقة مستقبلاً، بالتزامن مع تزايد الحديث عن التمويلات الخضراء؛ التي سيكون لها دوراً مهماً في تعزيز هذه الصناعة على مستوى عالمي، ونحن في الأردن سنضع بصمتنا الخاصة في هذا المجال الحيوي بعون الله.

« رجال الأعمال» تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية- الاسترالية

استقبل حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين وأعضاء مجلس الإدارة وفد استرالي أردني خلال زيارته للمملكه يترأسه السناتور شوكت مسلماني بحضور المهندس محمد الحموري الرئيس الفخري للجمعية الاسترالية الأردنية، وذلك لبحث سُبل التعاون الاقتصادي والاستثماري بين الجانبين، وتوسيع آفاق العلاقات التجارية على مستوى القطاع الخاص.

وأكد الطباع خلال اللقاء على أن الأردن يتطلع دوماً لجذب المزيد من الاستثمارات على المستوى الدولي وخصوصاً من استراليا من خلال توطيد العلاقات المتميزة التي تربط القطاع الخاص من كلا البلدين، مشيراً إلى أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين قد شهدت تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الماضية ونتطلع لمزيد من الإزدهار في مستوى العلاقات الثنائية وانعكاس ذلك على حجم التبادل التجاري والاستثماري.

كما واستعرض الطباع أبرز فرص الاستثمار للمشاريع الكبرى ومشاريع الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وضرورة الترويج لها، مبيناً تميز العلاقات الثنائية بين الجانبين خاصة في القطاع السياحي وقطاع الرعاية الصحية، الى جانب تميز الأردن بقطاع التعليم والى توافر العديد من الفرص الواعدة في هذا القطاع.

بدوره، أشار السناتور مسلماني رئيس الوفد الى تميز العلاقات الأردنية الاسترالية القائم على أساس التعاون الوثيق بين الجانبين في تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية المشتركة، لافتاً الى أن الزيارة تعتبر عمل تطوعي من قبل الجالية الأردنية في استراليا. معرباً عن تطلعه لأن تساهم الزيارة في توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين وعلى مستوى الشرق الأوسط وتقديم المساعدات في مختلف المجالات كالتعليم والصحة ونقل المعرفة بمختلف الصناعات والتي من أبرزها المحيكات. كما وأكد مسلماني على أهمية قطاع التعليم المهني في استراليا ولا بد من نقل التجربة الاسترالية الى الأردن.

كما واستعرض الحموري الرئيس الفخري للجمعية الاسترالية الأردنية دور الجمعية في تعزيز العلاقات الأردنية الاسترالية في مختلف المجالات واهتمام الجمعية لكبير بالجالية الأردنية في استراليا. داعياً رجال الأعمال الأردنيين الى زيارة استراليا وترويج الفرص الاستثمارية المتاحة وعقد لقاءات ثنائية مع رجال أعمال استراليين.

ولفت الطباع الى أن مجتمع الأعمال الأردني يؤكد توافر العديد من الفرص غير المستغلة بالشكل المطلوب سواء على المستوى التجاري والاستثماري خاصة في مجالات المحيكات وقطاع الصناعات الدوائية والمنتجات الصيدلانية وقطاع الكيماويات وغيرها العديد من المجالات التي يمكن توجيه الاستثمارات المشتركة نحوها.

كما و أكد الطباع أن جمعية رجال الأعمال

الأردنيين تبذل الجهود الحثيثة في سبيل تعزيز العلاقات الثنائية بين القطاع الخاص الأردني ونظرائه من مختلف الدول العربية والأجنبية، وهذا ما يعكسه الدور الهام الذي يؤديه مجالس الأعمال المختلفة التي ترتبط بها الجمعية مع عدد من الدول، لافتاً الى أنه جاري في الوقت الحالي التحضير لعقد عدد من المؤتمرات الاقتصادية من أهمها المؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج وذلك لأهميته الاقتصادية الكبيرة في التشبيك بين رجال الأعمال من مختلف الدول.

ودعا الطباع القطاع الخاص الاسترالي إلى زيارة الأردن والإطلاع على المشاريع الإنتاجية والخدمية قيد الإنشاء في المدن الصناعية والمناطق التنموية إلى جانب إمكانية إستفادة رجال الأعمال والمستثمرين من الجانب الاسترالي من قانون البيئة الاستثمارية لعام 2022 وما يقدمه من مزايا وحوافز استثمارية عديدة. مؤكداً أهمية العمل على تكثيف اللقاءات وما يتخللها من تبادل زيارات للوفود التجارية وتبادل المعلومات حول أبرز الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك. مؤكداً تمتع الأردن بالأمن والأمان والإستقرار السياسي والنقدي الأمر الذي يجعله وجهة آمنة للاستثمار.

كما وأكد الجانبان على أهمية وضع آليات عملية تساهم في تذليل العقبات التي تحول دون تعزيز التعاون الثنائي المشترك في مختلف المجالات والتعاون في سبيل اقامة شراكات حقيقية يتم من خلالها تنفيذ مشاريع استثمارية بالقطاعات الواعدة ذات الإهتمام

المشترك والإستفادة من المزايا والحوافز التي يوفرها كلا البلدين. خاصة مع وجود العديد من الفرص والإمكانيات المتاحة أمام الجانبين لزيادة التعاون الاقتصادي الثنائي خاصة في ظل العلاقات المتينة بين الجانبين.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال عام 2021 بلغ ما يقارب 99.2 مليون دولار شكلت الصادرات منه 31 مليون دولار تركزت في الأسمدة و المحيكات والسلع الغذائية كالقهوة والشاي والبهارات بينما شكلت المستوردات ما يقارب 68.2 مليون دولار تركزت في اللحوم والمنتجات الصيدلانية والخضراوات.

كما وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة المهندس عبدالرحيم البقاعي، ميشيل نزال، المهندس عبدالحليم عابدين، ومدير عام الجمعية طارق حجازي. ومن الجانب الاسترالي بول سيدريك نائب عمدة بابسايد– سيدني، المهندس محمد القاضي الرئيس التنفيذي للجمعية الاسترالية– الأردنية، ورحمة الله محمد رجل أعمال.

«رجال الأعمال» تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية –الجزائرية

استقبل سعادة السفير الجزائري لدى المملكة محمد كورطة رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع وأعضاء مجلس الإدارة في مقر السفارة، وذلك لبحث آفاق التعاون المشترك بين البلدين على المستوى الاقتصادي والاستثماري والتجاري وبما يساهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

وأكد الطباع ارتباط البلدين بعلاقات وثيقة ومتميزة في مختلف المستويات، لافتاً الى أن الجمعية حريصة على تعزيزالعلاقات الثنائية بين البلدين فتم توقيع مذكرة تعاون مع الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل وذلك على هامش أعمال المنتدى الاستثماري الأردني– الجزائري المنعقد بتاريخ 2022/08/20 والتي قامت الجمعية بتنظيمه.

كما وأشار الطباع الى أن أسس نجاح الجهود المبذولة في تقوية العلاقات وتطويرها يكمن بالتنسيق المشترك مع ممثلين القطاع الخاص من كلا الجانبين، لافتاً الى أن الأردن يمتلك العديد من المقومات التي تتيح له أن يكون مركزاً اقليمياً للأعمال وبوابة لدخول أسواق المنطقة، ولتمتع القطاعات الاقتصادية بمزايا تنافسية متنوعة الى جانب اتسام الاقتصاد الأردني بالانفتاح التجاري مما يتيح المجال للجانب الجزائري الاستفادة من مزايا الاتفاقيات التجارية الحرة ، التي ترتبط بها الأردن مع أهم التكتلات الاقتصادية العالمية، كما ويمكن للجانب الأردني الاستفادة من خبرة الجانب الجزائري واتفاقياته التجارية في الدخول الى السوق الافريقي.

من جهته، أكد سعادة السفير على تمتع الاقتصاد الجزائري بالعديد من الإمكانيات الاقتصادية لافتاً الى وجود العديد من الفرص الاستثمارية والتجارية الواعدة بين الجانبين، حيث تعد السوق الجزائرية إحدى أهم الأسواق العالمية وبوابة للقارة الإفريقية، إضافة لوفرة الموارد والإمكانيات البشرية.

كما وأعرب سعادة السفير عن استعداد السفارة للتعاون المشترك في سبيل تكثيف اللقاءات المشتركة وبما يساهم في تشبيك رجال الأعمال من كلا الجانبين بشكل أفضل، مبيناً أهمية التعاون المشترك في سبيل تنويع السلع المتبادلة بين البلدين وزيادة حجم التبادل التجاري.

كما ودعا الطباع مجتمع الأعمال الجزائري لزيارة الأردن والإطلاع على الفرص الاستثمارية والحوافز المقدمة خاصة مع تمتع الأردن ببيئة استثمارية جاذبة تمتاز باستقرار سياسي ونقدي، بالإضافة إلى إمكانية الإستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التي ترتبط بها الأردن مع عدد من الدول على المستوى العربي والأجنبي والإستفادة من المزايا التي يتيحها قانون البيئة الاستثمارية الجديد.

وقال الطباع «تمتلك العديد من القطاعات الصناعية الأردنية المتطلبات اللازمة لدخول السوق الجزائري خاصة في مجالات المكونات الصيدلانية، الألبسة، الصناعات الكيميائية والأسمدة، الى جانب صناعات البلاستيك والمطاط والصناعات المعدنية والتي تمثل جميعها فرصاً تصديرية غير مستغلة بالشكل الكامل بعد».

كما وبحث أعضاء مجلس الإدارة عدداً من القضايا التي تهم مجتمع الأعمال الأردني من أهمها التأكيد على أهمية تفعيل دور اللجان القطاعية المشتركة وتكثيف لقاءات القطاع الخاص بين كلا الجانبين، كما وثمنوا دور سعادة السفير الهام في تعزيز العلاقات المشتركة بين البلدين في مختلف المجالات. مؤكدين أهمية دور الجمعية في تعزيز العلاقات الاستثمارية من خلال مشاركتها لعدد من الزيارات الرسمية والتجارية للجزائر تممن خلالها تأسيس شراكات في مختلف القطاعات.

كما وثمنوا أهمية تفعيل خط الطيران المباشر بين الأردن والجزائر، لافتين الى مساهمة ذلك في تعزيز التعاون الثنائي بين الجانبين في القطاع السياحي والسياحة العلاجية.
ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ ما يقارب 199 مليون دولار خلال عام 2021 شكلت الصادرات منها ما يقارب 99 مليون دولار، تركزت في الأدوية و الألمنيوم واللدائن والمحضرات الغذائية، بينما شكلت المستوردات منها ما يقارب 100 مليون دولار تركزت في بالسكر و الوقود المعدني ومنتجات الخزف.
كما وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة المهندس عبدالرحيم البقاعي، ميشيل نزال، المهندس عبدالحليم عابدين، المهندس يُسري طهبوب، الدكتور عبد الله البشير، أيمن علاونة.

التبادل التجاري بين الأردن والجزائر (2020-2021)

العام	الصادرات مليون دولار	الواردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2020	94	124.8	218.8	- 30.8
2021	99	100	199	- 1

*المصدر: مركز التجارة الدولية، دائرة الإحصاءات العامة.

أبرز الصادرات الأردنية الى الجزائر(2021)	قيمة الصادرات مليون دولار
منتجات الصناعات الكيماوية أبرز السلع: الأدوية	79.2
معادن عادية أبرز السلع: ألومنيوم	15.5
لدائن ومصنوعاتها أبرز السلع:قوارير	1.6
منتجات صناعة الاغذية أبرز السلع: محضرات غذائية منوعة	0.692

*المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

أبرز الواردات الأردنية من الجزائر(2021)	قيمة الواردات مليون دولار
منتجات صناعة الاغذية أبرز السلع: سكر	70.8
منتجات معدنية أبرز السلع: وقود معدني	26.5
لدائن ومصنوعاتها أبرز السلع: اطارات	1.7
مصنوعات من حجر أبرز السلع: منتجات خزف	0.547

*المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

رجال الأعمال تبحث تطور العلاقات الاقتصادية الأردنية– الفرنسية

نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين ضمن سلسلة اللقاءات الصباحية الدورية للأعمال لقاءاً حول تطور العلاقات الاقتصادية الأردنية– الفرنسية، و استضافت من خلاله سعادة سفير فرنسا لدى المملكة أليكسي لو كوور غرانميزون.

وأكد الطباع خلال اللقاء على اهتمام الجمعية بتعزيز وتطوير العلاقات الاستثمارية والتجارية بين الأردن وفرنسا، مستعرضاً جهود الجمعية الحثيثة ودورها في الترويج الاستثماري لأهم الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الاقتصادية الواعدة في الأردن، وذلك بهدف تحويلها لمشاريع ذات قيمة مضافة للاقتصاد الأردني.

لافتاً الى الدور الهام الذي يؤديه مجلس الأعمال الأردني الفرنسي المؤسس منذ عام 1994 مع مؤسسة أرباب العمل الفرنسيين MEDEF والذي يعد من أنجح مجالس الأعمال. كما وساهم المجلس المشترك في جذب الاستثمارات الفرنسية التي تعد من أهم المستثمرين في الأردن على مستوى الدول الأجنبية.

لافتاً الى أن مجتمع الأعمال الأردني يتطلع نحو أن تجذب المملكة المزيد من الاستثمارات الفرنسية ، لا سيما في قطاعات التعليم وتكنولوجيا المعلومات والصحة. مبيناً أن العلاقات التجارية بين الأردن وفرنسا قد شهدت نمواً خلال السنوات الأخيرة.

وقال الطباع: « تعد فرنسا أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين للأردن في أوروبا ، بينما يعد الأردن بوابة مهمة للشركات الفرنسية التي تتطلع إلى التوسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا».

وأشار الطباع الى أن قيمة الصادرات الأردنية إلى فرنسا بلغت نحو 20 مليون دولار ، فيما بلغت قيمة الصادرات الفرنسية إلى الأردن نحو 796 مليون دولار خلال عام 2022. الى جانب وجود العديد من الشركات الفرنسية المستثمرة في الأردن في الأردن قطاعات مختلفة مثل الطاقة والإتصالات والبناء. وساهمت هذه الاستثمارات في توفير فرص عمل الى جانب تعزيز النمو الاقتصادي في الأردن.

وأكد الطباع أنه من المتوقع أن تستمر العلاقات الاستثمارية والاقتصادية الأردنية الفرنسية في النمو والتنوع في السنوات القادمة خاصة وأن كلا البلدين يسعيان إلى الاستفادة من المزايا التنافسية التي يتمتع بها كلا الجانبين.

من جهته، أعرب سعادة السفير عن سعادته بمشاركته في اللقاء لتبادل وجهات نظر القطاع الخاص حول العلاقات الاقتصادية الأردنية الفرنسية، كما أشار سعادة السفير الى أهمية الدور الاقتصادي الهام لجمعية رجال

الأعمال الأردنيين منذ تأسيسها والتي تتضمن نخبة من رجال الأعمال الممثلة لمختلف القطاعات الاقتصادية الصناعية والتجارية والخدمية لافتاً الى أن الجمعية تساهم في تحفيز الاستثمارات وتوفير فرص عمل.

وأكد سعادة السفير على أهمية دور القطاع الخاص الهام معرباً عن استعداده للتعاون لزيادة تشبيك رجال الأعمال من كلا الجانبين.

مشيراً الى أن الأردن يلعب دوراً هاماً في تحقيق الأمن والاستقرار لدول المنطقة في ظل الوصاية الهاشمية. وستبقى فرنسا داعماً للأردن في محتلف المجالات.

كما واستعرض سعادة السفير موجزاً حول تطور العلاقات بين البلدين على المستوى السياسي والدبلوماسي والثقافي، لافتاً الى تمتع كلا البلدين بعلاقات تاريخية عريقة كما وتم تبادل العديد من الزيارات الرسمية الهامة بين الجانبين.

كما وبين سعادة السفير الى أن القطاع السياحي قطاع نشط وهام وهناك اقبال كبير للسياحة للأردن من قبل الجانب الفرنسي،

لافتاً الى أن العلاقات الاقتصادية والاستثمارية متينة ويوجد استثمارات متنوعة بين الجانبين فتقدر الاستثمارات الفرنسية لدى المملكة ما يقارب 2.5 مليار دولار. وهو ما يعكس مستوى التعاون الكبير بين الجانبين وأننا نسير في الاتجاه الصحيح.

وبين سعادة السفير بأنه في عام 2020 تم توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية الهامة في مختلف المجالات كما ونتطلع الى زيادة حجم التعاون وبما ينعكس ايجاباً على حجم التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين في المستقبل القريب.

كما وناقش المشاركون عدداً من القضايا التي تهم القطاع الخاص لافتين الى أهمية الاستثمارات الفرنسية لدى المملكة وما تتضمنه من امكانيات وفرص واعدة للتطور والازدهار في المستقبل.

المسارات الإصلاحية ومتطلبات نجاحها

بقلم: **ينال البرماوي**
كاتب ومحلل اقتصادي

مسارات الإصلاح الثلاثة السياسية والاقتصادية والإدارية التي شرع الأردن بتنفيذها تشكل الأعمدة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات وزيادة المقدرة على مجابهة التحديات الداخلية والخارجية وصول الى رفع معدلات النمو وتحسين مستويات المعيشة والسيطرة على نسب الفقر والبطالة وتخفيضها الى أدنى حد ممكن .

وتبدو الإصلاحات هذه المرة مختلفة تماما عن المحاولات التي تمت على مدى عقود ماضية وأفردت لها الكثير من الخطط والبرامج التي استنزفت كثيرا من موارد وايرادات الدولة دون أن تحقق آثاراً ملموسة على أرض الواقع واستمرت المشكلات الاقتصادية بالتفاقم وبلغ الفقر والبطالة مستويات قياسية غير مسبوقة وارتفاع مضطرد في المديونية بشقيها الداخلي والخارجي وعجز الميزان التجاري وتباطؤ الاستثمارات وغيرها.

متلازمة الإصلاح تسير في اطارها الثلاثي وفق رؤية ملكية واضحة حددت ملامح المرحلة والركائز الأساسية التي يجب العمل على أساسها لتحقيق النهوض الاقتصادي بعد سنوات عانى فيها الاقتصاد الوطني من أعباء داخلية وتبعات الأزمات الاقليمية والدولية سيما ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي وما نتج عنها من استضافة أكثر من 1.3 مليون لاجيء من الأشقاء السوريين وأعداد كبيرة أخرى من البلدان العربية استقبلتهم المملكة هربا من الأوضاع التي عانت وما تزال منها بلدانهم .

وقد واجه الأردن اقتصادياً تحديات ربما هي الأصعب في تاريخه وتفوق التي شهدها في ثمانينيات القرن الماضي التي تخللها تراجع سعر صرف الدينار وارتفاع المديونية والفقر والبطالة وغيرها . ونستحضر في هذا المقام آثار وتداعيات اضطرابات المنطقة وجائحة كورونا والظروف الجيوسياسية حول العالم وآخرها الحرب الروسية الأوكرانية والمخاطر التي أحاطت وما تزال بالأمن الغذائي وسلاسل التوريد والكلف الباهظة التي كلفت الاقتصاد لمواجهتها والحد من انعكاساتها قدر المستطاع على المواطنين والاقتصاد .

وما يدعم نجاح الإصلاحات في مساراتها الثلاثة وتسريع وتيرتها الرؤية الملكية التي تنطلق من ادراك لأهمية الترابط والتشابك العميق بينها للوصول الى مرحلة متقدمة من البناء السياسي والاقتصادي والإداري ويلمس المواطن ثمار الإصلاح طالما عانى ما عاناه من مخرجات برامج الإصلاحات المتوالية التي طبقت في سياق وصفات ومقترحات صندوق النقد والبنك الدوليين وكذلك اخفاق برامج وجهت لتطوير الوضع الاقتصادي والارتقاء بمستويات المعيشة .

المنظور الذي يقوم عليه الإصلاح السياسي بعد استكمال منظومة التشريعات اللازمة له هو الوصول على حكومات برلمانية حزبية من خلال ما يوفره قانون الانتخاب من فرص للأحزاب والائتلافات لدخول المجلس النيابي عبر المقاعد المخصصة لها أو بالترشح المستقل لمنتسبيها .

من التجارب العالمية .. الحكومات الحزبية ذات الأغلبية البرلمانية أقدر على الإنجاز والمساءلة والعمل البرامجي والمؤسسي وفق مستهدفات واضحة في كافة المجالات تفضي لتعزيز منظومة الجهود المبذولة لبلوغ الأهداف التنموية ومعالجة المشكلات الاقتصادية .

وينتظر اجراء الإنتخابات المقبلة بموجب قانون الإنتخاب الجديد والبدء بمرحلة تشكيل الحكومات البرلمانية .

اقتصادياً تشكل رؤية التحديث الاقتصادي للسنوات العشر المقبلة خطة عمل متكاملة تغطي كافة المجالات ومرتبطة باطار زمني ومتابعة وتقييم لما يتم إنجازه والوقوف

على الأسباب التي تحول تحقيق بعض البنود.
الرؤية جاءت تحت عنوان عريض وهو النهوض الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر والبطالة والمكونات الواردة فيها تعمل لتحقيق هذه الأهداف خلال فترة زمنية معلومة واستهداف توفير مليون فرصة عمل بواقع 100 ألف سنوياً واستقطاب استثمارات بما لا يقل عن 41 مليار دينار .
وعلى مستوى اصلاح القطاع العام فقد جاءت خطة التحديث الإداري لتعزيز مسارات الإصلاح بحيث يتعاطى الجهاز الحكومي بفاعلية مع متطلبات المرحلة من خلال تجويد الخدمات المقدمة للمواطنين والمستثمرين وتسريع الإجراءات وزيادة الإنتاجية ومعالجة الترهل والتركيز على التدريب والتأهيل وتطوير آليات التقييم واحدث التغيير اللازم في عقلية الموظف والإدارة الحكومية بشكل عام.
الشكل العام للإصلاحات تم إنجازه بانتظار استكمال الخطوات الخاصة بالتحديث الإداري والمتعلقة بالمؤسسات المستقلة بعد أن أعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي رؤيته ودراسته حولها .
الخطوات اللاحقة والأهم هو الإلتزام بتنفيذ ما جاء في المسارات الثلاث وبشكل مؤسسي بحيث تكون الخطط والبرامج عابرة للحكومات وهنالك ضمانة ملكية بذلك بحيث لا تكون الرؤى الإصلاحية عرضة للانقلاب عليها من قبل حكومات لاحقة مع حق أي حكومة مقبلة ادخال بعض التحسينات دون المساس بالجوهر أو تعطيلها .
ومن وحي المؤشرات الاقتصادية والمالية المتحققة خلال العام الماضي والربع الأول من هذا العام 2023 يتضح أن الاقتصاد الأردني دخل في مرحلة التعافي تدريجياً في العديد من القطاعات وخاصة التي تشكل ثقلاً في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل والصادرات وتنشيط بيئة الأعمال والايرادات .
وتؤكد تقارير دولية خاصة صادرة عن صندوق النقد الدولي بأن الاقتصاد الأردني يسير نحو التعافي وتحقيق نتائج جيدة هذا العام والأعوام اللاحقة وربما تزيد نسبة النمو عن المستهدف في موازنة 2023 بحيث يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 2,7% للعام القادم و3% العام 2024 و3.3% للعام 2025.

الصادرات الوطنية حققت ارتفاعاً قياسياً خلال العام الماضي 2022 وتجاوزت نسبة النمو التي حققتها خلال العام 2019 أي قبل جائحة كورونا حيث زادت من 6.8% الى 33.8% العام الماضي 2022 لتبلغ 8.08 مليار دينار.

وواصلت ارتفاعها خلال شهر كانون ثاني الماضي وفقا لأخر بيانات صادرة حول التجارة الخارجية .

وخلال الربع الأول من عام 2023 وبحسب بيانات البنك المركزي فقد حقق الدخل السياحي ارتفاعاً بنسبة 88.4% ليسجل ما قيمته 1,184.8 مليون دينار مدفوعاً بارتفاع عدد السياح الذي وصل إلى 1,476.5 ألف سائح وبنسبة نمو بلغت 90.7%.

كما حافظت الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي على مستواها المرتفع البالغ 16.7 مليار دولار وتكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات مدة 7.3 شهراً.
وسجلت الودائع لدى البنوك ارتفاعاً سنوياً في نهاية شهر كانون ثاني 2023 نسبته 6.1% أو ما مقداره 2.4 مليار دينار لتصل إلى 42.0 مليار دينار.

وتشير تقديرات البنك المركزي الأولية إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة في عام 2022 إلى 1.1 مليار دولار بنمو نسبته 83.0% عما حققه خلال عام 2021 وهو ما يفوق بشكل ملموس التوقعات السابقة وكذلك ارتفاع تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 1.5% خلال عام 2022 وارتفاعها بنسبة 0.9% خلال شهر كانون ثاني 2023.

وحققت قطاعات أخرى نمواً بنسب مختلفة كالسوق العقاري والإنتاج الزراعي والخدمات وغيرها .

رغم أن كثيراً من التحديات ما تزال ماثلة أمام تطوير الاقتصاد الأردني بالشكل المطلوب لكن توفر الإرادة السياسية والدعم الملكي والتخطيط السليم والإلتزام بتنفيذ سيؤدي الى تحقيق مستهدفات عملية الإصلاح الشاملة .

برعاية ملكية سامية إنطلاق أعمال المؤتمر الدولي لأصحاب الأعمال الناطقين بالفرنسية منتصف أيار القادم

أعلنت جمعية رجال الأعمال الأردنيين في بيان صحفي عن تنظيم أعمال المؤتمر الدولي لأصحاب الأعمال الناطقين بالفرنسية تحت عنوان « الأردن أرض الفرص الواعدة للمستثمرين الدوليين» وذلك تحت رعاية جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه، وبتنظيم مشترك مع مجموعة رجال الأعمال الناطقين بالفرنسية GPF، والمنوي عقدها خلال الفترة من15-16 آيار 2023 في منطقة البحر الميت.

وأكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين بأن المؤتمر يعتبر الحدث الأول من نوعه فيشكل المؤتمر الدولي لأصحاب الأعمال الناطقين بالفرنسية فرصة هامة لتعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين الشركات والمؤسسات الناطقة باللغة الفرنسية و دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، كما ويتيح المؤتمر للمشاركين فرصة لتوسيع علاقاتهم التجارية والتواصل مع أصحاب الأعمال من خلال جلسات وورش العمل التي سيتم عقدها خلال أعمال المؤتمر والمتضمنة حزمة متنوعة من المواضيع والمحاور الهامة.

كما وبين بأن المؤتمر سيساهم في تسهيل الوصول إلى الأسواق الناطقة باللغة الفرنسية، واتاحة آفاق جديدة لبناء روابط وشراكات تجارية واستثمارية وتعزيز والتشبيك بشكل أكبر بين المشاركين وذلك من خلال اللقاءات الثنائية وتبادل الأفكار والخبرات في مختلف المجالات.

وأشار المهندس عبد الرحيم البقاعي عضو مجلس ادارة الجمعية بأن انعقاد المؤتمر الدولي لأصحاب الأعمال الناطقين بالفرنسية في الأردن يعتبر حدثاً هاماً لما سيساهمه في في تعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات وتحقيق فرص جديدة للأعمال والاستثمار، خاصة في مجالات تعزيز العلاقات التجارية بين الشركات الأردنية والشركات القائمة في مختلف دول المنطقة والشركات الناطقة بالفرنسية من دول مختلفة، مما يساعد الشركات الأردنية والشركات المشاركة من مختلف دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا على إيجاد شركاء تجاريين جدد وتسويق منتجاتهم في الأسواق الناطقة بالفرنسية.

الى جانب أن المؤتمر يشكل فرصة للمستثمرين لتقييم فرص الاستثمار في الأردن، والتعرف على القطاعات الاقتصادية المختلفة التي يمكن الاستثمار فيها، كما ويتيح المؤتمر منصة لتبادل الخبرات والأفكار في مجالات مختلفة مثل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة وغير من المحاور التي تدعم تحفيز الابتكار وتطوير الصناعات المختلفة.

من جهة أخرى، أكد ميشيل نزال عضو مجلس الإدارة بأن المؤتمر سيحظى بمشاركة واسعة من رجال الأعمال والمستثمرين والخبراء الاقتصاديين من مختلف المجالات الى جانب مشاركة لنخبة من الشركات والمؤسسات المحلية والعربية والعالمية في مختلف المجالات ومن مختلف دول العالم من أهمها، مالي، النيجر، السنغال، موريتانيا، موريشيوس، الكاميرون، الكونغو، ساحل العاج، غينيا، مدغشقر، جيبوتي، فرنسا، أوروبا، لوكسمبورغ، كندا، بلجيكا، السعودية، عُمان، البحرين، قطر، البرازيل، فيتنام، الصين، كوريا الجنوبية واليابان.

مشيراً بأنه سيتم التركيز على عدد من المحاور الهامة خلال جلسات المؤتمر التي سيتم عقدها على مدار يومين متتاليين ومن أهم تلك المحاور، بحث آفاق الفرص الاستثمارية في قطاع الطاقة والطاقة المتجددة والمياه، وبحث آفاق الفرص الاستثمارية في مجالات الذكاء الاصطناعي، و تمكين المرأة وتطوير المشاريع الناشئة، الى جانب تعزيز دور اللغة الفرنسية كاللغة هامة في ممارسة الأعمال، وبحث آليات تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية مع دول إفريقيا – الفرنكوفونية ، بالإضافة إلى عدد من الموضوعات الأخرى التي تهم مجتمع الأعمال العربي والدولي.

ووفق طارق حجازي مدير عام الجمعية فإن المؤتمر سيركز على حزمة من القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية منها، القطاع الزراعي والصناعات الغذائية، صناعات الألبسة والمنسوجات، الكيماويات، الإنشاءات، التعليم، الطاقة، الرعاية الطبية، الصناعات الدوائية، تكنولوجيا المعلومات، قطاع التعدين، والقطاع السياحي. والتي سيتم عقد عدد من اللقاءات الثنائية بين رجال الأعمال في تلك القطاعات خلال أعمال المؤتمر.

ولفت الى أن اللقاءات الثنائية سوف تتيح المجال للتشبيك بين رجال الأعمال والمستثمرين وتعريفهم بأهم الفرص الاستثمارية والتجارية المتاحة، الى جانب مناقشة أبرز الشراكات الاستراتيجية الممكنة للتعاون التجاري والاستثماري وبما يساهم في جذب مزيد من الاستثمارات وتعزيز الروابط التجارية، داعياً كافة القطاعات الاقتصادية الى المشاركة في هذا الحدث الهام من خلال الرابط https://jba-gpf.net

رجال الأعمال تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية – الصينية

استقبل سعادة السفير الصيني لدى المملكة السيد تشن تشوان دونغ رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع وأعضاء مجلس الإدارة في مقر السفارة ، وذلك لبحث آفاق التعاون المشترك بين البلدين على المستوى الاقتصادي والاستثماري والتجاري وبما يساهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

وأكد الطباع ارتباط البلدين بعلاقات وثيقة ومتميزة في مختلف المستويات، الى جانب تطور العلاقات الثنائية بشكل مستمر خلال السنوات السابقة، لافتاً الى أن الجمعية حريصة على تعزيزالعلاقات الثنائية بين الجانبين كما وأن اتحاد رجال الأعمال العرب ومنذ تأسيسه يساهم في تعزيز العلاقات العربية الصينية من خلال تنظيم عدد من الملتقيات العربية الصينية والمشاركة الفاعلة فيها و من أهمها مؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين.

كما وأشار الطباع الى أن التبادل التجاري بين البلدين يشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، الى جانب وجود استثمارات متنوعة مشتركة بين البلدين، ونتطلع الى مزيد من التعاون في مجالات التدريب المهني، لافتاً الى استعداد الجمعية على التعاون والبناء على ما تم انجازه في هذا المجال.

بدوره، أشار سعادة السفير بأن الأردن يشكل وجهة سياحية متميزة للسائح الصيني، لافتاً الى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين في نمو مستمر ونتطلع نحو زيادة التبادل التجاري بشكل أكبر بين البلدين خاصة في الأسمدة والفوسفات.

وبين سعادة السفير بأن الصين تتميز بوجود عدد متنوع من المعاهد المتخصصة في مجالات التدريب المهني كما وتعتبر الصين من الدول المتميزة في هذا المجال. مبيناً أن رأس المال البشري من الموارد الهامة خاصة مع تميز الأردن بوجود قوى بشرية مؤهلة.

كما ولفت سعادة السفير ً الى دور القطاع الخاص الأردني الهام في اعداد رؤية التحديث الاقتصادي، مؤكداً على أهمية وجود معارض مشتركة بين البلدين في مجالات الاستيراد والتصدير أسوة بالمعارض العالمية.

وأكد الطباع على أن دور الصين المحوري والهام في المنطقة هو محط اعجاب مجتمع الأعمال الأردني، لافتاً الى تمتع البيئة الاستثمارية الأردنية بالعديد من المزايا والحوافز الاستثمارية الى جانب انفتاح الاقتصاد الأردني وارتباطه بعدد متنوع من الاتفاقيات التجارية على المستوى العربي والدولي و الإقليمي والتي تؤهل الى عقد شراكات حقيقية. كما وأشار الطباع الى أن الجمعية ترتبط مع عدد من الجهات العربية والأجنبية بما يتجاوز (20) مجلس أعمال مشترك وتساهم هذه المجالس بتطوير العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية الثنائية بين الجمعية ونظرائها من مختلف الدول.

كما واستعرض الطباع موجزاً حول برنامج عمل مجلس ادارة الجمعية و أنشطتها خلال العام الحالي لافتاً الى أن الجمعية بصدد عقد المؤتمر الدولي لأصحاب الأعمال الناطقين بالفرنسية منتصف أيار القادم، داعياً مجتمع الأعمال الصيني للمشاركة في هذا المؤتمر الهام وزيارة الأردن للإطلاع على الفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية الواعدة والإستفادة من المزايا التي يتيحها قانون البيئة الاستثمارية الجديد.

وثمن سعادة السفير الدور المحوري للأردن في المنطقة إلى جانب دوره الإنساني في حماية اللاجئين واستضافتهم على الرغم من الضغوضات والتحديات الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد الأردني إلا أن الأردن ما يزال صامداً ومستقراً.

ولفت سعادة السفير الى أن التوافق الإيراني السعودي سوف يساهم في زيادة تدفق استثمارات جديدة الى دول المنطقة، كما وستشهد المنطقة تحولاً اقتصادياً هاماً، مشيراً الى أن التعاون السياحي بين البلدين بحاجة الى تشغيل مزيد من الخطوط لتسهيل نقل رجال الأعمال، مبيناً أن الجانب الصيني مهتم بالمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية

في الأردن مثل توسعة مصفاة البترول وغيرها من المشاريع التي تضمنتها رؤية التحديث الاقتصادي، معرباً عن استعداد السفارة للتعاون مع الجمعية للتشبيك بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين وبما يعزز آفاق التعاون المشترك.
ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ في عام 2021 ما يقارب 3.2 مليار دولار شكلت الصادرات منها ما قيمته 0.104 مليار دولار تركزت في الأسمدة والمحيكات والألمنيوم، بينما شكلت المستوردات منها 3.1 مليار دولار تركزت في المحيكات والآلات والأجهزة الكهربائية والميكانيكية.
هذا وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة المهندس عبدالرحيم البقاعي، ميشيل نزال، المهندس عبد الحليم عابدين، المهندس يُسري طهبوب، ومدير عام الجمعية طارق حجازي.

التبادل التجاري بين الأردن والصين (2020-2021)

العام	الصادرات مليار دولار	الواردات مليار دولار	التبادل التجاري مليار دولار	الميزان التجاري مليار دولار
2020	0.168	2.7	2.9	- 2.5
2021	0.104	3.1	3.2	- 3.0

*المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية الى الصين (2021)	قيمة الصادرات مليون دولار
الأسمدة أبرز السلع: الأسمدة المعدنية أو الكيماوية البوتاسية	70.3
المحيكات أبرز السلع: ملابس خاصة للمحترفين	16.4
نحاس ومصنوعاته أبرز السلع: نفايات وفضلات النحاس	10.6
الألمنيوم ومصنوعاته أبرز السلع: ألمنيوم غير مشغول	1.4

*المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الواردات الأردنية من الصين (2021)	قيمة الواردات مليون دولار
الآلات الكهربائية أبرز السلع: أجهزة الهاتف	651.1
الأجهزة الميكانيكية أبرز السلع: آلات معالجة البيانات الأوتوماتيكية	458.7
أقمشة محبوكة أو كروشيه أبرز السلع: أقمشة محبوكة أو كروشيه	331.5
المحيكات أبرز السلع: ملابس خاصة للمحترفين	151.4

*المصدر: مركز التجارة الدولية.

جلسة حوارية حول « أثر انهيار بعض البنوك الأمريكية على الاقتصاد الأردني والعالمي» تؤكد سلامة ومتانة الجهاز المصرفي الأردني

نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين بالتعاون مع شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية جلسة عمل حول «أثر انهيار بعض البنوك الأمريكية على الاقتصاد الأردني والعالمي»، والتي تهدف إلى بث الطمأنينة لدى المستثمرين الأردنيين والأجانب في المملكة والخارج. وذلك بمشاركة نخبة من الخبراء الاقتصاديين والمصرفيين، وبحضور عطوفة السيد زياد غنما نائب محافظ البنك المركزي الأردني، وجاء عقد الورشة ضمن خطة مجلس ادارة الجمعية لحماية المستثمرين واطلاعهم على أحدث التطورات والأحداث الاقتصادية.

كما وأكد عطوفة زياد غنما نائب محافظ البنك المركزي خلال اللقاء على متانة الجهاز المصرفي الأردني وعلى اجراءات البنك المركزي الأردني الرقابية والوقائية التي ساهمت في المحافظة على الاستقرار النقدي، مبيناً أن القطاع المصرفي الأردني على الرغم من جميع الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت، الا أنها تمكنت من المحافظة على استقرارها وعلى تصنيفاتها الإئتمانية الجيدة سواء من خلال التصنيفات العالمية أو من خلال التصنيفات الداخلية التابعة للبنك المركزي وتعليماته.

وأكد غنما بأن البنك المركزي الأردني حريص على طمأنة القطاع الخاص وأداء دوره وتفعيل مختلف تعليماته واجراءاته الكفيلة في المحافظة على استقرار القطاع المصرفي بالتعاون مع مختلف الجهات الرقابية كمنظومة متكاملة تهدف المحافظة على الاستقرار النقدي برقابة حفيصة.

من جهته، أكد عطوفة الدكتور عادل بينو عضو مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية أن ما نتج من أزمة لدى عدد من البنوك الأمريكية جاء نتيجة عدد من العوامل من أهمها ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع كلف الاقراض الى جانب ارتفاع التضخم وسوء الإدارة، لافتاً الى أن الأزمة لم تكن بسبب مشاكل في السيولة.

كما وبين بينو بأن هيئة الأوراق المالية تهتم بالإفصاح من خلال دورها الرقابي وبما يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية وبما يعكس القيم الحقيقية لها ومخالفة الشركات التي لا تلتزم بالإفصاح. مشيراً الى أن لكل دولة خصائص تتميز بها ويمتلك الاقتصاد الأردني العديد من الوسائل والإجراءات التي يمكن اتخاذها لحماية القطاع المصرفي في حال حدوث أي تأثيرات غير متوقعة نتيجة الأزمة الحالية.

من جهته، أشار زيان زوانة خبير اقتصادي حول ما ان كان ما يمر به اليوم القطاع المصرفي الأمريكي من انهيار لعدد من البنوك يعتبر أزمة حقيقية، الى أن العالم اعتمد على النظام الرأسمالي لتحقيق الازدهار والنمو مما نتج عنه التعرض للعديد من الأزمات المالية ومما لا شك فيه أنه ومنذ عام 1907 الى يومنا

هذا والاقتصاد الأمريكي مصدر الأزمات المالية وذلك لطبيعة الاقتصاد الحر الذي يتبناه، لافتاً الى أنه هناك حالة من عدم التأكد حول التبعات المستقبلية لتأثيرات الأزمة الناتجة عن انهيار عدد من البنوك الأمريكية.

كما وبين زوانة بأن البنك المركزي الأمريكي يحاول ومنذ عام 2018 سحب السيولة النقدية التي قام بضخها في الأسواق للتعامل مع الأزمات السابقة، التي على الرغم من صعوباتها الا أن النظام الرأسمالي في أمريكا له قدرة كبيرة على تخطيها، الا أن اعادة ضخ السيولة مرة أخرى نتج عنها آثار تضخمية.

بدوره، بين الدكتور عدلي قندح خبير مصرفي ومالي واقتصادي الى أن الأزمة الحالية تصنف كأزمة مصرفية نتيجة الطلب الحاد على الودائع و لا تزال هذه الأزمة مستمرة، لافتاً الى أن أحد البنوك التي انهارت تقدر موجوداتها بما يقارب 212 مليار دولار، مبيناً أن حالة الذعر التي أثارت تخوفات نتج عنه التوجه نحو سحب الودائع التي بلغت في يوم واحد ما يقارب 42 مليار دولار.

كما ولفت قندح بأن الجهاز المصرفي الأردني يتمتع بالمتانة والاستقرار النقدي فبلغ حجم موجودات القطاع المصرفي خلال عام 2022

ما يقارب 64.1 مليار دينار، شكلت الموجودات المحلية منها ما يقارب 58.3 مليار دينار وشكلت الموجودات الأجنبية ما يقارب 5.9 مليار دينار.

وأدارت هيفاء العلمي مدير عام شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية خلال ادارتها للجلسة الى أن لقاء اليوم الهام جاء لمناقشة الأزمة التي أحدثتها انهيار عدد من البنوك الأمريكية ومناقشة آثارها المتوقعة عن قرب، والتي تعد من أكبر اقتصاديات العالم وما مدى تأثر الجهاز المصرفي في الأردن في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة الراهنة خاصة وأن العالم لم يتعافى بعد من أزمة فيروس كورونا وحرب دول عظمى أثرت بشكل كبير على مختلف الدول وبجميع المستويات.

لافتةً الى أن مؤشرات البطالة والفقر قد تفاقمت خلال السنوات السابقة مع الاعتماد بشكل أكبر على النظام الرأسمالي الذي جعل الدول أكثر عرضه للأزمات المالية أكثر من السابق. وناقشت العلمي خلال الجلسة عدداً من المحاور الهامة الى جانب طرح حزمة من الاستفسارات التي تهم القطاع الخاص.

وناقش المشاركون عدداً من القضايا الهامة كدور مؤسسة ضمان الودائع في تعزيز متانة الجهاز المصرفي ودورها في زيادة الطمأنينة لدى المستثمرين، الى جانب أهمية التصنيفات الإئتمانية للجهاز المصرفي الأردني وأهميتها في عكس واقع البنوك في الأردن، ومدى تداعيات الأزمة وتأثيراتها المتوقعة على البنوك العاملة في الأردن خاصة مع وجود حالات سابقة لانهيار بنوك في الأردن ومرور الاقتصاد الأردني بتجاربه الخاصة كبنك البتراء، ودور البنك المركزي في دعم الجهاز المصرفي.

بحث تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية- التركية

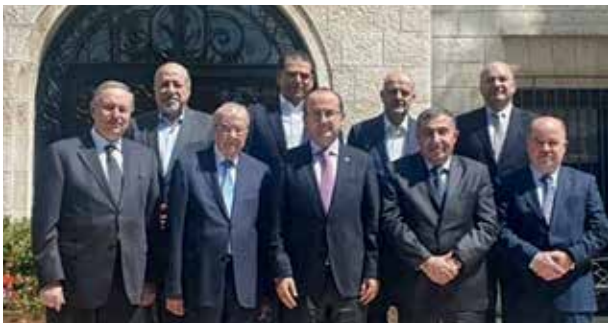

استقبل سعادة السفير التركي اردم اوزان رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع وأعضاء مجلس الإدارة في مقر السفارة وذلك لبحث آفاق التعاون المشترك بين البلدين على المستوى الاقتصادي والاستثماري والتجاري وبما يساهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

وأكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين خلال اللقاء على أن العلاقات الأردنية- التركية علاقات تاريخية وعريقة، لافتاً إلى أن مجلس الأعمال الأردني التركي المشترك مع مجلس العلاقات الخارجية الاقتصادية التركية، والذي تأسس في عام 1994 يعتبر من أكثر المجالس الفاعلة والنشطة، والتي تحرص الجمعية من خلالها على بناء جسر للتواصل بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين. لافتاً الى مساهمة المجلس في زيادة التبادل التجاري الثنائي وكذلك الاستثماري على الرغم من أن الاستثمارات المشتركة لا تزال أقل من مستوى الطموحات.

مبيناً بأن للجمعية دوراً بارزاً في تقوية العلاقات الاقتصادية وجذب الاستثمارات التركية إلى الأردن، وذلك من خلال استمرار التعاون والعمل المشترك بين الجانب الأردني والجانب التركي في المجلس المشترك، مؤكداً أن الأردن تمكن من المحافظة على استقرار البيئة الاستثمارية واثبات مكانته على مستوى المنطقة كوجهة آمنة للاستثمار.

من جهته، أكد سعادة السفير على أهمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، خاصة مع وجود آفاق واسعة للتعاون الاستثماري بين الجانبين، لافتاً الى أن الجانب التركي مهتم بالاستثمار في الأردن ولكن يوجد نقص في المعلومات حول الفرص المتاحة، معرباً عن استعداد السفارة للتعاون بهدف التشبيك بشكل أكبر بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين، الى جانب التعاون بين السفارة والجمعية في مجالات الترويج الاستثماري للأردن.

وأشار سعادة السفير الى أن تركيا حريصة على تحديث وتطوير القوانين الاستثمارية وزيادة الحوافز وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية، مؤكداً أهمية مجلس الأعمال الأردني التركي المشترك كأحد القنوات الفاعلة في تنشيط العلاقات الاقتصادية.

كما وثمن سعادة السفير دعم الأردن لتركيا عند وقوع الزلزال وتقديمه للمساعدات، مبيناً بأن تركيا قد تأثرت سلباً نتيجة الخسائر التي أحدثها الزلزال ويحتاج الاقتصاد التركي لوقت ليتعافى.

كما واستعرض الطباع موجزاً حول برنامج عمل مجلس ادارة الجمعية و أنشطتها خلال العام الحالي لافتاً الى أن الجمعية بصدد عقد المؤتمر الدولي لأصحاب الأعمال الناطقين بالفرنسية منتصف أيار القادم، داعياً مجتمع الأعمال التركي للمشاركة في هذا المؤتمر الهام وزيارة الأردن للإطلاع على الفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية الواعدة والإستفادة من المزايا التي يتيحها قانون البيئة الاستثمارية الجديد.

كما وأكد الجانبان على أهمية تفعيل مجلس الأعمال المشترك وعقد دورة جديدة من أعمال المجلس المشترك الذي لم يجتمع من فترة نتيجة التداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا، وناقش أعضاء مجلس الإدارة عدداً من المواضيع الهامة مؤكدين أهمية التعاون المشترك في مجالات السياحة العلاجية وجذب المزيد من السياح من كلا البلدين، والتعاون الاستثماري في مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص خاصة المشاريع الاستراتيجية منها، الى جانب التعريف بأهم مزايا الاستثمار في الأردن والتي من أهمها الانفتاح التجاري للأردن على باقي دول العالم وارتباطها بعدد متنوع من اتفاقيات التجارة الحرة، وموقعها الاستراتيجي الذي يتيح للأردن المجال أن يكون مركزاً للإنطلاق الى باقي دول المنطقة في مجالات الاستثمار والتجارة والخدمات اللوجيستية، مع الإشارة الى الفرص الواعدة في قطاع السياحة وتكنولوجيا المعلومات، والرعاية الطبية. ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين

البلديـن بلـغ مـا يقـارب 795.6 مليـون دولار خـلال عـام 2021 شـكلت الصـادرات منـه مـا قيمتـه 104.7 مليـون دولار تركـزت فـي الأسـمدة، الكيماويـات، التمـور، والتبـغ، بينمـا شـكلت المسـتوردات منهـا 690.9 مليـون دولار تركـزت فـي الخبـز، والأسـماك، والأجبـان، والمكسـرات.

هـذا وحضـر اللقـاء أعضـاء مجلـس الإدارة المهنـدس عبـد الرحيـم البقاعـي، ميشـيل نـزال، المهنـدس عبـد الحليـم عابديـن، المهنـدس يُسـري طهبـوب، أيمـن علاونـة، صـلاح الديـن البيطـار، والمديـر العـام للجمعيـة طـارق حجـازي.

التبادل التجاري بين الأردن وتركيا (2020-2021)

العام	الصادرات مليون دولار	الواردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2020	92.9	559	651.9	- 466.1
2021	104.7	690.9	795.6	- 586.2

*المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية الى تركيا (2021)	قيمة الصادرات مليون دولار
الأسمدة أبرز السلع: الأسمدة المعدنية أو الكيماوية البوتاسية	35.9
المحيكات أبرز السلع: ملابس خاصة للمحترفين	32.9
نحاس ومصنوعاته أبرز السلع: نفايات وفضلات النحاس	3.5
الألمنيوم ومصنوعاته أبرز السلع: ألمنيوم غير مشغول	2.7

*المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الواردات الأردنية من تركيا (2021)	قيمة الواردات مليون دولار
محضرات الحبوب أبرز السلع: الخبز	17
الأسماك والقشريات أبرز السلع: أسماك مجمدة	15.6
منتجات الألبان أبرز السلع: الجبن واللبن الرائب	9.8
الفاكهة والمكسرات الصالحة للأكل أبرز السلع: المكسرات المجففة	5.7

*المصدر: مركز التجارة الدولية.

« رجال الأعمال» تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية- اليونانية

استقبل حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين وأعضاء مجلس الإدارة سفيرة جمهورية اليونان لدى المملكة سعادة السيدة اليفثريا غالاثياناكييوم، في مقر الجمعية ، وذلك لبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين و الآفاق المستقبلية للفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية الواعدة، وتنمية العلاقات بين مجتمعي الأعمال في كلا البلدين والتشبيك فيما بينهم.

وأكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين خلال اللقاء حرص الجمعية على الترويج الاستثماري للمملكة وتعزيز العلاقات الاقتصادية للأردن مع مختلف الدول على المستوى العربي والدولي من خلال مجالس الأعمال المشتركة التي ترتبط بها الجمعية مع نظرائها من مختلف الفعاليات الاقتصادية، لافتاً إلى ارتباط الجمعية بمذكرة تفاهم مع اتحاد مصدري شمال اليونان (SEVE) منذ تاريخ 2006/12/13.

من جهتها، أشارت سعادة السفيرة الى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين ما يزال متواضعاً ، وهي أرقام لا تعكس قدرات كلا البلدين وامكانياتهم، مؤكدةً على أهمية العمل على مأسسة الجهود المبذولة لتطوير العلاقات المشتركة من خلال تكثيف الزيارات خاصة في ضوء اسئناف اجتماعات اللجنة الأردنية- اليونانية المشتركة وتفعيل دورها.

وأشار الطباع الى أنه و لتطوير العلاقات الثنائية خاصة في الجوانب الاستثمارية والتجارية فإنه من المهم العمل على ايجاد برامج عمل مشتركة ترتكز على تحديد القطاعات الاقتصادية ومجالات التعاون ذات الأولوية من كلا الجانبين، والتعاون بين الجانبين على مستوى القطاع الخاص وزيادة التشبيك من خلال عقد اللقاءات الثنائية واستقبال الوفود، لافتاً الى تبادل كلا البلدين للعديد من الزيارات المثمرة خلال السنوات الماضية.

واستعرضت السفيرة موجزاً حول أبرز التطورات للاقتصاد اليوناني ما بعد جائحة فيروس كورونا والتحديات التي مر بها، لافتةً الى أن اليونان يبذل العديد من الجهود للمحافظة على استقرار ومتانة اقتصاده في ظل الأزمات والتحديات على المستوى العالمي.

كما واستعرض الطباع موجزاً حول برنامج عمل مجلس ادارة الجمعية و أنشطتها خلال العام الحالي لافتاً الى أن الجمعية بصدد عقد المؤتمر الدولي لأصحاب الأعمال الناطقين بالفرنسية منتصف أيار القادم، داعياً مجتمع الأعمال اليوناني للمشاركة في هذا المؤتمر الهام وزيارة الأردن للإطلاع على الفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية الواعدة والإستفادة من المزايا التي يتيحها قانون البيئة الاستثمارية الجديد.

وناقش أعضاء مجلس الإدارة عدداً من المواضيع الهامة مؤكدين أهمية التعاون المشترك في مجالات السياحة وجذب المزيد من السياح من كلا البلدين، الى جانب تعريف الجانب اليوناني بأهم مزايا الاستثمار في الأردن والتي من أهمها الانفتاح التجاري للأردن على باقي دول العالم وارتباطها بعدد متنوع من اتفاقيات التجارة الحرة، وموقعها الاستراتيجي الذي يتيح للأردن المجال أن يكون مركزاً للإنطلاق الى باقي دول المنطقة في مجالات الاستثمار والتجارة والخدمات اللوجيستية، مع الإشارة الى الفرص الواعدة في قطاع السياحة فيعتبر الأردن وجهة آمنة للسياحة.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ في عام 2021 ما قيمته 79 مليون دولار شكلت الصادرات منه ما

يقارب 23.4 مليون دولار تركزت في النحاس، والرصاص، والأسمدة، والخضراوات. بينما شكلت المستوردات منها ما يقارب 55.7 مليون دولار تركزت في المكسرات، والمنتجات الصيدلانية، والألمنيوم.

هذا وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة المهندس عبد الرحيم البقاعي، ميشيل نزال، المهندس عبد الحليم عابدين، ومدير عام الجمعية طارق حجازي.

التبادل التجاري بين الأردن واليونان (2020-2021)

العام	الصادرات مليون دولار	الواردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2020	11.3	49.2	61	- 38
2021	23.4	55.7	79	- 32

*المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية الى اليونان (2021)	قيمة الصادرات مليون دولار
نحاس ومصنوعاته أبرز السلع: نفايات وفضلات النحاس	14.7
الرصاص ومصنوعاته أبرز السلع: الرصاص غير المشغول	4.6
أسمدة أبرز السلع: الأسمدة المعدنية أو الكيماوية البوتاسية	1.4
الخضار وبعض الجذور والدرنات الصالحة للأكل أبرز السلع: خضروات أخرى ، طازجة أو مبردة	0.462

* المصدر: مركز التجارة الدولية

أبرز الواردات الأردنية من اليونان (2021)	قيمة الواردات مليون دولار
الفاكهة والمكسرات الصالحة للأكل ؛ قشر الحمضيات أو البطيخ أبرز السلع: التفاح	14.1
منتجات صيدلانية أبرز السلع: الأدوية	11.3
الألمنيوم ومصنوعاته أبرز السلع: رقائق الألومنيوم	2.5
الزيوت الأساسية أبرز السلع: مستحضرات التجميل أو المكياج	1.9

* المصدر: مركز التجارة الدولية

الشراكة بين القطاعين العام والخاص .. طريق للنمو واستقطاب الاستثمارات

يرتهن النمو الاقتصادي المنشود بقدرة القطاعين العام والخاص على توطيد شراكة حقيقية، لإنشاء مشاريع ذات جدوى، وقادرة على استقطاب المستثمرين ووضع المملكة على الخارطة الاستثمارية للمنطقة.

ويرى ممثلون للقطاع الخاص وخبراء، أن السنوات الماضية، حملت عدة محاولات لإيجاد أواصر شراكة مع القطاع العام، أبرزها استحداث وحدة لذلك، إلا أن تطبيق القانون، وبعض المعيقات الإدارية؛ وتكاليف الأعمال، والقدرة على المنافسة، حالت وفق رأيهم دون تفعيل ذلك.

وكان جلالة الملك عبدالله الثاني، أشار خلال اجتماع عقد في قصر الحسينية، في كانون الثاني الماضي، لمتابعة خطة الحكومة للاستثمار؛ إلى ضرورة تسريع مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإيجاد فرص استثمارية جديدة تساهم عوائدها في نمو الاقتصاد.

وتهدف الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفق قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين رقم 17 لسنة 2020، إلى المساهمة في إنشاء البنية التحتية العامة والمرافق العامة أو إعادة تأهيلها أو تشغيلها أو صيانتها أو إدارتها أو تطويرها، وتقديم الخدمات العامة وتوفير تمويل للمشروعات الحكومية، وتنفيذ مشروعات الشراكة التي تحقق القيمة المضافة مقابل المال وجودة الخدمات، والاستفادة من الخبرة والمعرفة الفنية والتقنية الحديثة لدى القطاع الخاص في إنشاء المشروعات وإدارتها.

وأكد رئيس الوزراء الدكتور بشر الخصاونة، خلال لقائه رئيسة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، أوديل رينو باسو، أخيرا، عزم الحكومة إصدار قانون جديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص، للحد من المعيقات التي يتضمنها القانون الحالي، أمام تنفيذ العديد من المشروعات التنموية والخدمية.

وقال رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، حمدي الطباع، إنه عند تقييم فاعلية القوانين الناظمة لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، سواء القانون المعمول به حالياً والذي تم إقراره في عام 2020، أو القانون السابق عام 2014؛ فمن الملاحظ عدم تمكن القانون من تفعيل مشاريع الشراكة لتصل إلى المستوى المأمول، وبما يساهم بنحو إيجابي وملموس في زيادة الاستثمارات ودعم البيئة الاستثمارية ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

وأشار إلى عدم التشاور مع القطاع الخاص عند إقرار القانون أو الاستفادة من خبراته الواسعة في مجال الاستثمار وإقامة المشاريع، رغم أنه شريك مهم وأساسي، لضمان نجاح مشاريع الشراكة، فالقطاع الخاص هو المستثمر الرئيسي، والحكومة هي المنظمة.

واعتبر أن «عنوان موضوع الشراكة بين القطاعين غير دقيق فكلٌ له خصوصية وعليه مسؤولية، لذا يمكن اقتراح أن يكون هناك تعاون وتنسيق وتشاور بدلاً من الشراكة، وأن يكون للحكومة قناعة تامة بدور القطاع الخاص في التنمية».

وفيما يتعلق بأسباب عدم نجاح القانون؛ بين الطباع وجود عوامل عديدة ومتداخلة منها ما يعود للبيئة التنظيمية والاستثمارية ومنها ما يعود لنصوص القانون نفسها، ومن أبرز هذه الأسباب، الإجراءات الإدارية «المعقدة» التي أثرت على تطبيق القانون، وهي نفسها المتمثلة بالمعوقات الاستثمارية؛ كالبيروقراطية وعدم وضوح العديد من المتطلبات والإجراءات المتعلقة بتنفيذ مشاريع الشراكة.

ولفت الطباع إلى أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أعدّت ملاحظاتها عندما كان القانون موضع نقاش في عام 2020، مبيناً أن عدم وجود دور استشاري للقطاع الخاص يساهم في متابعة مشاريع الشراكة ومدى

مساهمتها الاقتصادية ويكون له دور في اختيار المشاريع ضمن لجنة محددة لتلك الغايات، وحصر دور القطاع الخاص كجهة تمويلية فقط، هو من أحد الأسباب الرئيسية لعدم نجاح القانون من وجهة نظر مجتمع الأعمال الأردني.

وأكد أن نجاح مشاريع الشراكة لا يقتصر فقط على توافر التشريعات والأنظمة، بل يتطلب لنجاح القانون العمل جنباً إلى جنب على تعزيز الحوكمة والشفافية والإفصاح والمساءلة، بهدف تعزيز التنافسية وتوفير المتطلبات الأساسية لنجاح قانون الشراكة، مع توافر آليات واضحة لإدارة المشاريع واختيارها.

وعدّد الطباع مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تضعها الحكومة بعين الاعتبار في حال التعديل على القانون الحالي، لضمان نجاحه، من أهمها، العمل على الاستفادة من الخبرة والمعرفة الفنية والتقنية لدى القطاع الخاص في إنشاء المشروعات وإدارتها من خلال إشراك ممثلين من القطاع الخاص، ضمن لجنة تهدف إلى مساهمة القطاع الخاص كجهة استشارية، وتوسيع نطاق مساهمة القطاع الخاص بنحو فعلي وملموس، خاصة فيما يتعلق بتقييم دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع الشراكة المحتملة لدورها المهم في نجاح المشروع في المستقبل واستفادة جميع الأطراف منه.

واقترح إيجاد آليات وبرامج عمل، موجهة نحو مساعدة الجهات المتعاقدة من قبل القطاع الخاص على إنشاء مشروع يندرج ضمن مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في الحصول على التراخيص والموافقات اللازمة للبدء بالمشروع، وأن يتم تخصيص جهة ضمن بنود القانون، تتابع وتنسق مع وزارة الاستثمار ضمن وحدة مشروعات الشراكة.

وأكد أهمية اتسام الإطار التشريعي للقانون بعدم التعقيد وسهولة التطبيق والتنفيذ على أرض الواقع، بالإضافة إلى أهمية أن تكون مواد القانون واضحة لتجنب حالات اللُّبس والتعقيد التي يعاني منها القطاع الخاص باستمرار.

وبين أهمية أن يتيح القانون وبنص صريح، الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية دون فرض قيود وذلك لإتاحة المجال لإقامة مشاريع استثمارية متنوعة في مختلف القطاعات، على أن يتم تحديد القطاعات ذات الأولوية بناءً على تطلعات المستثمرين والقطاعات الأكثر إقبالاً للاستثمار من قبلهم.

ودعا لتخصيص لجنة لمتابعة تحقيق شركة المشروع القيمة المضافة والعوائد الاقتصادية المتفق عليها خلال فترة عمر المشروع، بحيث يكون هناك متابعة متواصلة وفق جداول زمنية وآليات عمل محددة بدقة كبيرة، إلى جانب التشديد على ضرورة الإفصاح المستمر لضمان الشفافية وزيادة ثقة المستثمرين بمشاريع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام.

من جانبها، قالت النائب الأول لأمين عام حزب الميثاق الوطني، ريم بدران، إن الإجراءات والمعايير اللازمة لمشاريع الشراكة بين القطاعين، غير واضحة، مما يصعب عملية تقييم أفضل الشركات للقيام بتنفيذ المشاريع، بالإضافة إلى صعوبة معرفة المعلومات اللازمة لتقييم المشاريع المؤهلة للطرح على طاولة الشراكة.

وأضافت بدران إن الحكومة طرحت العديد من العطاءات للمشاريع، دون اللجوء لقانون الشراكة، بسبب إدراكها لوجود مشاكل فيه، مشيرة إلى ضرورة وضع معايير واضحة للمشاريع المؤهلة للشراكة، وتوفير المعلومات الشفافة حول آليات التقييم والمساءلة.

وأكدت ضرورة توفير الحماية للعمالة المحلية في المشاريع التي تنضوي تحت إطار الشراكة، وتشجيع مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في وضع أطر القانون في المرحلة المقبلة.

وأشارت بدران إلى وجود مشاريع ناجحة بالفعل، يمكن البناء عليها، مثل مشروع مطار الملكة علياء الدولي، الذي يعد نموذجاً ناجحاً لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال وجود شركة استشارية دولية وفرت مهنية عالية في طرح العطاء.

المصدر: وكالة الأنباء الأردنية (بترا)

رئيس رجال الأعمال العرب
يدعو لتبني استراتيجيات عربية وطنية إنمائية

دعا رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب حمدي الطباع، البلدان العربية لتبني استراتيجيات عربية إنمائية وطنية تعطي الأولوية لتحقيق النمو بالإنتاجية وإدخال أساليب التكنولوجيا الحديثة بعمليات الإنتاج.

ودعا الطباع في مقابلة مع وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، إلى تبني استراتيجيات تسهم في تعزيز الأمن الغذائي وتعزيز المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية الأساسية، بخاصة في ظل التخوفات من التغير المناخي وتداعياته على الأمن الغذائي وتقلبات أسعار الغذاء بشكل مستمر.

وشدد رئيس الاتحاد الذي يتخذ من العاصمة عمان مقرا له، على ضرورة التركيز على الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية ودعم التحول الرقمي في الوطن العربي والاستثمار بشكل أكبر في رأس المال البشري مع التركيز على المهارات والتعليم ومواكبة التطورات في سوق العمل وذلك لتخفيف معدلات البطالة الناجمة عن الاختيارات الخاطئة للمسارات التعليمية.

وأكد أهمية تبني استراتيجيات تزيد من كفاءة إدارة المال العام وتنويع مصادر الدخل لضبط الأوضاع المالية وضمان استدامتها، وتعزيز فاعلية السياسات النقدية المطبقة لزيادة متانة الأنظمة المالية المنظمة لعمل مختلف المؤسسات المالية من بنوك وأسواق مالية وشركات تأمين ومحلات صرافة وبما يسهم في تقليل درجة تأثرها بمختلف الصدمات الخارجية الناجمة عن أزمات مالية واقتصادية عالمية.

وأشار الطباع الى أن الوطن العربي يحتاج الى التركيز على تنفيذ المشاريع التنموية خاصة المشاريع الاستراتيجية ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبما يعزز تحقيق النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة، مع تبني برامج للإصلاح الاقتصادي بهدف تعزيز مستويات التنويع الاقتصادي ودعم القطاع التصديري وزيادة تنافسية المنتجات العربية ورفع قدرتها على المنافسة مع المنتجات البديلة على مستوى الدول الأخرى.

وحول الدور المطلوب من مجتمع الأعمال العربي، أشار رئيس الاتحاد إلى أهمية مساهمته في توفير فرص العمل وتوظيف العمالة المحلية في المنطقة العربية من خلال خلق فرص عمل جديدة من الاستثمار، إلى جانب النهوض بالاقتصاد العربي وتحسين البنى التحتية وتحقيق التنمية المستدامة.

وأكد أهمية أن يسهم مجتمع الأعمال العربي في دعم المشاريع الاجتماعية ودعم الابتكار والتكنولوجيا والاستثمار في الشركات الناشئة ودعم الأبحاث العلمية وتحسين الإنتاجية من خلال تطوير عمليات الإنتاج ودعم الصادرات وتحسين جودة المنتج المحلي وتوسيع نطاق التجارة الخارجية.

ورأى الطباع ضرورة أن يتم توجيه سياسات الدول العربية خلال الأعوام المقبلة صوب تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات في البنى التحتية وتوليد فرص عمل جديدة والحد من البطالة والتصدي لجيوب الفقر ودعم التحول الرقمي وتطوير البنى التحتية الرقمية لمواكبة التطورات السريعة بمجالات التحول الرقمي على المستوى الدولي وتعزيز الاستثمار الأجنبي ودعم سياسات الانفتاح التجاري.

وقال «على الرغم من وجود العديد من النماذج الناجحة لمساهمة القطاع الخاص باقتصاديات المنطقة العربية إلا أن القطاع الخاص لا يزال يحتاج الى المزيد من التمكين والدعم ليتمكن من أداء دوره المهم والمحوري في تحقيق التنمية الاقتصادية».

ويحتاج القطاع الخاص الى أن يتم توجيه التشريعات والسياسات نحو إزالة العقبات التي يواجهها ليتمكن من النمو والتطور والتوسع في أعماله وأنشطته، الى جانب تبني آليات تساهم في تحفيز الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية وبتكاليف تنافسية، الى جانب السعي الجاد نحو تأسيس شراكات حقيقية بين القطاعين الخاص والعام وليتمكن القطاع الخاص في الوطن العربي من المساهمة الفاعلة في النمو الاقتصادي ومواصلة أداء دوره الهام في خلق فرص عمل جديدة.

وأكد أهمية دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي من خلال إيجاد برامج تمويلية مناسبة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة والمساهمة في تحويل الأفكار الإبداعية الى مشاريع إنتاجية ذات جدوى اقتصادية على أرض الواقع، والعمل على توفير بيئة أعمال داعمة ومشجعة للاستثمار خاصة وأن تعزيز بيئة الأعمال تسهم بشكل مباشر في تمكين القطاع الخاص من النمو والازدهار والتوسع.

وقال «للقطاع الخاص دور مهم وأساسي في مختلف المجالات سواء كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، الى جانب دوره في تحقيق التنمية المستدامة كشريك في توليد فرص العمل من خلال المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات، ودوره المجتمعي ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية، والمتمثلة بمحاربة جيوب الفقر والتصدي للبطالة».

وفيما يخص معدلات التجارة البينية العربية، أشار الطباع إلى أن الدول العربية تتمتع بإمكانيات كبيرة وهناك العديد من الفرص التصديرية غير المستغلة بعد والتي يمكن من خلالها زيادة حجم التبادل التجاري العربي البيني والذي لا يزال يشكل نسبة متواضعة، لافتاً الى أن قيمة مساهمة الدول العربية في الصادرات العربية تبلغ ما نسبته ١١ بالمئة بينما تبلغ نسبة مساهمة الدول العربية في المستوردات 13.7 بالمئة.

وقال «بلغ متوسط التجارة البينية العربية خلال عام 2021 ما قيمته نحو 113 مليار دولار مقارنة مع 96 مليار دولار خلال عام 2020، بينما بلغت الصادرات البينية العربية خلال نفس الفترة ما يقارب 114 مليار دولار، مقارنة مع 99 مليار دولار بعام 2020، فيما بلغت المستوردات البينية العربية 111 مليار دولار مقارنة مع نحو 93 مليار دولار عام 2020».

وأضاف الطباع « عند مقارنة أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة 2020 و2021، نلاحظ تحسناً في المؤشرات بمعدل 17.5 بالمئة كمتوسط و15.3 بالمئة كصادرات بينية عربية، و19.7 بالمئة كمستوردات بينية عربية».

وبين أن التحسن في أداء التجارة العربية السلعية جاء جراء تقليل القيود المفروضة خلال جائحة فيروس كورونا وارتفاع أسعار النفط وتعافي الأنشطة الاقتصادية بمختلف القطاعات الاقتصادية.

وقال الطباع «على الرغم من ذلك التحسن، لا يزال الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية غير منوع بالشكل الكافي حيث شكلت التجارة البينية للنفط الخام خلال عام 2021 ما نسبته 4.1 بالمئة من متوسط قيمة التجارة البينية العربية والباقي يتوزع على سلع صناعية أو زراعية».

وأضاف «فيما يتعلق بتجارة السلع الزراعية العربية البينية انخفضت قيمة التجارة الزراعية العربية البينية لنحو 39 مليار دولار وبمعدل تراجع بلغ 4.5 بالمئة خلال عام 2020 وفقاً لأحدث بيانات صادرة عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022 الذي أعده صندوق النقد العربي».

وبين أن التجارة الزراعية البينية لم تشهد تطوراً ملحوظاً منذ سنوات عديدة وتشكل صادرات كل من الإمارات والسودان ومصر والأردن نحو 77 بالمئة من إجمالي قيمة الصادرات البينية، جراء المنافسة الشديدة مع السلع المستوردة الزراعية مما يجعل نسبة مساهمة التجارة البينية من إجمالي التجارة الزراعية العربية أقل من مستوى الطموحات.

وأشار الطباع الى وجود العديد من المعوقات التي تحد من تدفق السلع والخدمات بين الدول العربية بمقدمتها العوائق الجمركية واختلاف الأنظمة والتعليمات وشروط الاستيراد والتصدير مما يجعل هناك تبايناً في الكُلف الى جانب المعوقات اللوجستية وغير الجمركية.

ولفت رئيس الاتحاد إلى معوقات أخرى تتمثل بضعف القدرة الإنتاجية للقطاعات الصناعية في عدد من الدول العربية، وعدم الاستفادة بشكل كامل من المزايا التي تتيحها الاتفاقيات التجارية التي ترتبط بها الدول العربية.

وأكد الطباع أن تعزيز التجارة العربية البينية يعد من الأهداف الأساسية للعمل العربي المشترك

لأهميته الكبيرة في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي وتقوية العلاقات التجارية بين الدول العربية.
وأشار إلى أن أكثر ما يثير قلق مجتمع الأعمال العربي هو أزمة الديون التي تواجهها البلدان النامية والتي تعد الدول العربية أحدها خاصة مع وجود ارتفاع ملحوظ في المديونية، مبينا أن معدلات نمو الإنتاجية في المنطقة العربية منخفضة مقارنة بباقي دول العالم خاصة بالعقد الأخير لا سيما بمجالات الصناعة التحويلية.
وحول مسار الاقتصاد العربي خلال العام الماضي، أوضح الطباع أن الاقتصاد العربي تأثر خلال العام الماضي بالأزمات العالمية المتصلة بموجات التضخم وارتفاع معدلات الفائدة والأزمة الروسية– الأوكرانية، وما نتج عنها من تقلبات في أسعار الطاقة وضغوطات على سلاسل الإمداد، بالإضافة للتغير في توجهات المصارف المركزية العالمية في إدارة السياسة النقدية.
وقال الطباع «فيما يتعلق بأسواق المال العربية وعلى الرغم من التراجع في عدد من المؤشرات إلا أن بعضها شهد نوعاً من التحسن، فحققت البورصة المصرية أداء جيداً خلال العام الماضي 2022 مقارنة بباقي أسواق الشرق الأوسط وكذلك شهدت أسواق السعودية والإمارات استثمارات إيجابية في السوق المالي».
وأضاف أن البنك الدولي وصف 2022 بأنه عام عدم اليقين على الرغم من تحقيق التعافي الاقتصادي، حيث يتوقع استمرار ارتفاع التضخم ومواصلة رفع أسعار الفائدة وما يفرضه ذلك من تداعيات سلبية الى جانب احتمالية حدوث أزمات غير متوقعة في 2023، على غرار انهيار بعض البنوك، مؤكدا أن ذلك سيؤثر بالطبع على الاقتصاديات العربية بشكل سلبي خلال العام الحالي خاصة فيما يتعلق بتحقيق توقعات النمو الاقتصادي.
ولفت رئيس الاتحاد لمسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، الذي توقع ارتفاع معدلات البطالة في المنطقة العربية خلال العام الحالي بشكل أكبر مقارنة مع باقي دول العالم لتبلغ 12 بالمئة، لكنها قد تتراجع بشكل طفيف خلال السنوات المقبلة بفعل جهود الدول العربية بالتعافي وتبني خطط التحفيز الاقتصادي.

وبين الطباع أن تقرير (الاسكوا)، توقع كذلك أن تتأثر الدول العربية بالضغوط التضخمية، إلى جانب وصول نسبة الديون الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي ما نسبته 94.7 بالمئة خلال العام الحالي 2023، مقارنة مع 92.2 بالمئة العام الماضي.

وقال «بشكل عام ومع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الظروف الاقتصادية الراهنة فإن التوقعات تشير الى احتمالية أن تحقق المنطقة العربية معدلات نمو تبلغ 4.5 بالمئة بالعام الحالي، و3.4 بالمئة خلال العام المقبل 2024».

ولفت الطباع الى أن اتحاد رجال الأعمال العرب هو أحد مؤسسات العمل العربي المشترك والذي تأسس في عام 1997 ليكون بمثابة مظلة لرجال الأعمال من مختلف الدول العربية، ويسعى لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي والترويج للبيئة الاستثمارية وتوفير بيئة مناسبة للأعمال وتشجيع الاستثمارات با لمنطقة

ويحرص الاتحاد على تنظيم المؤتمرات والندوات الاقتصادية والاستثمارية والتي يهدف من خلالها الى التشبيك بشكل أكبر بين مختلف رجال الأعمال والمستثمرين من مختلف الدول العربية، والتعريف بأهم الفرص الاستثمارية المتاحة بالقطاعات الاقتصادية الواعدة في الوطن العربي.

ويشكل أعضاء الاتحاد نخبة مجتمع الأعمال العربي في الدول الأعضاء ويمثل 15 جمعية ومؤسسة ممثلة للقطاع الخاص في عدد من الدول من أهمها الأردن ومصر والعراق ولبنان وسوريا وليبيا والكويت وفلسطين واليمن والمغرب والسودان والبحرين وقطر والجزائر والسعودية.

ويسعى الاتحاد من خلال أنشطته المتنوعة إلى الترويج لإقامة مشروعات عربية مشتركة وتمثيل مصالح رجال الأعمال العرب في المنابر الاقتصادية الإقليمية والدولية كونه يتمتع بعلاقات متميزة مع الجمعيات النظيرة في العديد من البلدان من خلال مجالس أعمال واتفاقيات تعاون مشتركة.

المصدر: وكالة الانباء الاردنية (بترا)

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تستعرض نشاطاتها في إجتماع الهيئة العامة العادي عن عام 2022

عقدت الهيئة العامة إجتماعها السنوي في مقر الجمعية، برئاسة حمدي الطباع رئيس مجلس الإدارة، و بحضور عدد من أعضاء الهيئة العامة. وشكر الطباع خلال اللقاء أعضاء الجمعية على حضورهم ومساهمتهم الفاعلة في أنشطة الجمعية، مؤكداً بأن الجمعية تتميز بوجود نخبة من رجال الأعمال الممثلين لأهم القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة الكبيرة.

كما وإستهل الطباع الإجتماع بإستعراض التقرير السنوي وما تضمنه من نشاطات بارزة خلال العام الماضي، مشيراً الى تنظيم الجمعية لعدد من المنتديات الاقتصادية والاستثمارية من أهمها المنتدى الاستثماري الأردني- البحريني، المنتدى الاقتصادي الأردني-الروماني، منتدى الاقتصاد والاستثمار الأردني- الأذربيجاني، المنتدى الاستثماري الأردني-الجزائري، منتدى الاستثمار الأردني مع اقليم كوردستان- العراق، ومنتدى الاقتصاد الأردني-الكيني.

كما وبين الطباع بأن الجمعية عقدت عدداً من لقاءات الأعمال الصباحية وعدد من الحلقات النقاشية من أهمها، حلقة نقاشية حول تأثير الخدمات الالكترونية على سهولة ممارسة الأعمال تم استضافت معالي وزير الاقتصاد الرقمي والريادة أحمد هناندة، حلقة نقاشية حول تطور العلاقات الأردنية السعودية واستضافت من خلالها سفير المملكة العربية السعودية لدى المملكة نايف السديري، حلقة نقاشية حول حول تطور العلاقات الاقتصادية الأردنية الكويتية استضافت من خلالها سفير دولة الكويت لدى المملكة عزيز الديحاني.

وأكد الطباع حرص الجمعية على تحقيق أهدافها وتعزيز دورها الاقتصادي وخدمة أعضائها بشكل مستمر، فعقدت الجمعية دورات جديدة من مجالس الأعمال المشتركة من أهمها، أعمال الدورة الرابعة من مجلس الأعمال الأردني البحريني المشترك، مجلس الأعمال الأردني المصري المشترك في دورته الثانية والعشرون و المنعقد في القاهرة. الى جانب تأسيس مجالس أعمال جديدة مع جهات نظيرة على المستوى العربي والدولي من أهمها، تأسيس مجلس أعمال أردني- روماني مشترك مع جمعية التعاون الاقتصادي الروماني- الأردني، تأسيس مجلس أعمال أردني مع اقليم كوردستان مع اتحاد مستثمري إقليم كوردستان العراق، تأسيس مجلس أعمال أردني- سويدي مشترك مع شبكة الأعمال السويدية الأردنية، تأسيس مجلس أعمال أردني- كيني مشترك مع مؤسسة واترا أفريقيا للاستشارات التجارية والاستثمارية.

لافتاً الى توقيع الجمعية لعدد من مذكرات التفاهم والتعاون مع الجهات النظيرة على مستوى المجتمع المحلي والدولي من أهمها، اتفاقية تعاون مع شركة الملكية الأردنية، مذكرة تفاهم مع شركة إيلاف الأردنية، مذكرة تفاهم مع جامعة عمان العربية، مذكرة تعاون مع الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل، مذكرة تفاهم مع شركة كيمونكس المنفذة لمشروع إعادة التدوير في الأردن، مذكرة تفاهم مع الاتحاد الأردني لمنتجي الأدوية والمستلزمات الطبية، مذكرة تفاهم مع جمعية نادي صاحبات الأعمال والمهن، مذكرة تفاهم مع مجلس الأعمال العراقي في الأردن، مذكرة تفاهم مع وكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أذربيجان.

كما و حرصت الجمعية على لقاء عدد من السفراء المعتمدين لدى البلاط الملكي لعدد من الدول العربية والأجنبية منها مصر، الجزائر، تونس، رومانيا، البوسنة والهرسك، فرنسا، اسبانيا، باكستان، السعودية، سريلانكا، أذربيجان.

ولفت الطباع الى أن الجمعية قامت بتنظيم برنامج عمل للفترة القادمة يضم العديد من الأنشطة والفعاليات والتي من أهمها تنظيم المؤتمر الدولي الرابع لأصحاب الأعمال الناطقين بالفرنسية والمنوي عقده خلال الفترة 15-2023/05/16 داعياً أعضاء الجمعية للمشاركة به.

كما وبحثت الهيئة العامة عدداً من المواضيع الهامة على جدول الأعمال فتم مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الجمعية لعام 2022، و الاستماع الى تقرير مدقق الحسابات القانوني، الى جانب المصادقة على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022، و انتخاب مدقق الحسابات القانوني للسنة المالية 2023 من غير أعضاء المجلس، و إقرار خطة العمل والموازنة التقديرية لعام 2023، و إقرار النظام الداخلي المالي لجمعية رجال الأعمال الأردنيين، الى جانب اقرار النظام الداخلي للوازم والأشغال في جمعية رجال الأعمال الأردنيين، و إقرار التعديلات المقترحة على النظام الأساسي لجمعية رجال الأعمال الأردنيين لسنة 2014 باستثناء الأهداف.

شركة التأمين الإسلامية ... أمان ونماء منذ التأسيس

شركة التأمين الإسلامية أول شركة تأمين إسلامي في الأردن تأسست عام 1996م برأس مال وقدره 2 مليون دينار أردني وأصبح الآن 15 مليون دينار أردني. وقد أنشئت شركة التأمين الإسلامية على أساس نظام التأمين التعاوني المقر شرعاً من المجامع الفقهية وهيئات كبار الشرع الحنيف كبديل شرعي عن التأمين التجاري. وهي شركة مالية تُدير أموالها وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء وعلى أساس الوكالة بأجر معلوم ، والمضاربة بأموال حملة الوثائق.

حققت شركة التأمين الإسلامية نجاحات متواصلة خلال مسيرتها منذ التأسيس، وقد ساهمت في إنشاء عدة شركات تعمل في مجال التأمين وإعادة التأمين الإسلامي في كل من اليمن، لبنان، السعودية وتونس . وكما صدر عن الشركة العديد من المؤلفات حول موضوع التأمين التكافلي الإسلامي مما جعلها منارة للعمل التأميني الإسلامي ومثالاً يُحتذى به لدى العديد من شركات التأمين التكافلي محلياً وعربياً ودولياً.

وحصدت شركة التأمين الإسلامية العديد من الجوائز خلال مسيرتها كان آخرها جائزة الابتكار والتميز في تطوير خدمات التكافل لعام 2017، وجائزة أفضل شركة تأمين تكافلي في الأردن لعام 2021 و2022 على التوالي من مجلة World Finance.

شركة التأمين الإسلامية م.ع.م
The Islamic Insurance Co.
ISO 9001:2015 Certified
الإدارة العامة: عمّان، شارع وصفي التل ، مجمّع الطباع (94)

Tel: 06-562 0151
Fax: 06-562 1414
Email: Islamicinsurance@tiic.com.jo
Website: Islamicinsurance.jo

Jordan, Greece talk economic ties

The Jordanian Businessmen Association (JBA) discussed with Greek Ambassador Eleftheria Galathianaki means of strengthening economic relations and investment opportunities in promising sectors and linking the business communities in the two countries.

According to a JBA statement, JBA's President Hamdi Tabbaa underscored the business community's commitment to promoting investment in the Kingdom and strengthening Jordan's economic relations with various countries through joint business councils, pointing to a memorandum of understanding signed in 2006 between the association and the Greek Exporters Association in Northern Greece.

Tabbaa stressed the need to find joint work programs based on the economic sectors and areas of priority, cooperation at the level of private sector institutions and increasing networking through holding bilateral meetings and delegation visits.

He pointed out that the association is about to hold an international conference for French-speaking business owners in mid-May, calling on the Greek business community to participate and visit Jordan to look firsthand at investment opportunities in promising economic sectors and leverage the new investment environment law.

For her part, Galathianaki indicated that the volume of trade exchange between the two countries is still modest and does not reflect the capabilities available to both parties, stressing the importance of institutionalizing efforts to develop joint relations through increasing visits, especially in light of the resumption of the meetings of the joint Jordanian-Greek committee.

In 2021, trade exchanges between the two countries amounted to $79 million, of which $23 million were exports to the Kingdom including copper, lead, fertilizers and vegetables.

JBA, Turkish envoy talk economic ties

The Jordanian Businessmen Association (JBA) discussed, with the Turkish Ambassador Erdem Ozan means to develop economic relations and the role of the business community in this regard.

According to a JBA statement, the two sides stressed the need to activate the joint Jordanian-Turkish Business Council, which was established in 1994 to link the association and the Foreign Economic Relations Board of Turkiye, in addition to boosting cooperation in medical tourism.

During the meeting, the JBA President Hamdi Tabbaa said that Jordan had managed to weather the storm of international economic disruptions and cement its reputation as a secure investment hub in the region, thanks to its steadfast commitment to maintaining a stable investment environment.

Tabbaa indicated that the association is preparing to hold an international conference for French-speaking business owners in mid-May, calling on the Turkish business community to participate and learn about existing investment opportunities in various sectors.

In turn, Ozan highlighted prospects for investment cooperation, pointing out that his country is interested in investing in the Kingdom.

He also pointed to the embassy's commitment to cooperation to network between the business communities in Jordan and Turkiye, stressing the role of the joint business council in revitalizing trade and investment relations.

The ambassador lauded Jordan's support for his country during the earthquake and the provision of aid, noting that Turkiye was negatively affected by the losses it suffered as a result, which means its economy needs time to recover.

The Fourth International Conference For Francophone Investors

Jordan a Land of Opportunities

JBA to host Int'l Conference for French-Speaking Business Owners in May

The Jordan Businessmen Association (JBA), under Royal patronage, is set to host the International Conference for French-Speaking Business Owners on May 15th, titled "Jordan: The Land of Promising Opportunities for International Investors."

The event is being organised in collaboration with the Francophone Businessmen Group and will take place in the Dead Sea region, the Jordan News Agency, Petra reported.

Hamdi Al Tabaa, JBA's president, noted that the conference, the first of its kind, would provide a significant opportunity to promote trade and investment cooperation between French-speaking companies and institutions in the MENA region, according to a statement released on Tuesday by the association.

The conference aims to facilitate access to French-speaking markets, provide new prospects for building commercial and investment links and promote networking among participants through bilateral meetings and exchanging ideas and experiences in various fields.

Jordanian, Australian business groups discuss building investment ties

The Jordanian Businessmen Association (JBA) and a visiting delegation of Jordanian-Australian businessmen have discussed prospects of forging closer investment cooperation and expanding trade relations between both countries' private sectors.

Addressing the delegation on Saturday, JBA President Hamdi Tabbaa said that Jordan looks forward to attracting more foreign investment, especially from Australia, through cementing relations between the private sectors in both countries.

Economic relations with Australia saw "remarkable development" in recent years, said Tabbaa, adding: "We aspire to see them further prosper in a manner that reflects on the volume of trade exchange and investment."

He outlined key investment opportunities in mega projects and the need to promote ventures, noting strong bilateral relations, particularly in tourism, health care and education.

JBA's head called on Australian businesspeople to visit Jordan and see firsthand productivity and service projects in the industrial estates and development areas, as well as the possibility for investors to benefit from the Australian Investment Environment Law of 2022 and the advantages and incentives it offers.

Shawkat Maslamani, who headed the Australian team, hoped that the visit would help consolidate his country's relations with Jordan and the Middle East, and the provision of aid in various fields, including education and health and the transfer of knowledge in various industries, namely Australia's expertise in vocational education.

The two sides called for eliminating barriers to cooperation, launching joint ventures in promising sectors and benefiting from economic advantages and incentives offered by both countries.

JBA, Swedish ambassador discuss increasing trade volume

Representatives of the Jordanian Businessmen Association (JBA) met with Swedish Ambassador to Jordan Alexandra Rydmark to discuss bolstering trade and investment between the two countries.

JBA President Hamdi Tabbaa highlighted the association's efforts to promote Jordan's available investment opportunities.

Tabbaa also referenced the establishment of the Jordanian-Swedish Business Council on the sidelines of King Carl XVI Gustaf of Sweden's visit to Jordan in November, 2022.

The JBA president also noted the importance of following up the results of the Royal visit in order to enhance the volume of trade between the two sides, which remains "modest".

In turn, Rydmark referenced arrangements for exchange visits between the two sides in 2023, which will feature representatives of pharmaceutical, medical, communications and information technology industries.

The ambassador also described the volume of trade between the two nations as "modest", as Jordan does not import directly from Sweden, but rather through other countries in the region. Swedish businesspeople possess limited information on Jordan, the ambassador noted, adding that this calls for increased networking between the two sides.

The Swedish delegation pointed out that there have been significant increases in Jordanian companies importing from Sweden, constituting a positive indicator.

JBA board member Michel Nazzal said that the association is linked to approximately 28 joint Jordanian business councils, and expressed the association's aspiration to organise a joint visit to Sweden through the Jordanian-Swedish Business Council.

JBA board member Abdul Halim Abdin stressed the need to focus on small- and medium-sized enterprises due to their economic importance, pointing out that Jordan has the potential to become a regional centre of trade, providing access to one billion consumers.

During 2021, the volume of trade exchange between the two countries amounted to approximately $82.3 million. Exports amounted to $6.3 million of this figure, compared with imports, which reached a value of $76 million.

Jordan, Belgium talk economic ties

The Jordanian Businessmen Association (JBA) discussed with the Belgian Ambassador Serge Dickschen strengthening trade and investment relations between the two countries, and the role of the business community in those efforts.

According to a JBA statement, President of the association Hamdi Tabbaa highlighted the JBA's role in promoting investment opportunities available in the most promising economic sectors in the Kingdom and its commitment to enhancing Jordan's position abroad and its foreign relations at the international level.

He also pointed to investment opportunities available in the tourism, energy and financial sectors, noting that the port city of Aqaba, in particular, has many investment opportunities and logistical services to create a link with the ports of Belgium.

Dickschen, for his part, expressed commitment to cooperating with the JBA to develop his country's economic relations with Jordan, search for untapped opportunities, and increase trade exchanges and joint investments in accordance with the historical ties that are "based on mutual respect."

Jordan, he explained, has a prominent regional position and has competitive advantages in terms of the investment environment, especially stability and excellence in entrepreneurship with many success stories of startups that branched out globally.

He underscored the importance of increasing trade and investment exchange, expanding and diversifying the export base, and activating the role of businessmen, cooperation and networking between the private sector institutions in the two countries.

According to JBA , the value of trade exchange between the two countries in 2021 amounted to approximately $169 million, of which $35 million were exports to Jordan that included clothing, aluminum, and chemical products.

French investments in Jordan valued at $2b — JBA

French investments in Jordan currently total about $2 billion, with a particular focus on the Kingdom's water sector, according to the head of the Jordanian Businessmen Association (JBA), Hamdi Al-Tabbaa.
In a meeting in Amman, Tabbaa and the French Ambassador to the Kingdom, Alexis Le Coeur Granmaison, discussed strengthening economic relations between the two countries, enhancing cooperation between the two business communities, and prospects for future investments in promising economic sectors, according to a JBA statement.

Tabbaa highlighted the JBA's interest in strengthening and developing investment and trade relations between Jordan and France.

In terms of France's current investments in Jordan, Tabbaa pointed to the key role played by the French-Jordanian Business Council, established in 1994 in cooperation with the French Employers Association.

During the meeting, members of the JBA board noted that the association is currently preparing to host an international business conference for French speakers next May.

The board members presented prospects for cooperation in the educational and tourism fields. They proposed the opening of a French university in Jordan to consolidate bilateral relations on the cultural level and contribute to the development of Jordanian education. Such a step, they said, would also reflect positively on future commercial, industrial, and investment cooperation.

For his part, the French ambassador stressed the importance of expanding bilateral relations in a way that enhances joint investments. He also highlighted the need to diversify trade exchange and increase trade volume, expressing the embassy's readiness to cooperate with the association to increase networking between the two nations' business communities.

Granmaison highlighted the presence of many opportunities to increase cooperation in various fields, especially agriculture, which has drawn interest from the French side.

Jordanian-Iraqi Business Forum calls for increased trade cooperation

Businesspeople from Jordan and Iraq discussed means to enhance economic cooperation and stressed the need to utilise existing commercial and investment opportunities in several fields.

During their participation in the Jordanian-Iraqi Business Forum in Baghdad, held under the theme: “Partnership for the Future”, in the presence of Minister of Industry, Trade and Supply and Minister of Labour Yousef Shamali, several business and corporate owners from both countries stressed the importance of moving ahead towards economic integration in light of the current global economic situation.

They also referred to opportunities of cooperation in the next phase, mainly the joint economic estate, electricity interconnectivity, the oil pipeline between Haditha and Aqaba, and in enhancing food security and supply chains.

President of the Jordan Chamber of Commerce Khalil Hajj-Tawfiq called for economic integration, stressing the importance of overcoming obstacles that hinder the two countries from developing economic ties.
President of the Jordan and Amman chambers of industry Fathi Jaghbir stressed the availability of great potential to enhance economic and commercial relations between the two countries and establish joint ventures.

Jaghbir said that Jordanian industries have several export opportunities to the Iraqi market, estimated at more than $200 million, mainly in the food, pharmaceutical, plastic, packing and mineral industries.

On the other hand, he said that Iraqi industries also have export opportunities to the Jordanian market, estimated at some $100 million, mainly in the mineral and mining, paper and food industries.

President of the Iraqi Business Council in Amman Majed Sai said that the forum is held under complicated regional and international circumstances, after the COVID-19 pandemic and the Russian-Ukrainian war, which requires true economic integration in the fields of food security and supply chains.

Trade exchange between Jordan and Iraq in the first 11 months of 2022 increased to JD707 million compared with the same period of 2021 that stood at JD415 million

JBA head, Sudanese Envoy talk cooperation prospects

Chairman of the Jordanian Businessmen Association (JBA), Hamdi Tabba'a, discussed with Sudanese ambassador to Jordan, Hassan Swar Al-Dahab, bilateral cooperation prospects at the economic, investment and commercial levels, which would contribute to strengthening joint business relations.

Tabba'a, in a JBA statement, said the two countries have "close and distinguished" relations at various levels, pointing out that the joint Jordanian-Sudanese Business Council should see further cooperation by the various two countries' private sector to intensify joint meetings and exchange work programs in sectors of common interest.

He called on the Sudanese business community to visit Jordan and learn about investment opportunities and incentives, especially as Jordan offers an "attractive" investor environment characterized by political and monetary stability and potentials to benefit from free trade agreements.

For his part, the envoy said Sudan is looking forward to benefiting from Jordan's expertise in the fields of information technology and "promising" investment opportunities in the cattle field.

The diplomat also referred to Sudan's multiple untapped investment and commercial opportunities, especially its large reserves of copper and groundwater, which constitutes a "true" opportunity for cooperation with the Jordanian side in the mining fields.

In addition, the envoy expressed the embassy's readiness to launch joint cooperation to activate the two countries' business council and intensify talks, which would contribute to better network businesspeople from both sides.

He highlighted importance of joint cooperation to diversify mutual goods flow and increase volume of trade exchange.

During 2021, volume of Jordan-Sudan trade exchange amounted to $122.7 million, as exports accounted for nearly $81.8 million, concentrated in medicines, iron and steel, and air conditioning machines, while imports accounted for nearly $40.9 million, concentrated in sesame seeds, meat, and wood charcoal.

JBA members meet with US business delegation

The president and members of the Jordanian Businessmen Association (JBA) met with a delegation from the Business Executives for American National Security Group (BENS) over enhancing cooperation, with talks covering various investment opportunities available to both countries.

Stressing the “solidity” of Jordanian-American relations, JBA President Hamdi Tabbaa highlighted the role of the bilateral free trade agreement in boosting economic and trade relations between the two countries.

Tabbaa also expressed the private sector’s keenness to further optimise the agreement, such as exporting services in the construction, contracting and IT fields.

JBA president also reviewed available investment opportunities like the national carrier project, pharmaceutical industries, the IT sector, food industries, medical care, medical tourism, and projects in the industrial and development zones. BENS is a nonprofit, nonpartisan US-based network of business and industry executives who apply best business practices to address security challenges facing the United States.

Jordan, Bahrain Businessmen Associations Discuss Cooperation

The Jordan and Bahrain Businessmen Associations met on the sidelines of the fifth session of the Jordanian-Bahraini Joint Higher Committee to discuss economic and trade ties and explore investment opportunities in the two kingdoms.

Member of the Board of Directors of the Jordanian Businessmen Association, Ayman Al-Alawneh, and President of the Bahraini Businessmen's Association, Ahmed bin Hindi, discussed proposed ventures to promote trade and investment relations between the two parties, especially in the field of food industry, petrochemicals, information technology and textiles, as well as education, training and medical tourism, noting untapped opportunities in the sectors, according to a statement.

The two sides discussed obstacles to the flow of goods on both sides, including differing technical standards, the high cost of maritime transport, the issuance of visas for truck drivers and the multiple customs clearance procedures at land borders, it said.

Jordan, Kenya form business council to boost cooperation

The Jordanian Businessmen Association (JBA) and the Kenyan Watra Africa Trade and Investment Advisory Agency signed an agreement to establish a Jordanian-Kenyan business council to strengthen relations between the business communities in the two countries.

The signing of the agreement came on the sidelines of the activities of the Jordanian-Kenyan economic forum, which was organized by the association, in cooperation with the Jordanian embassy in Nairobi, with the aim of enhancing economic, trade and investment cooperation and developing joint action.

According to a JBA statement, the council aims to encourage joint cooperation between the Jordanian and Kenyan business communities to increase the volume of trade exchange, expand the base of economic activities between the two countries, exchange investment information, exchange visits of trade delegations, and organize investment forums and conferences to enable businessmen to network.

جوائز عام 2022

جائزة أفضل بنك إسلامي
في الأردن لعام 2022

جائزة أفضل بنك إسلامي
لخدمات الأفراد في الأردن

جائزة التميز في
المصرفية الإسلامية الرقمية

البنك العربي الإسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

iiabank.com.jo | 080022224 - 065003300 |

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

Business Community

Quarterly economic magazine issued by the Jordanian Businessmen Association

Year 26 - May 2023

Investment for Future